المملكة الأردنية الهاشمية

السياسة الحضرية الوطنية الأردنية

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تم تفويضه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في المجالات الإجتماعية والبيئية وتوفير المأوى المناسب للجميع.

للمزيد من المعلومات:
هاتف: ١٢٢٢٢٣ ٧٩٩-٩٦٢+
فاكس: ٢٢٢٢١٦ ٧٩٩-٩٦٢+
البريد الإلكتروني: unhabitat-jordan@un.org
الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org

صورة الغلاف © موئل الأمم المتحدة (٢٠٢٢)

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

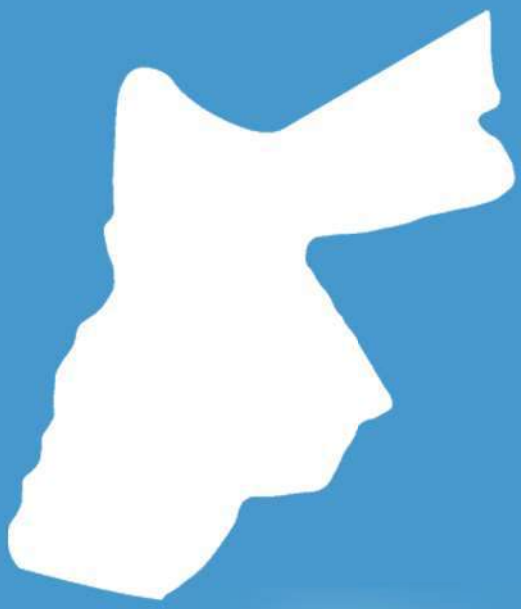

السياسة الحضرية الوطنية الأردنية

27/04/2022

جلالة الملك

عبد الله الثاني بن الحسين

جدول المحتويات

كلمة افتتاحية ٨

ملخص تنفيذي ١٠

١. مقدمة ١٦

١. ١. حول «اللحظة» ١٧

٢. الفرص والتحديات ٢٠

٣. الرؤية والمبادئ ٢٨

٤. الأهداف والسياسات والمبادرات ٣٤

٤. ١. البيئة وإدارة المياه ٣٦

٤. ٢. الإقتصاد والإزدهار ٤٤

٤. ٣. أنماط التنمية الحضرية ٥٢

٤. ٤. قابلية العيش وجودة الحياة ٥٨

٤. ٥. التنقل والترابط ٦٤

٤. ٦. الحوكمة والإدارة ٧١

٥. التنفيذ ٨٤

٦. المراقبة والتقييم ١٠٢

٧. صنع التغيير ١٠٦

٨. ملاحظات ختامية ١١٠

جدول الأشكال

شكل (١): مجالات السياسة الحضرية الوطنية الاردنية ١١

شكل (٢): شكل توضيحي لمدخلات السياسة الحضرية الوطنية الاردنية ٢٨

شكل (٣): مبادئ السياسية الوطنية الحضرية الأردنية ٣١

شكل (٤): أهداف وسياسات ومبادرات السياسية الوطنية الحضرية الأردنية ٣٤

شكل (٥): تنفيذ السياسية الوطنية الحضرية الأردنية ٨٥

شكل (٦): مرحلة التنفيذ الأولى: بناء منصة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية ٨٧

شكل (٧): المرحلة الأولى: منصة التنفيذ - هيكل الحوكمة ، الأدوات ، القدرات ، عملية التنمية ، برامج التمويل ، المعايير ، النماذج ٩٠

شكل (٨): مرحلة الثانية: التنفيذ المستمر ٩٥

شكل (٩): الثلاث خطوات الكبرى ٩٦

شكل (١٠): شروط النجاح الستة ١٠٧

شكل (١١): دور السياسة الحضرية الوطنية الأردنية ١١٠

جدول الجداول

جدول (١): منصة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية ٩٢

عمان ، الأردن ©UN-Habitat (٢٠٢١)

كلمة افتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

(الكلمة الإفتتاحية لمعالي نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية لمشروع السياسة الحضرية الوطنية الأردنية):

نعيش بفترة زمنية تحمل من التشابك والتعقيد وتداخل العلاقات الشيء الكثير ، الأمر الذي يحتم علينا بحكم الضرورة العمل بنهج وفكر تخطيطي إستباقي، يعتمد على تصور واضح وإستجابات عملية ومنطقية للأحداث والظروف الإستثنائية.

لذا نعمل بوزارة الإدارة المحلية على جعل التوجهات الملكية، بمثابة خطط عمل مصحوبة بحزمة من البرامج والمشاريع والمبادرات، سواء كان ذلك بالبيئة الداخلية وضمن إمكانياتنا المحلية ،أو بالشراكة والتعاون مع المنظمات الدولية وبظل دعم دولي منظم ومدروس.

إن التعامل مع البيئة الحضرية بكافة مكوناتها وعناصرها ، دون جور أو محاباة ودون منافع آنية ضيقة ، يعتبر تحدي وطني نحاول وبكل طاقتنا إرساء قواعده ، وتثبيت أطرة التشريعية والإدارية والفنية.

ومن هنا تم السعي الجاد وبالشراكة مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى تبنّي إعداد «مشروع سياسة حضرية وطنية أردنية « لتكون مجموعة مترابطة من القرارات المستمدة من خلال عملية مدروسة تقودها الحكومة ، لتنسيق وحشد مختلف الجهات الفاعلة من أجل رؤية وأهداف مشتركة من شأنها تعزيز تنمية حضرية أكثر تحولاً وإنتاجاً وشمولاً ومنعة على المدى الطويل .

إن السياسة الحضرية الوطنية أداة ووسيلة قادرة على توجية صنّاع القرار، للقضايا الأكثر حساسية عبر أنظمة حضرية متكاملة ومرنة، تضمن التوزيع العادل لمكاسب التنمية للجميع ضمن أعلى فرص الإستجابة والتمكين وخلق المنافع وتجسير الفجوات، والتراكم العملي بالمنجز بين الشركاء بعيداً عن التداخل بالأدوار والصلاحيات.

نتطلع إلى تبنّي السياسة الحضرية الوطنية على أعلى المستويات ، وأن تكون هي بوصلتنا التي تدفع بكافة خططنا بإتجاة مفاهيم الإستدامة والحاكمية وتعظيم المنفعة من مورد الأرض وإدارة البيئة الحضرية بأعلى معايير أنسنة المكان وتقليل آثار التحولات المناخية والتحديات الإقتصادية والإجتماعية والسياسة.

السياسة هي جسر نعبر من خلاله إلى التخطيط الحضري التوافقي السليم، وتجعلنا قادرين على تجاوز العشوائية والقطاعية بالعمل وردود الفعل الفردية، التي خلّفت مشاكل حضرية مزمنة نعاني منها الآن وإلى الأبد، إذا لم نسارع لتبني وتنفيذ السياسة الحضرية بكل أمانة وإخلاص وإنتماء للمكان والسكان.

نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية.
توفيق محمود كريشان

ملخص تنفيذي

«إن إدارة حجم ووتيرة التحضر هو التحدي الرئيسي للقرن المقبل»*

في حين أن حجم وشكل وموقع التحضر يفرض تحديات هائلة، فهو يوفر أيضًا فرصًا اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة. هذا صحيح بشكل خاص في الأردن وفي الوقت الحاضر.

شهد الأردن نموًا سكانيًا هائلاً خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا. كانت الاستجابة بشكل عام كردة فعل مدفوعة بالأزمات ومتركزة في عمان.

القصد من السياسة الحضرية الوطنية الأردنية أن تكون استباقية. من الواضح أنه لا يكفي إبقاء المجال مفتوحا أمام المهاجرين واللاجئين والزوار ومن ثم المعاناة لتوفير الخدمات الأساسية كاستجابة للنمو. لا يجدر النظر إلى التحضر على أنه كلفة أو عبء، بل يجب أن يُنظر إليه على أنه فرصة لتحسين الاقتصاد، لعمل شيء بشأن تغير المناخ، ولتقديم خدمات أفضل وللتأثير على نوعية الحياة للجميع.

ليتأتى ذلك، يجب أن يحدث التحضر في الأماكن المناسبة وبالشكل المناسب وبالدعم المناسب.

من المفهوم في الأردن أنه لا يمكن أن يستمر النمو مركِّزا على عدد قليل من المدن الكبيرة. يمكن ويجب أن يحدث أيضًا في القرى والبلدات والمدن الصغرى، في المراكز الحضرية، ضواحي المدن، المواقع المتطرفة، وحتى في المواقع غير المعمورة المناسبة.

الرؤية التي تم وضعها للتحضر في الأردن هي:
«أنظمة حضرية مدمجة ومرنة تضمن التوزيع العادل لمكاسب التنمية للجميع.»

ينبثق عن الرؤية:

- **أن مناطق النمو محددة مسبقًا ومرتبطة** من خلال بنية تحتية عامة بكل من البلدة المضيفة والمدينة والبلدية والمحافظة، ولكنها أيضًا مترابطة مع بعضها البعض – ومع كل الأردن.
- **أن المنعة تأتي من الإنسان والمكان.** فهي تعتمد على فكرة عمل المجتمع أو الحي معًا، ومساعد الإنسان بعضها البعض وتلبية الاحتياجات الأساسية محليًا. تؤثر المنعة على البنية التحتية العامة وتوزيع الخدمات، وكذلك على شكل وحدة التطوير. ترتبط المنعة بصفات الأحياء الآمنة القابلة للمشي والحيوية والقادرة على ان تكون فاعلة ومزدهرة، حتى خلال الأزمات.
- **أن الطريق نحو كل من المنعة والمساواة هي إشراك المجتمع المحلي في عملية مفتوحة وشفافة.** يجب أن تتاح للمقيمين الحاليين والقادمين الجدد الفرصة لتحديد كيفية النمو، واستخدام المهارات المحلية على أفضل وجه، وتنمية القدرات المحلية واحترام المعرفة المحلية. تدور المشاركة المجتمعية حول ما يجب القيام به وثم القيام به. لذلك، فإن فوائد النمو كثيرة وملموسة علـــى نطاق واسع ومستمرة.

تقوم السياسة الحضرية الوطنية على مجموعة من المبادئ التوجيهية. تحدد المبادئ القيم والسلوك والنهج الذي يجب أن يوجه كل هدف وسياسة وعمل.

تشاركية - تشمل مشاركة المجتمع محلياً وبشكل واسع.

نظرة بعيدة وتأثير فوري - التفكير المسبق والعمل الآن.

ذات طابع/منحى عملي – قم بذلك/نفذ وتعلم بالممارسة.

كفؤة - تحقيق أقصى قدر من فعالية الاستخدام للموارد المتاحة.

عادلة - ساعد الجميع، وخاصة أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها.

مرنة – قادرة على التكيف والازدهار حتى في ظل الظروف غير المتوقعة.

* جيبسون إم إيه وجورمو إي (٢٠١٢). «الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية لها تأثير غير متوقع على التدخل الإنمائي في إثيوبيا».

تفويض السلطة - تمكين المستوى الأكثر محلية من الحكومة.

عابرة للقطاعات والأهداف - العمل بشكل استراتيجي ليشمل الجميع ويؤثر في كل شيء.

من خلال دراسة متأنية للتحديات والفرص المرتبطة بالتوسع الحضري في الأردن، والمناقشة المستفيضة ومراجعة الوثائق الأساسية بما في ذلك الأجندة الحضرية الجديدة، خطط العمل الوطنية للنمو الأخضر، التقرير التشخيصي، الأدلة المواضيعية، رؤية الأردن ٢٠٢٥، والخطط القطاعية، وغيرها- تم تحديد ستة أهداف، والتي تمثل مجالات السياسة، وصياغة ٢٤ سياسة:

١. البيئة وإدارة المياه

النمو والبناء بشكل مستدام مع وحول الموارد الطبيعية والثقافية، التي تعتبر الأصول الوطنية الحقيقية والفريدة، والتي يجب أن تشكل ركائز التنمية الاقتصادية والازدهار. تشكل حماية هذه الأصول وتعزيزها والاستثمار فيها مصلحة وأولوية وطنية عليا.

٢. الإقتصاد والإزدهار

إستغلال التحضر كفرصة لخلق المزيد من فرص العمل وبناء اقتصاد أكثر حيوية وشمولية وأخضر

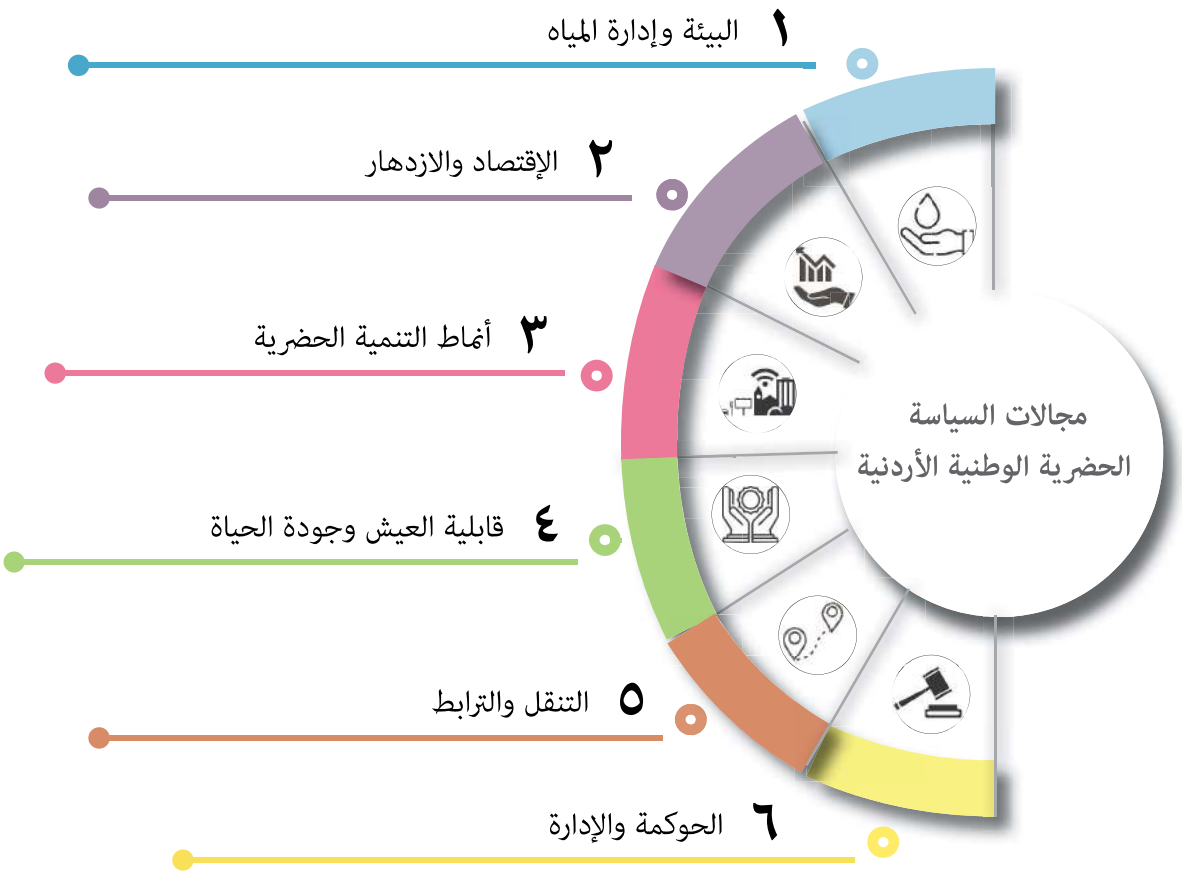

شكل (١): مجالات السياسة الحضرية الوطنية الاردنية

٣. أنماط التنمية الحضرية

إنشاء أحياء ذكية، متراصة، معتمدة على الذات ومتنوعة على مدار ٢٤ ساعة حول الإنسان، والنقل العام، والبنية التحتية الخضراء والأصول الطبيعية والثقافية.

٤. قابلية العيش وجودة الحياة

إنشاء بنية تحتية، وبرامج، ومؤسسات تعليمية وصحية وأماكن تجمع المجتمع تكون نشطة، ومفتوحة، وشاملة للجميع ومنعة لا تغفل عن أحد.

٥. التنقل والترابط

تطوير وبناء بنية تحتية مستدامة للنقل والإنترنت تركز على الإنسان وتحسن إمكانية الوصول للجميع - كأساس للمجتمعات المزدهرة الصحية ولبناء القوى البشرية.

٦. الحوكمة والإدارة

إنشاء أدوار، ومسؤوليات، و مجالات اختصاص، وقدرات وسلطة واضحة وبسيطة لجميع مستويات الحكومة لإدارة النمو الحضري، ولتطوير البنية التحتية، ولإنشاء مؤسسات مهنية، تعليمية وبحثية وإعداد وتنفيذ خطط الأحياء.

تهدف هذه الأهداف والسياسات، بالإضافة إلى المبادرات التي تنبثق عنها، إلى تحديد والتأثير على وتنظيم مكان حدوث النمو والشكل الذي يتخذه وكيفية تأثيره على حياة السكان حتى أكثر تأثراً. كما أنها تعمل معا من أجل مجتمعات أكثر مرونة وحيوية وشمولية.

هناك ثلاث أفكار مهمة تنبثق من السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. معا، تقترح نهجًا جديدًا أكثر تنسيقًا واستباقيًا للتحضر وتكشف عن كيفية تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

- **توفر السياسة الحضرية الوطنية الإطار، الأسلوب، والنهج والحافز للنمو ليتحقق في جميع أنحاء الأردن.** يجب مساعدة المدن والبلديات والمحافظات على أن تصبح أماكن أفضل وأن تدعم اقتصادًا وجودة الحياة أكثر حيوية. يجب أن تكون السياسة الحضرية الوطنية استباقية في الاستجابة ليس فقط للنمو ولكن أيضًا للقضايا العالمية الأكثر إلحاحًا في هذه اللحظة: تغير المناخ، الثورة الرقمية، العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد على الذات محليًا.
- **يجب ربط وتغذية مناطق التحضر بشبكة من الخدمات والبنية التحتية التي تربط الإنسان (بما في ذلك - الشباب والنساء وكبار السن والفقراء - في جميع أنحاء الأردن)** بالوظائف، الترفيه، الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات، فضلاً عن الأصول التاريخية والثقافية الهامة.
- **التحضر موضوع مهم في جميع الوزارات الوطنية، في كل محافظة وفي كل بلدية ومحلية. فهو يحمل آمالا كبيرة تتطلب تغييراً وعملاً مترابطًا على كل المستويات.** في حين أن المسؤولية عن التحضر فيما يخص خطط الأحياء (٢٠ دقيقة) قد تكون تفويضًا محليًا، إلا أنها تعتمد على نهج «كل الحكومة» والذي يكون أيضًا عابرا للقطاعات.

هناك حاجة ماسة للعمل على الفور. التغيير يحدث كل يوم. الفرص تضيع. يتم إنفاق الأموال للاستجابة بشكل رد فعل وروتيني على أزمة جديدة، بينما ننتظر موجة التحضر التالية أو العاصفة أو الفيروس ليضرب يلزم تركيزنا الكامل بكلفة جديدة هائلة.

تحتاج الحكومة الوطنية إلى الاضطلاع على الفور بالدور القيادي في الموافقة على السياسة، وإنشاء وتمكين لجنة حضرية وطنية، وإطلاق حملة وطنية للشرح والإعلام والتوعية بما يعنيه التحضر. من المهم أيضًا إرساء التخطيط المتجذر في المشاركة المجتمعية كأداة أساسية لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية في الأردن على المدى الطويل.

سيؤدي تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية في الأردن في البداية إلى إنشاء منصة أو قاعدة (اطلاق) للتأكد من أن جميع الخطط وجميع البنى التحتية العامة وكل برنامج، جميع مشاريع تطوير القطاعين العام والخاص وكل معيار بناء في جميع أنحاء البلاد يتماشى ويتوافق مع مقصد ونهج ومضمون السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

توفر المنصة توعية عامَّة واسعة بالسياسة. فهي تؤسس لجنة حضرية وطنية للإشراف على التنفيذ المستمر والتحديث للسياسة. تركز سلسلة من المشاريع الاستباقية عابرة للقطاعات وذات الأساس المجتمعي على وضع خطط الأحياء، والزراعة والسياحة، والنقل العام (مشاريع موضعية). تعمل هذه المشاريع كبوتقة لتطوير الهيكل التنظيمي، الاجراءات، النهج، الأدوات، القدرات، المعايير ونموذج التخطيط المجتمعي. فهي معًا تؤسس منصة التنفيذ المستمر للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

بمجرد أن يتم إنشاء المنصة، سيجري التنفيذ المستمر كل يوم في كل مكان وعبر جميع مستويات الحكومة. من المتوقع أن كل خطة أو مشروع أو برنامج سواء كان عاما أو خاصا أو شراكة سيتطرق لأهداف وسياسات السياسة الحضرية الوطنية الأردنية وسوف يكون مسؤولا ومساءلا عن دفعها للأمام.

سيجري التنفيذ المستمر بشكل عام من خلال ثلاث طرق:

- ستلتزم الحكومة بالاستثمار المباشر وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في ثلاث خطوات كبيرة:
  - تكليف وضع خطط الأحياء
  - تنمية الزراعة والسياحة
  - تطوير النقل العام
- ستتعاون الحكومات على جميع المستويات في التمويل والحصول على دعم القطاع الخاص / المجتمع للاستثمار وتطوير وبناء البنية التحتية العامة - المادية والاجتماعية.
- ستكون المشاريع (الخاصة والعامة والشراكات) من مرحلة تطوير المفهوم إلى تخطيط الموقع، وتطوير التصميم إلى البناء مفتوحة للمجتمع، وتتم مراجعتها والموافقة عليها من قبل السلطة المختصة لضمان الامتثال للسياسة الحضرية الوطنية.
- تمثل السياسة الحضرية الوطنية الأردنية لحظة مهمة في تاريخ الأردن ومستقبل الأردن.

من الواضح أن الأردن بحاجة إلى التغيير. لا يمكنه الاستمرار في النمو كما على نهج القرن الماضي. فذلك ليس مستداما، ولا عادلا، ولا مسؤولا بيئيًا أو مجديا اقتصاديًا.
تصف السياسة الحضرية الوطنية الأردنية التغيير الذي يجب أن يحدث الآن. فهي طموحة وعملية في نفس الوقت، معتمدة على أصول الأردن الفريدة والمذهلة وتركز على التقدم بطريقة تعاونية وخلاقة نحو مستقبل يحقق «التوزيع العادل لمكاسب التنمية للجميع».

مقدمة

١. مقدمة

ونحن نحتفل بالذكرى المئوية لتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية، يجدر بنا أن نستحضر ماضينا وحاضرنا لنستعرض ما نحن عليه اليوم، ونتطلع إلى حيث نريد أن نكون كأمة.

هناك الكثير من التحديات التي علينا التغلب عليها، ولكن لدينا أيضًا الكثير من الفرص للاستفادة منها. الشعوب العظيمة تعرف أصولها وتحميها، تواجه تحدياتها، وتدرك إمكانات مواردها البشرية والطبيعية. الدول المزدهرة تستقبل النمو بإيجابية وتدرك أنه قوة يستحيل إيقافها.

فالتحضر كأمواج المحيط. تحمل كل موجة طاقة هائلة يمكن الاستفادة منها وجنيها، بل وحتى ركوبها والاستمتاع بها، بينما تدفعنا إلى الأمام. ولكن دون أن يكون هناك استراتيجية، يصعب التعامل مع الأمواج التي قد تصبح مدمرة. وفي النهاية، نقوم باستهلاك الطاقة والموارد فقط كردة فعل لوقف أو حماية أنفسنا من المد الذي لا ينتهي ولا مفر منه.

تدور السياسة الحضرية الوطنية في الأردن حول كيفية الاستفادة من التحضر لنمضي جميعاً قدمًا نحو المستقبل الذي نصبو إليه.

تعطينا موجات النمو والتغيير الهائجة اليوم الدوافع والوسائل كي نتخيل، نعرف، ونبدأ في بناء مدن وأحياء الغد.

يبلغ عدد سكان الأردن ١١ مليون نسمة تقريبا. وقد شهد زيادة سكانية سريعة بسبب ارتفاع معدل الخصوبة وتدفق اللاجئين. يقطن حوالي ٧٥٪ من السكان في ثلاث محافظات هي: عمان (٤,٥ مليون)، إربد (٢ مليون) والزرقاء (١,٥ مليون)*.

هناك مصلحة وطنية للاستفادة من قوة وإمكانات موجات النمو الحضري الحالية والمقبلة لنحتفي ونستفيد من الأصول البشرية والطبيعية والتاريخية والثقافية الأردنية، وهي الممتلكات الوطنية الحقيقية والفريدة التي يجب أن تشكل ركائز التنمية الاقتصادية والرفاه. تعتبر حماية هذه الممتلكات وتعزيزها والاستثمار فيها أولوية تحدد المصلحة الوطنية.

تهدف السياسة الحضرية الوطنية إلى وضع سياسات وطنية واسعة النطاق لإنشاء مدن (تشتمل على أحياء) مستدامة بيئيًا، مزدهرة اقتصاديًا، شاملة اجتماعيًا، عادلة، منعة ومترابطة. تلك هي الأماكن التي تبشر وتدعم وتستثمر في جودة المعيشة (والتي تشمل نواحي الصحة والتعليم والإسكان والنقل) والقيم التي تجذب وتحافظ على المقيمين والسائحين الجدد، وفي الوقت نفسه تخلق وظائف جديدة وتغذي الريادة والإبداع والعمل المجتمعي.

إن السياسة الحضرية الوطنية الأردنية استباقية، ودور الحكومة الوطنية لا يقتصر فقط على تحديد ما يجب القيام به من خلال السياسات، بل من خلال مبادرات محددة:

- تفويض، تشريع وتمكين مختلف المستويات الحكومية (الهيئات/ المؤسسات) لتولي مسؤولية التخطيط، وتطوير الاستراتيجيات وضبط التطوير والنمو.
- تطوير المبادئ الأساسية والمعايير والقوانين والأنظمة لتحديد أين يحدث النمو والشكل الذي يتخذه التطوير.
- بناء القدرات المحلية والاستثمار في تطوير البنية التحتية.

* الكتاب الإحصائي السنوي الأردني ٢٠٢٠، دائرة الإحصاءات العامة.

١. ١. حول «اللحظة»

في حين على السياسة الحضرية الوطنية أن تعكس أعماق تاريخ الأردن وجغرافيته الفريدة والدور المهم الذي لعبه في الشؤون العالمية، يتعين عليها أيضًا النظر في هذه اللحظة والتحديات والفرص الحالية التي تواجه المدن في كل مكان.

إن كيفية تخطيط الأردن للنمو ليست مدفوعة فقط بالتحديات والفرص التي يـأتي بها التحضر: بيئية كانت، ام اقتصادية، اجتماعية، ام كانت في شكل النمو الحضري ذاته أو التنقل... الخ، ولكن أيضًا من خلال التحديات والفرص الملحة التي تواجه البشرية في الوقت الحاضر وكذلك المفاهيم العالمية الحالية. وهذه تشمل ما يلي:

١. ضرورة التعامل مع التغير المناخي: الفيضانات، الجفاف، موجات الحر، الحرائق، العواصف، وارتفاع مستوى سطح البحر.
٢. الحاجة إلى المنعة المجتمعية والاعتماد على الذات بما في ذلك الصحة والأمن الغذائي.
٣. العدالة الاجتماعية والشمولية (الإسكان، التشاركية).
٤. الثورة الرقمية التي تغير حاليا في طبيعة العمل، وتؤثر في العلاقة بين العمل والمنزل، وفي التنقل وتقديم الخدمات.
٥. التكثيف، التنمية قليلة الأثر، والنقل العام على مستوى واسع/وطني كمحددات للنمو الحضري الحضري وشكل المدن.
٦. الدور المتنامي للقطاع الخاص كشريك في نمو المدن.
٧. تعزيز الإقرار بأهمية المشاركة المجتمعية (المحلية، العابرة للقطاعات والشاملة للنساء والشباب).

هذه مؤشرات واضحة على أن نهجنا في بناء المدن يجب أن يتغير.

البحر الميت ، الأردن ©UN-Habitat (٢٠١٩)

الفرص والتحديات

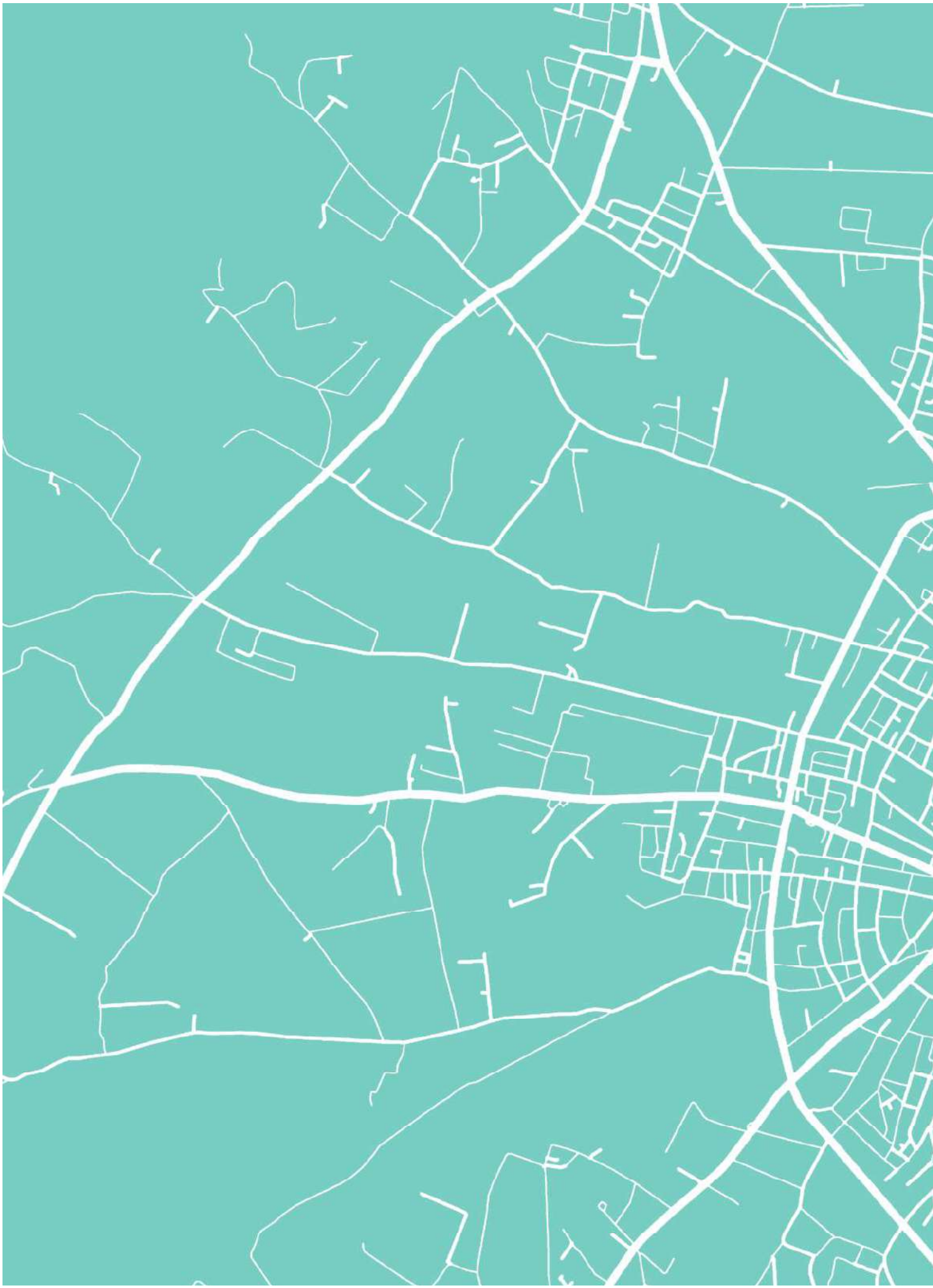

٢. الفرص والتحديات

تم تحديد وبحث التحديات والفرص الأساسية المتعلقة بالتحضر في كل من التقرير التشخيصي الذي تم اعداده في المرحلة السابقة من مشروع السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، الاستراتيجيات الوطنية، والأدلة المواضيعية الثلاثة حول الإسكان والنقل والتنقل والتنمية الاقتصادية المحلية. تعتبر هذه الفرص والتحديات بمثابة الأساس لصياغة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. وقد تم تلخيصها هنا بإيجاز وترتيبها ضمن ستة مواضيع رئيسية (البيئة وإدارة المياه، الإقتصاد والإزدهار ، أنماط التنمية الحضرية، قابلية العيش وجودة الحياة، التنقل والترابط، والحوكمة والإدارة).

البيئة و إدارة المياه

يبرز التاريخ الأردني العميق وجغرافيته ما هو فريد في البلد والأمة. فالأرض شاهدة على الأدوار الهامة التي لعبها الأردن منذ فجر المستوطنات البشرية حتى يومنا هذا، وتروي قصة الحضارة وتقدم المدن.

تتمتع طبيعة الأردن بمناظر طبيعية غنية ورائعة من ساحل البحر إلى الجبال والسهول والصحراء، وجميعها سهلة الوصول وفي متناول الزوار. وتتميز بتربة خصبة ونباتات فريدة ومناخ معتدل. يتمتع الأردن بطقس مشمس وجاف بمعدل ٩ ساعات من أشعة الشمس يوميا، وأشهر جافة من أيار إلى تشرين الأول*. تعتبر المياه في الأردن من الموارد الطبيعية الثمينة التي تأتي بكميات كبيرة في فترات هطول مركزة. وكذلك لدى الأردن القدرة على مواصلة وتعزيز جهوده لإدارة وجمع وتخزين المياه بطرق ابتكارية لمنع الفيضانات المفاجئة. وقد تم أيضًا تأسيس قطاع للطاقة الشمسية وطاقة الرياح بفرص مستقبلية هائلة. قام الأردن بتنويع مزيج الطاقة لديه، حيث عملت المصادر المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) على تشغيل ١٠,٧٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء في عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن تصل إلى ٣٠٪ من الطاقة المتجددة في العام ٢٠٢٢ **.

في الوقت نفسه، هناك تحديات بيئية واضحة ناجمة عن التحضر السريع وغير المضبوط. يعاني الأردن من أدنى مستويات حصص المياه المخصصة للفرد في العالم (١٤٥ مترًا مكعبًا للفرد سنويًا، والحد الأدنى للفقر المائي المطلق هو ٥٠٠ متر مكعب ***). يشكل التصحر وخسارة الأراضي الزراعية بسبب التنمية غير المنضبطة والتجزئة المستمرة للأرض تهديدات بيئية كبيرة. هناك ضرورة لحماية ، وفي بعض الحالات كما هو الحال في عمان ، لاستعادة طرق الصرف الطبيعية في الوديان التي تم البناء عليها سابقًا (على امتداد الوديان أو فيها). يؤثر البناء وإنشاء الطرق فوق مجاري المياه الطبيعية على البيئة (التصحر) ويساهم في حدوث الفيضانات المفاجئة. يشكل تلوث الهواء الناتج عن حركة المرور والصناعة وعدم كفاءة أنظمة البناء مشكلة بيئية ملحة أيضًا.

الإقتصاد والإزدهار

يعد تاريخ الأردن، موقعه، قدراته البشرية، المستوى التعليمي، والتزامه بالنمو الأخضر من المحركات الرئيسية للاقتصاد.

يعتبر الأردن من البلدان الآمنة والمستقرة سياسياً. ويتميز بأنه متعدد الثقافات والأديان ومتسامح ومتنوع. كما أن موقع الأردن الاستراتيجي يعد محوريا للوجهات العالمية الهامة وطرق التجارة الدولية عن طريق الجو والبر والبحر. فشبابه متحمس وريادي ومثقف جيدًا يخدمه إنترنت عالية السرعة في المناطق الحضرية ومعظم المناطق الريفية.

مرت البلاد بالعديد من المراحل التي تمتاز بتنوعها التاريخي والبشري التي تستحق أن نعرضها ونشاركها مع العالم. تتنوع الآثار المحفوظة من قطع وحرف أثرية قديمة إلى مدن بأكملها. يمكن جذب الأعمال والزوار الجدد إلى وجهات موسمية متميزة وطبيعة متنوعة ومناخ معتدل. هناك إمكانات هائلة لتنشيط السياحة المحلية والدولية في جميع أنحاء الأردن كوسيلة لتطوير الاقتصاد وخلق مجتمعات أكثر استدامة معتمدة على ذاتها.

* قطاع الطاقة، الخطة التنفيذية الوطنية للنمو الأخضر ٢٠٢١-٢٠٢٥.

** دائرة الأرصاد الجوية الأردنية.

*** مياه الأمم المتحدة، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

على الرغم من انخفاض حصة الزراعة في الاقتصاد الوطني، إلا أنها لا تزال تلعب دورًا هاما في النهوض بقطاعات أخرى مثل النقل وصناعة الأغذية والخدمات المتعلقة بها. ويرجع ذلك إلى دورها الأساسي في توفير الترابطات الخلفية والمنتجات الوسيطة. وقد ازدادت الصادرات الزراعية بنسبة ١٠٠٪ تقريبًا بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦*.

يوفر التحضر أيضًا الفرصة لإنشاء مصادر للطاقة المستدامة وبناء اقتصاد جديد للأردن قائم على بنية تحتية خضراء.

في حين أن النمو الحضري هو فرصة لبناء اقتصاد قوي ومستدام، يتعين على السياسة الحضرية الوطنية أيضًا مواجهة التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تؤثر حاليًا على الأردن. فالبلد يعاني من ارتفاع معدلات البطالة والفقر حتى قبل التدفق الهائل للاجئين السوريين مؤخرًا، مما زاد الضغط على قطاعات الاقتصاد والإسكان والصحة والتعليم التي كانت منهكة في الأصل. يعمل ٥٠٪ من الأردنيين و ٩٩٪ من اللاجئين السوريين في القطاع الاقتصادي غير الرسمي**. وهذا يؤدي إلى سوء جودة العمل، تدني الأجور، ظروف عمل سيئة وممارسات استغلالية مثل عمالة الأطفال. ومن المشاكل التي يعاني منها الأردن أيضا الوصول إلى الوظائف.

يتركز الاقتصاد الأردني بصورة غير متكافئة في عمان التي تضم ٤٠٪ من إجمالي السكان، ٨٠٪ من الصناعة و٥٥٪ من العمالة، وتستقطب ٨٠٪ من الاستثمار الأجنبي***.

وغالبا ما تعاني البلديات من نقص التمويل والمديونية بشكل مزمن****.

في حين أن المناطق الاقتصادية والصناعية الخاصة قد تساهم (وأحيانا بشكل قليل) في تنمية البلديات المضيفة. يتعين علي هذه البلديات التعامل مع حركة مرور الشاحنات والتلوث والضغط على الخدمات الأخرى الناجمة عنها.

أنماط التنمية الحضرية

يوفر التحضر فرصة للتنمية في جميع أنحاء المملكة وذلك من خلال النمو حول موارد طبيعية ذات حساسية وأهمية بيئية والذي يتوافق مع البنية التحتية العامة. فهو فرصة للتطوير الجديد من قبل القطاعين العام والخاص، أو إعادة تطوير مناطق حالية تهتم بالشوارع (كأماكن صديقة للانسان وليش فقط معابر للمركبات)، وتصبح آمنة وقابلة للمشي وتركز على إنشاء أحياء مكتفية ذاتيا.

توفر الأصول الطبيعية في الأردن سياقاً فريدًا في المدن الكبيرة والمدن الصغيرة والمواقع الريفية المناسبة لإنشاء أحياء متراصة قابلة للمشي. الفرصة تكمن في الاستخدام الكفؤ للبنية التحتية العامة الحالية، استبدالها أو توسيعها بحيث تكون خضراء وذكية وتتمحور حول الإنسان.

يوفر التحضر المخطط له فرصة لإعادة اكتشاف وابتكار الوظائف التقليدية لشوارع الأحياء كفراغات مفتوحة، وأماكن اجتماعية، وأسواق وأماكن لحركة الانسان.

يمكن تحديد أنماط التنمية الحضرية، استعمالاتها، حجمها ونسب كتلتها، ارتفاعاتها، وتحديد مكانها في الموقع بناءاً على الظروف المحلية ومعايير أدائية محددة. قد ترتبط هذه المعايير بشمول إسكان ميسور التكلفة، إعادة التحريج، أشعة الشمس، إنشاء حدائق مجتمعية على أسطح المنازل، تصريف مياه الأمطار وتخزين المياه، وغيرها.

هناك أيضًا فرص تتعلق بدمج اللاجئين رسميًا في المناطق الحضرية بدلاً من بناء مخيمات اللاجئين المؤقتة التي تستنزف الموارد والتي من المحتمل أن تصبح بلدات دائمة دون المستوى المطلوب. ويمكن أيضًا استخدام السياسة كنموذج لتطوير وتحويل مخيمات اللاجئين الحالية إلى مستوطنات دائمة.

---

* تشير إحصاءات التجارة الخارجية الأردنية إلى أن القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية ارتفعت خلال الفترة بين ٢٠٠٦-٢٠١٣ من ٤٥١ مليون دينار إلى ٨٩٢,٨ مليون دينار ، بزيادة تقارب ٩٨٪ ، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ٢٠١٦-٢٠٢٥ ، وزارة الزراعة والري.

** ٢٠١٥ دراسة سوق العمل، منظمة العمل الدولية.

*** كما هو ملخص في التقرير التشخيصي بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من دائرة الإحصاءات العامة.

**** القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الأردني (٢٠١٣) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هناك تناقض كبير بين الفرص المذكورة أعلاه والتحديات القائمة. فالنمو السريع العشوائي وغير المخطط له استهلك الأراضي الزراعية الخصبة النفيسة التي تمثل أقل من ١٢٪ من إجمالي مساحة الأرض، والتي يمكن زراعة ٣٪ منها فقط بسبب تقلب هطول الأمطار والتوسع الحضري*. أدى النمو الحضري الممتد ومنخفض الكثافة إلى خدمات بلدية غير كفؤة، مكلفة، ومتدنية وبتكلفة بيئية واجتماعية. تتمركز البيئة الحضرية حول السيارات حيث أنها غير مناسبة للمشاة، صعبة للذين لا يقودون سيارات، وغير آمنة للأطفال وذوي الإحتياجات الخاصة.

تؤدي مراكز التسوق (المولات) المصممة على أنماط تقبع في أواسط القرن العشرين، والمجتمعات المغلقة، والاستثمارات الكبيرة في الطرق (مع القليل من الخدمات أو أماكن لتجمع الإنسان أو نشاطات تجارية محلية) إلى أماكن عامة سيئة الجودة، غير قابلة للمشي، أرصفة مدمرة، تفتقر إلى المساحات الخضراء وملاعب الأطفال، وضعف الإحساس بالمكان أو الهوية أو الشعور بالفخر المجتمعي. تساهم كل هذه الصفات بدورها في الاختلال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أخيرًا، لا يتم التعامل مباشرة مع الإسكان الذي هو حاجة إنسانية أساسية، والمكون الأساسي لكل حي، أو يتم تقزيمه إلى محاولات ضعيفة، غير فعالة وفاشلة في الغالب لتوفير سكن ميسور التكلفة.

قابلية العيش وجودة الحياة

لطالما كان هناك سببان للبقاء في مدينة، بلدة صغيرة، منطقة ريفية أو الانتقال إلى مكان آخر أكبر أو أكثر إشراقًا، أصغر أو أكثر أمانًا:

- ضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للقدرة على الحياة: المأوى، الغذاء، الحماية (السلامة/الصحة) والوظيفة و
- الفرصة والتطلعات إلى الحصول على مستقبل ونوعية حياة أفضل (خدمات، صحة، تعليم، ثقافة، تاريخ، فن)

على مدار الـ ١٥٠ عامًا الماضية، مدفوعة بالثورة الصناعية، نشأت المدن حول فكرة أن الإنسان يتبعون الوظائف. وتم التركيز على جذب الصناعة. فالعالم الذي نعيشه اليوم نتج عن النمو الاقتصادي أولاً والتوزيع غير العادل للمكاسب التي تأتي من التحضر. ينعكس هذا بوضوح على القطاع العام وبالتحديد على أثره على الشوارع. أصبحت شوارع المدينة معابر مرورية غير آمنة، ملوثة ومزدحمة. تعمل التقنيات الرقمية الحالية وثورة المعلومات والذكاء الاصطناعي على قلب الفكرة الصناعية للتنمية - من ان الأشخاص يتبعون الوظائف، إلى أن الوظائف تتبع الأشخاص.

بشكل متزايد، إن ما يجذب السكان ويبقيهم هو جودة الحياة.

يستطيع العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات وذوي المهارات العالية اختيار العمل في أي مكان. فوظائف تكنولوجيا المعلومات ليست مرتبطة بالموارد الطبيعية. يمكن للشركات الجديدة اختيار مواقعها في أي مكان طالما أن هناك إنترنت عالي السرعة وقوى عاملة متعلمة بشكل جيد.

تعد السياسة الحضرية الوطنية في الأردن فرصة مناسبة للتخيل و التخطيط الاستباقي و لاستثمار في تحسين جودة الحياة مما سيبقي الشباب في مكانهم وسيعزز التنمية الاقتصادية الذكية للنمو الأخضر. يكمن التحدي في إشراك المجتمعات (القطاع العام والخاص، الشباب، كبار السن، الأغنياء، الفقراء، النساء، ...) لتصور وبناء مستقبل أكثر عدلا وشمولية وحيوية.

التنقل والترابط

بالنظر إلى كثافة وتوزيع النمو في وادي الأردن وعلى امتداد المرتفعات الممتدة من الشمال إلى الجنوب في الجزء الغربي من البلاد، هناك فرصة لإنشاء محور نقل عام يربط بين المدن والمواقع التاريخية في المملكة.

يعتبر النقل العام خطوة ضرورية لمعالجة العديد من مشكلات التنقل الكبيرة التي تواجه الأردن.

* الملامح القطرية - الأردن ٢٠٠٨ ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

ترتبط قضايا النقل والتنقل بالضغوط الناجمة عن النمو الحضري السريع. فالطرق الرئيسية مزدحمة وقد تجاوزت طاقتها الاستيعابية. وينتج عن ذلك سلوكيات قيادة سيئة (تدافع ومشاحنات) وحوادث سيارات وضوضاء كبيرة وتلوث للهواء.

إن الثقافة المتجذرة لهيمنة السيارات، والبنية التحتية المحدودة للنقل النشط، والمواصلات العامة غير الجيدة او غير المتوفرة انما تغذي المزيد من تطوير بنى تحتية متمحورة حول السيارات مدفوعة بوهم أن هذا سيحل مشكلة ازدحام السيارات. حاليا يوجد حيز صغير في الشوارع للمشي أو ركوب الدراجات بأمان أو لنشاطات حياتية اجتماعية.

وفي الوقت نفسه، هناك تداخل في المسؤوليات وعدم تنسيق بين الهيئات المتعلقة بالنقل. وهناك أيضًا دمج قليل بين النقل وتخطيط استعمالات الأراضي.

إن الاستثمار في النقل العام هو مبادرة عابرة لعدة اهداف قطاعية وتؤثر نظريا على كل شخص وكل جانب من جوانب التحضر.

يؤثر النقل العام على «أين يجب أن يحدث التطوير» و يحد من تلوث الهواء ويؤثر في تغير المناخ. كذلك يؤثر على الصحة، ويعزز العدالة الاجتماعية من خلال ربط من يفتقرون الى السيارة الخاصة والشباب وكبار السن بالوظائف والأصدقاء والخدمات. يمكن للنقل العام أن يوفر إسكانًا ميسور التكلفة من خلال مفهوم التطوير الموجه نحو النقل (Transit Oridented Development) وآليات استرداد القيمة المختلفة، وأن يحسن مستوى المعيشة/نوعية الشوارع من خلال تقليل حركة السيارات وتوفير حيز أكبر للمشي والنقل النشط والمساحات المفتوحة والنشاطات الاجتماعية والتسوق. أخيرًا، سيؤدي النقل والإنترنت عالي السرعة إلى جذب المزيد من السكان والشركات إلى المدن وتحسين الاقتصاد.

هناك أيضًا فرصة لتحسين الصحة وجذب المزيد من السياح وتحسين البيئة من خلال إنشاء شبكة وطنية للنقل النشط تدمج، وتربط وتدعم «درب الأردن» من خلال مسارات متصلة للمشي وركوب الدراجات.

الحوكمة والإدارة

توفر السياسة الحضرية الوطنية الإمكانية لتحديد المصلحة الوطنية بصورة واضحة في إدارة النمو الحضري بشكل استباقي وتعاوني عبر الوزارات والقطاعات، وعبر المحافظات والمدن.

هناك العديد - وربما أكثر من اللازم - من الخطط والاستراتيجيات والسياسات والمبادرات المفصلة والملهمة ، فضلاً عن الأنظمة والمعايير والتشريعات. تُبذل الجهود حاليًا لتبني مبدأ اللامركزية في التخطيط ليكون أكثر تشاركية وقائم على أساس مجتمعي.

ومع ذلك، هناك العديد من التحديات. حيث يعتمد تنفيذ الخطط والمبادرات بشكل غير عملي على إجراءات تقوم بها هيئات حكومية (عليا) متعددة ويغيب دور الحكومات المحلية. تفتقر البلديات إلى الاستقلال الإداري والسلطة أو القدرة على التخطيط.

من الضروري أيضًا أن يكون التخطيط مفهوماً على نطاق أوسع وأن ينظر له ويعامل كمهنة احترافية مستقلة. فهو وسيلة أساسية لتحقيق المصلحة العامة وتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية.

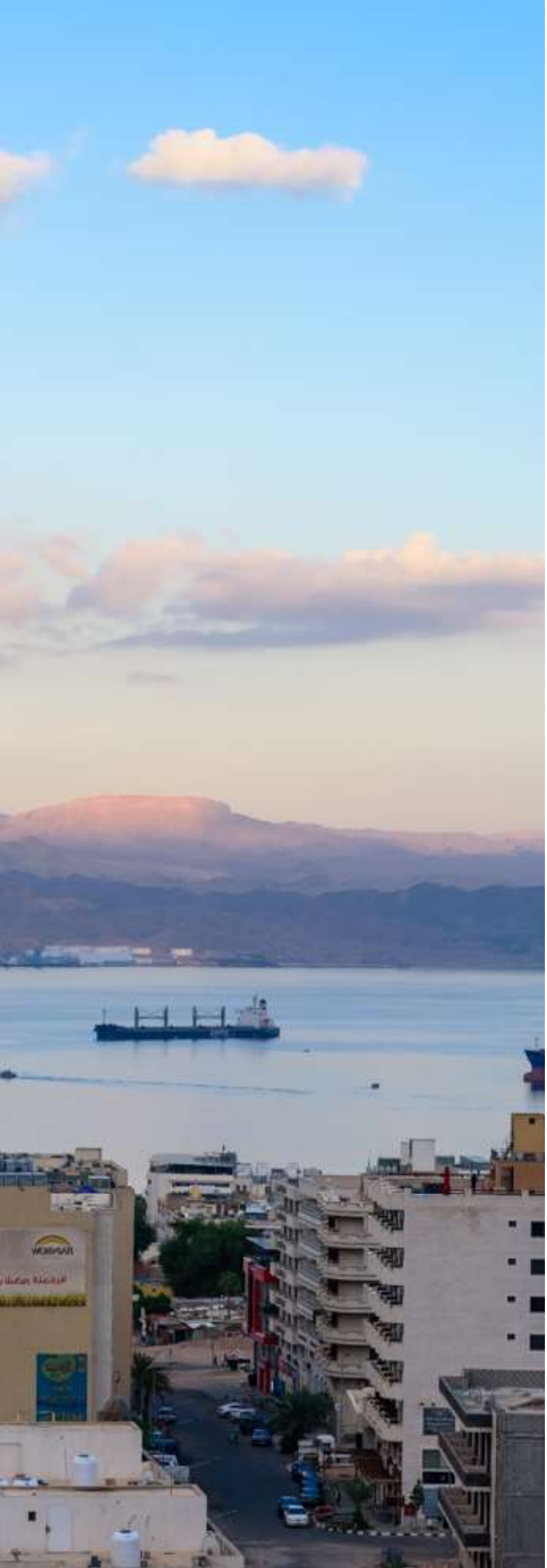

الخلاصة

النمو أمر لا مفر منه ويحدث في كل مكان وليس في المناطق الحضرية فقط. النمو هو شيء إيجابي ولديه المقدرة على تحسين الأماكن ومناحي الحياة. هذا هو أساس ووعد السياسة الحضرية الوطنية. يعتمد بلوغ وتحقيق ذلك على حدوث النمو الحضري والتطوير ضمن إطار موضوع لضبطه وتوجيهه. فالمبادرات الفردية تكون أكثر فعالية وتكون ذات مغزى حين تكون جزء من عمل جماعي ومنسق نحو رؤية بعيدة المدى.

إن الفرص والتحديات المتعلقة بالتحضر في الأردن وما تمليه «اللحظة» تتطلب التغيير إلى نهج أكثر استدامة واستباقية، بناءً على الأصول المتميزة في لأردن وعلى المصالح والأولويات الوطنية.

الرؤية والمبادئ

٣. الرؤية والمبادئ

«إذا كنت لا تعرف إلى أين أنت ذاهب ، فإن أي
طريق سيأخذك إلى هناك.»

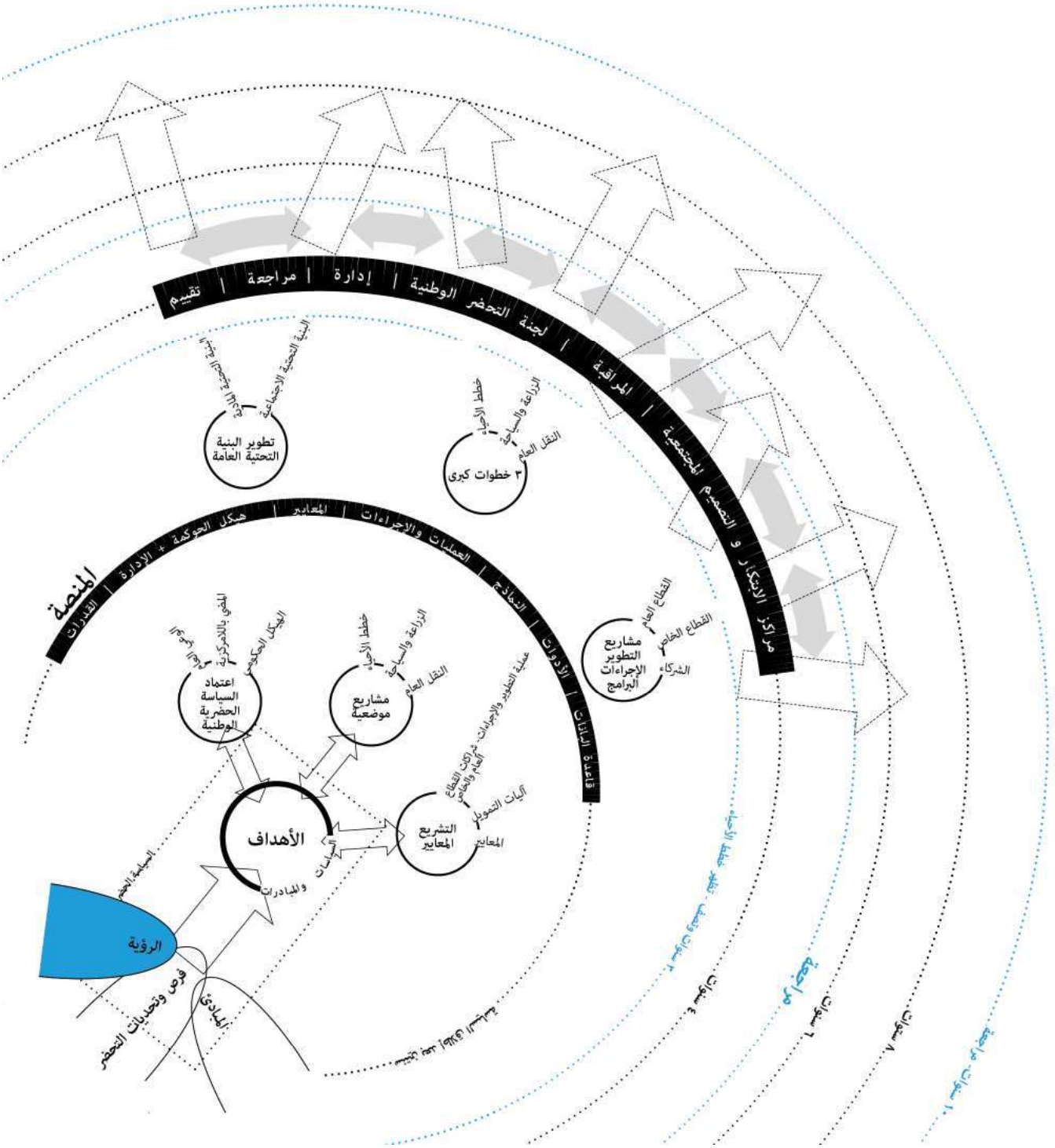

شكل (٢): شكل توضيحي لمدخلات السياسة الحضرية الوطنية الاردنية

الرؤية

تم إشراك ممثلين من مختلف البلديات والوسط الاكاديمي وغيرهم لصياغة رؤية للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية. أوصلت جهودهم في النهاية إلى الصياغة التالية:

«نظام حضري متكامل ومرن يضمن عدالة توزيع مكتسبات التنمية للجميع».

يشير النظام الحضري إلى المستويات المتشابكة والمترابطة التي تشكل البيئة الحضرية، والتي تشمل بدورها المدن والمستوطنات الأقل «حضرية» على حد سواء: الضواحي والريف وجميع الأماكن التي يستوطن فيها الإنسان وأينما تظهر التنمية.

الرؤية تعني ضمنا أن:

- مناطق التنمية محددة مسبقًا ومتصلة بكلٍ من القرية، المدينة، البلدية والمحافظة من خلال بنية تحتية عامة ، و تصل أيضًا هذه الأماكن ببعضها البعض - وكل الأردن.
- المنعة تأتي من الإنسان والمكان. فهي تعتمد على فكرة عمل المجتمع أو الحي معًا، ومساعدة بعضهم البعض، وتلبية الاحتياجات الأساسية محليًا. وهي تؤثر على البنية التحتية العامة وتوزيع الخدمات، كذلك على شكل وكثافة التنمية. ترتبط المنعة بخصائص الأحياء الآمنة القابلة للمشي والحيوية كما تبيّن بوضوح أثناء جائحة كوفيد_١٩ الأخيرة.
- الطريق للعمل نحو كل من المنعة والعدالة هي إشراك المجتمع المحلي في عملية مفتوحة وشفافة. يجب أن تتاح الفرصة للمقيمين الحاليين والقادمين الجدد لتحديد كيفية النمو، ولتوظيف المهارات المحلية على أفضل وجه، ولتنمية القدرات واحترام المعرفة المحلية. تدور مشاركة المجتمع حول تحديد ما يجب فعله، ثم القيام بذلك. وعليه تكون فوائد التنمية واسعة النطاق، ملموسة من قبل الجميع ومستمرة.

تعتبر هذه الرؤية هي المحفز والتي يمكن تحقيقها من خلال تحقيق الأهداف والغايات المصممة لمواجهة التحديات والفرص الموصوفة في «التقرير التشخيصي» وخطط العمل الوطنية. ترتبط الرؤية أيضا بالأجندة الوطنية الأردنية، ورؤية ٢٠٢٥، والاستراتيجيات القطاعية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الدولية ٢٠٣٠.

أخيرًا ، لا تقتصر الرؤية على حل المشاكل الملحة فحسب، بل يجب رؤيتها أيضًا مع قيم المجتمع التي تؤثر على كل من عملية التنمية الحضرية وكذلك المنتج.

تم وصف القيم في هذه الوثيقة كمبادئ. فهي في الواقع تفصيل إضافي للرؤية. المبادئ مفيدة كطريقة لاختبار وتوجيه، وتقييم فعالية أهداف السياسة الحضرية والسياسات والمبادرات بالإضافة إلى كل من العملية والمنتجات التي تنبثق من العمل على الخطط والمشاريع المجتمعية.

المبادئ

تسترشد السياسة الحضرية الوطنية بالمبادئ التالية والتي تستخدم في هذه الوثيقة لوضع واختبار أهداف وسياسات ومبادرات السياسة الوطنية الحضرية الأردنية.

تشاركية	البناء باتجاه المستقبل هو مشروع جماعي. يجب أن يكون متاحا ومفتوحا ويشجع المشاركة المحلية. يجب إشراك مستويات مختلفة من الحكومة عبر مختلف القطاعات والمصالح والحدود، بالاضافة الى اشراك المطورين، التجار، رواد الأعمال، المجتمع - المقيمين والزائرين، الشباب، النساء وكبار السن.
نظرة بعيدة وتأثير فوري	يمكن قضاء كل الوقت، وكل يوم فقط للتصدي للمشاكل الآنية. أو ممكن أن نضع أهداف بعيدة المدى لما نطمح أن نكون عليه في المستقبل، ثم نضع تصورات جماعية ونبذل طاقاتنا لنرى الفرص المتاحة للتقدم يوميا، حتى في الأزمات التي تعطلنا.
ذات طابع/منحى عملي	الأفعال لا الأقوال. من المهم القيام بعمل أشياء تحدث فرقًا على أرض الواقع وفي حياة الإنسان. فهذا يدل على أن التغيير ممكن لأنه يبني الثقة والمصداقية ويحفز التغيير.
كفؤة	للحصول على اكبر عائد بأقل جهد. لامس الأشياء برفق لتؤثر فيها بعمق. الحصول على أكبر عائد بأقل جهد.
عادلة	معرفة ودعم ومساعدة أولئك الذين يعانون أو الاقل حظا، وتشجيع الجميع على مشاركة مواهبهم ومواردهم لبناء مجتمع أقوى.
منعة	ينبغي تصور وتصميم الخطط والبرامج والسياسات والأماكن لتعتمد على ذاتها ولتلبي الاحتياجات محليا. ويجب كذلك أن تكون قوية وقادرة على التكيف مع الظروف غير المتوقعة. يجب ان تمتاز الحكومات والذين يتولون وضع الخطط والمبادرات بالمرونة وسرعة الاستجابة، و سهولة الوصول اليهم، بالاضافة الى كونهم متعاونين واكفاء وخاضعين للمسائلة.
تفويض السلطة	من الأفضل تخويل وتفويض المسؤولية والسلطة والموارد إلى الحكومات الأكثر "محلية" والقادرة على أداء المهمة.
عابرة للقطاعات والأهداف	لا يمكنك القيام بكل شيء، لكن عليك إتقان كل شئ تقوم به بطريقة مبتكرة، بحيث يحدث أثرا في كل شيء ويعود بالمنفعة على الجميع.

شكل (٣): مبادئ السياسية الوطنية الحضرية الأردنية

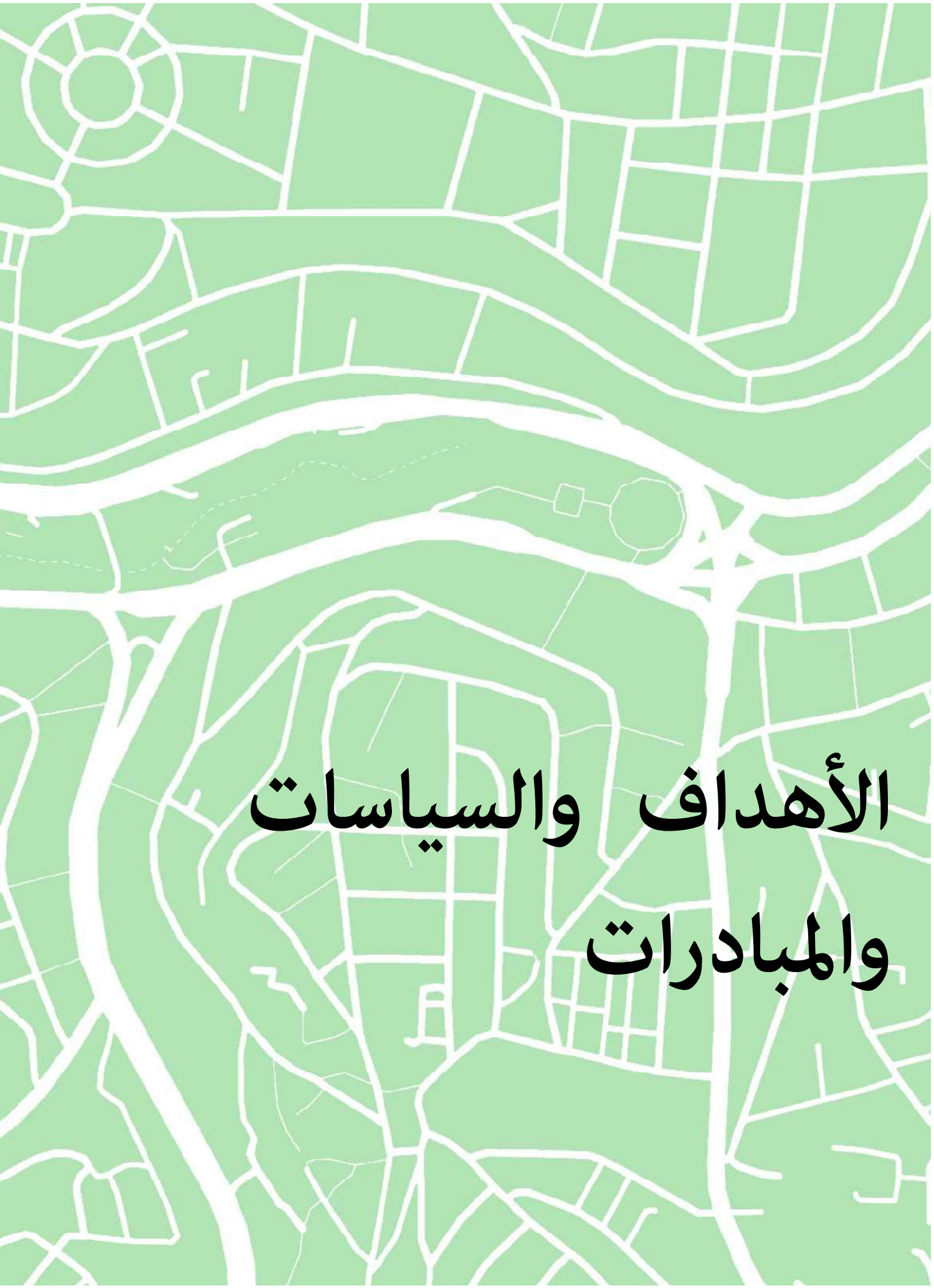

الأهداف والسياسات والمبادرات

٤. الأهداف والسياسات والمبادرات

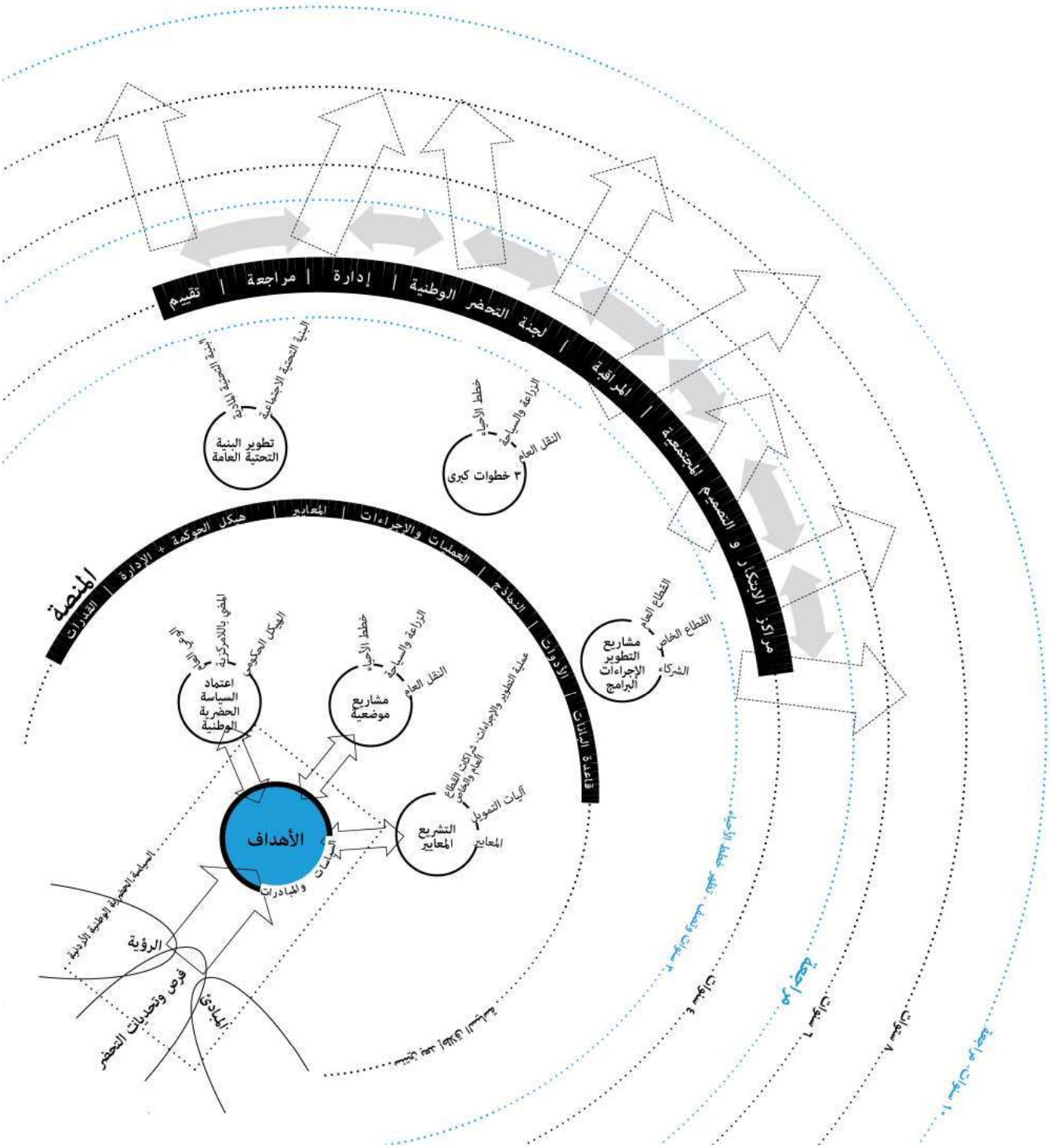

أهداف السياسة الحضرية الوطنية الأردنية

الهدف العام للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية هو توسع حضري أكثر تحويلاً وإنتاجية وشمولية ومرونة على المدى الطويل. وضعت الأهداف التالية لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي يقدمها التوسع الحضري لتحقيق رؤية السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

1 البيئة وإدارة المياه

النمو والبناء بصورة مستدامة مع وحول الموارد الطبيعية والثقافية

١. تحديد وحماية الأصول الطبيعية الهامة والمواقع البيئية الهامة والموارد التراثية
٢. إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة
٣. تعزيز الأمن الغذائي
٤. تحسين نوعية الهواء والتخفيف من آثار تغير المناخ

2 الإقتصاد والإزدهار

خلق المزيد من فرص العمل، بناء اقتصاد أكثر حيوية وشمولاً وأخضر، وإنشاء مجتمعات تعتمد على ذاتها

١. خلق وظائف جديدة، خضراء وذكية في مناطق النمو
٢. الاستثمار في الزراعة وتعزيزها
٣. النهوض بالسياحة كمساهم رئيسي في اقتصاد المجتمع المحلي
٤. إنشاء مراكز محلية للابتكار، الوصول إلى الخدمات، احتضان الأعمال، ريادة الأعمال، وضم الاقتصادات غير الرسمية (مراكز الابتكار والتصميم المجتمعية)
٥. نقل وإعادة تأهيل الأنشطة الصناعية والزراعية التي لا تتوافق مع المناطق السكنية

3 أنماط التنمية الحضرية

إنشاء أحياء ذكية، متراصة، معتمدة على ذاتها ومتنوعة، فعالة على مدار ٢٤ ساعة ومتمحورة حول الإنسان والنقل العام، والبنية التحتية الخضراء

١. اعتماد الأحياء القابلة للمشي (أحياء صديقة للانسان بالدرجة الأولى) باعتبارها وحدة نمو المدينة الأساسية
٢. إشراك المجتمع في تشكيل مستقبله
٣. تطوير الإسكان كبنية تحتية أساسية

4 قابلية العيش وجودة الحياة

تحسين جودة البيئة العامة وإنشاء الإسكان والتعليم والصحة كبنية تحتية اجتماعية لا تترك أحدا في الخلف

١. إنشاء أماكن وخدمات من أجل معيشة صحية وممتعة للجميع
٢. توفير التنوع في الوحدات السكنية ميسورة التكلفة والمدمجة لتناسب احتياجات الأسر المختلفة مع إمكانية وصول سهلة إلى الخدمات
٣. تخفيف الإعتماد على السيارات الخاصة
٤. استعادة دور الشوارع كأماكن للتفاعل والنشاط البشري
٥. إشراك وتلبية احتياجات فئات المجتمع الأكثر تأثرا بالمخاطر والمهمشة ذات التمثيل الضعيف، دون ترك احد في الخلف

5 التنقل والترابط

تطوير وبناء بنية تحتية مستدامة للنقل والإنترنت تركز على خدمة الإنسان وتحسن إمكانية الوصول للجميع - كمفتاح لمجتمعات مزدهرة وصحية ولبناء القوى البشرية

١. التحول من الإعتماد على السيارة إلى وسائل النقل العام كالخيار البديهي، التمكيني والأفضل للجميع
٢. تحسين قابلية المشي والبنية التحتية لأشكال أخرى من النقل النشط
٣. توسيع وتحسين الوصول إلى خدمات إنترنت عالية السرعة تغطي كل مكان وتخدم الجميع

6 الحوكمة والإدارة

تحديد أدوار ومسؤوليات ومجالات اختصاص وسلطة جميع المستويات الحكومية بشكل واضح وبسيط لادارة النمو الحضري وانشاء البنية التحتية و اعداد وتنفيذ خطط الأحياء بشكل متناسق ومتعاون

١. تعزيز التخطيط
٢. اللامركزية في التشريع وعلى أرض الواقع
٣. تشكيل وتفعيل لجنة التحضر الوطنية (National Urbanization Commission)
٤. إنشاء مراكز تصميم وابتكار مجتمعية (محلية)

البيئة وإدارة المياه

تعتبر البيئة (بمفهومها الواسع: الطبيعية والثقافية والتاريخية) ضرورية لقابلية العيش والاستدامة. وتضفي هوية فريدة تعزز إحساسنا بالمكان. يتميز الأردن بمعالمه الطبيعية والتاريخية والثقافية. وعليه إن ما هو المقصود هنا هو وجوب الإستفادة من هذه المعالم وحمايتها عن طريق تقليل أثر التطوير والنمو على جميع المستويات: بدءا من حماية الطبيعة وتقليل الانبعاثات الكربونية لمصادر الطاقة، وجودة الهواء، إلى تقليل الأثار التي يخلفها أي مشروع على الأرض. ويتعين علينا أيضًا، حيثما أمكن اصلاح وتوجيه النمو الحضري بعيدًا عن الأراضي ذات الأهمية البيئية أو الثقافية أو التاريخية. يجب النظر بعناية في التطوير الذي يحدث هناك و الحد منه. تعتبر حماية البيئة، والإدارة المستدامة للمياه، وتقليل الانبعاثات الكربونية لمصادر الطاقة والصناعة والنقل والتنمية مصلحة وطنية ومسؤولية الجميع.

الهدف:

١. النمو والبناء بصورة مستدامة مع وحول الموارد الطبيعية والثقافية

تحديد وتقييد النمو الحضري عند الأصول الطبيعية الهامة (عليها وحولها)، المناطق الحساسة بيئياً، الأراضي الزراعية، المواقع التراثية المثبتة، وأماكن احتجاز وتصريف المياه (الوديان).

السياسة ١,١ تحديد وحماية الأصول الطبيعية والمواقع البيئية الهامة والموارد التراثية

تهدف هذه السياسة إلى تحديد وإبراز (على شكل خرائط) كافة المناطق والأماكن الحساسة بيئيًا أو ثقافيًا وذات الأهمية الوطنية. فهي خطوة أولى نحو حماية الممتلكات وإنشاء الأماكن التي لا يُسمح فيها بالتنمية الحضرية. وهذا يشمل المعالم الطبيعية مثل المحميات، مناطق الطيور الهامة، الوديان، المسطحات المائية، الأراضي الزراعية والغابات، فضلاً عن المعالم الطبيعية والمبنية مثل المواقع الأثرية الهامة.

إن عدم حماية هذه المواقع أدى إلى إلحاق الضرر بالأنظمة الطبيعية، ضياع الآثار ذات القيمة العالية، سوء الإدارة، التخريب، إعادة تشكيلها وحتى تغيير أماكنها.

القصد هو حماية واسترجاع (إن أمكن) ـالأصول الطبيعية والموارد الأثرية والتراثية الهامة. يجب السماح بالتنمية فقط خارج هذه المواقع وخارج نطاق الحماية (مسافات العزل-Buffer) حولها.

تهدف هذه السياسة أيضًا إلى ابراز هذه المواقع الهامة على خرائط تتاح على نطاق واسع وبنمط موحد ومتسق ومتكامل لتحديد مساحات التربة الزراعية الخصبة، ونطاق الحماية حول المسطحات المائية وبمحاذاة مجاري المياه، الوجهات السياحية، المحميات الطبيعية والموارد الطبيعية.

المبادرات:

١,١,١ تحديد وإنشاء قاعدة بيانات جغرافية-مكانية

- تحديد المناطق والمعالم والمواقع المحمية (المحميات الوطنية، المتنزهات، شبكة المساحات المفتوحة، الغابات، المواقع الأثرية، المواقع السياحية، البيئة، وما إلى ذلك) لتحديد المناطق القابلة للتطوير كأساس لتحديد مواقع النمو.
- إتاحة المعلومات على نطاق واسع (ميسرة ومفتوحة المصدر). يعد المرصد الحضري بداية هامة. إن دمج التخطيط مع هكذا مورد يعزز المناهج التخطيطية القائمة على الأدلة ويمكّن من مراقبة وتقييم الخطط بوضوح وسهولة.

٢,١,١ حماية واسترجاع الأصول الطبيعية الهامة مثل مجاري المياه

كشف ودمج الأنهار وأماكن تصريف المياه الطبيعية في إدارة مياه الأمطار. نشأت مجاري تصريف المياه الطبيعية على مدى فترات زمنية طويلة وهي جزء من نظام بيئي أكبر يضم طبقات المياه الجوفية وإعادة رفد مستوى المياه. ان لدمج النظم الطبيعية لإدارة مياه الأمطار العديد من الفوائد البيئية كما أن له قيمة

جمالية وترفيهية وتعليمية. يمكن للتحضر ان يوفر فرصة لكشف مجاري المياه واسترجاع قنوات تصريف المياه الطبيعية.

وكذلك إنشاء وفرض نطاقات حماية بمحاذاة الوديان وحول المسطحات المائية وعلى طول مجاري المياه. قامت وزارة المياه والري بمراجعة تعليمات حماية مصادر المياه (٢٠١٩). تحدد هذه التعليمات نطاقات حماية محددة على شكل مسافات عزل (Buffers) لحماية مصادر المياه الجوفية ومصادر المياه السطحية. من المهم تبني هذه الأحكام وإنفاذها. ولكن ما هو أهم هو رفع الوعي حول الاسباب الموجبة لذلك، ومن ثم اتخاذ تدابير وإجراءات صارمة لضمان تطبيق نطاقات الحماية في التخطيط ومراعاتها عند التطوير.

٣,١,١ إعادة تشجير الأحراش، شوارع خضراء وشبكة «ممرات» خضراء

الفكرة هي جلب الطبيعة إلى المدينة على شكل شبكة متصلة من الحدائق والمساحات المفتوحة، والممرات الخضراء، والغابات الحضرية وحدائق الأسطح. وتشمل هذه ممرات التنوع الحيوي للسماح للحيوانات والطيور والحشرات بالتنقل والعيش حول المجتمعات. يعمل هذا على تحسين مظهر المدن والاحساس فيها بمختلف حواسنا، تنقية الهواء، توفير الظلال، خفض درجات الحرارة وتقليل جريان المياه الذي ينتج عنه سيول حضرية وفيضانات مفاجئة.

ينبغي تخصيص برنامج وميزانية لإنشاء ممرات خضراء، نظام متصل (شبكة) من المساحات الخضراء: وإعادة التشجير وزراعة المناطق الحضرية.

السياسة ٢,١ إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة

أصبحت المياه، تمامًا مثل النفط، أحد الأصول الاستراتيجية التي تشكل باستمرار الخريطة الجغرافية-السياسية في المنطقة. إن تقليل الاعتماد على الآخرين في الحصول على المياه والطاقة هي مسألة سيادة وأولوية وطنية.

تمثل حماية الأراضي الزراعية تحديًا كبيرًا. فهي العنصر الأساسي للأمن الغذائي والمنعة والاستقلال. يجب حماية الأراضي الزراعية الخصبة من التحضر أو التقسيم.

وقد تم اتخاذ خطوات تشمل الاستراتيجيات القطاعية الوطنية وخطط العمل كخطة عمل المياه، وخطة عمل مياه الصرف الصحي وخطة عمل الطاقة. يبقى أن تنفيذ تلك الاستراتيجيات هو الذي سيعالج هذه القضايا.

المبادرات:

١,٢,١ الحفاظ على المياه وتجميعها وتخزينها

أدركت الحضارات القديمة في الأردن أهمية وصعوبة الحصول على المياه العذبة. واستجابت عبر التاريخ باستخدام حلول إبداعية للغاية جعلت نشوء تلك الحضارات ممكنًا. فهطول الأمطار يأتي على فترات متباعدة، لكنها تأتي أحيانًا بكميات وفيرة. يعتبر تجميع مياه الأمطار فورا وبكميات كبيرة هو النهج الصحيح. التفتت مؤخرا القوانين الحالية لأهمية تجميع المياه وتخزينها.

يعد تجميع مياه الأمطار بسرعة لتقليل أو منع جريان المياه شكلا من أشكال «الممارسات الجيدة» لإدارة الفيضانات المفاجئة، وإعادة التغذية الطبيعية للمياه الجوفية ومنع تلوث المياه الجوفية. ان وجود برك مخصصة لتجميع مياه الأمطار والخزانات ومواد التغطيات الأرضية النفاذة للماء يساعد ويجعل ذلك ممكنًا.

تعد إعادة تدوير المياه الرمادية وسيلة فعالة للحفاظ على المياه وتلبية احتياجات الري.

ينبغي وضع وفرض قانون لتجميع مياه الأمطار وتقليل جريان المياه عن طريق احتجازها في الموقع، وكذلك استخدام المياه العادمة لتحقيق ما هو أبعد من تلبية معايير البناء الأخضر والاستدامة. علاوة على ذلك، فإن تقليل خسارة المياه بسبب الشبكات التالفة وضبط استخدام المياه غير المفوترة هي أيضًا قضايا ذات أولوية

قصوى تم تناولها في الاستراتيجية الوطنية للمياه في الأردن ٢٠١٦ - ٢٠٢٥.

٢,٢,١ الاستثمار في تقنيات الطاقة الخضراء ودعمها.

قام الأردن بالفعل باتخاذ خطوات واسعة في الترويج للطاقة الخضراء لتدفئة المياه والمساكن، وفي الآونة الأخيرة لتوليد الطاقة الكهربائية في محطة التوليد على المستويين الصناعي والسكني. يركز جنوب الأردن على المزارع التي تستخدم الطاقة الشمسية حيث أن المنطقة تتمتع بموقع مثالي لتجميع أشعة الشمس. هناك أعداد متزايدة من البرامج والإعانات القائمة لدعم هذه الجهود. ولكن الطاقة الاستيعابية لشبكة الكهرباء شكلت أحيانا أحد العراقيل نحو ذلك وقد تم رفض مشاريع توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في انتظار تحديث الشبكة. ينبغي أن يقوم الأردن بتشجيع وتوفير حوافز للابتكار (يؤدي إلى صافي صفر انبعاثات كربون) على مستوى المبنى والموقع والحي.

ان المستقبل للمستقبل أخضر. تستمر تكاليف الوقود الأحفوري في الارتفاع ويتسبب في صراعات مالية وبيئية وسياسية. من ناحية أخرى، تعتبر تقنيات الطاقة الخضراء نظيفة وأقل تكلفة بمرور الزمن. فالاستثمار في مصادر الطاقة الخضراء والجهود البحثية ودعمها يضع الأردن على رأس قضايا الطاقة ويحضر الأردن جيداً للمستقبل. تفضل الاقتصادات (العالمية) الخضراء وتختار (بالفعل) التعامل مع الشركاء الذين يعملون على تخفيض الآثار البيئية ويركزون على الطاقة الخضراء.

السياسة ٣,١ تعزيز الأمن الغذائي

يزيد الاعتماد على الأغذية المستوردة من التعرض للمخاطر. هذا صحيح على مستوى الدول والأحياء. فالطريقة الوحيدة لضمان الأمن الغذائي هو الغذاء الذي يزرع وينتج محليًا. مما يعني انه يجب دعم وتشجيع الزراعة على جميع المستويات: من المزارع الريفية الكبيرة إلى الحدائق المجتمعية الصغيرة.

المبادرات:

١,٣,١ حماية الأراضي الزراعية وتشجيع ودعم استخدامها للإنتاج الغذائي

تعتبر الأراضي الزراعية من الممتلكات الهامة التي يجب حمايتها واستعادتها وتوسيعها قدر الإمكان. يجب عدم السماح بتقسيم الأراضي الزراعية وعدم السماح بالنمو العمراني على الأراضي الخصبة.

٢,٣,١ التخطيط لشكل تطوير متراص

النمو والتطوير بشكل متراص (compact form) هو البديل الصحيح للزحف الحضري قليل الكثافة والذي يستغل او يقلل من الاراضي الطبيعية والزراعية و يعتبر ذو تكلفة مادية عالية حين تقديم خدمات بنية تحتية حضرية فعالة، ويترتب عليه كذلك كلف بيئية واجتماعية كبيرة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب وضع حدود واضحة للتوسع الحضري. و مجرد وضح الحدود وحده لا يكفي، فيجب أن تكون مناطق التنمية مترابطة وتربط أفراد المجتمع بفرص العمل والخدمات.

ومن المهم أن تقوم البلديات، من خلال خططها باحتواء التطوير ضمن حدود تنمية محددة، حماية المناطق البرية والزراعية والريفية، وتركيز النمو في مراكز النمو الحالية والمستقبلية (المخطط لها) والمتصلة ببعضها جيدا من خلال شبكة النقل العام.

٣,٣,١ تطوير وتحسين الحدائق المجتمعية وحدائق الأسطح والحدائق الحضرية

تم تحديد الزراعة الحضرية كأولوية للسياسة الوطنية الحضرية الأردنية في التقرير التشخيصي. هناك العديد من الفوائد للزراعة الحضرية التي تشمل أسطح المنازل المجتمعية والحدائق الحضرية، منها جلب الطبيعة إلى المدينة وتعزيز جاذبية المناطق الحضرية. توفر أسطح المنازل والحدائق الحضرية وظائف وفرص اقتصادية

الزراعة الحضرية ©UN-Habitat (٢٠٢١)

محلية، وفرصة لتبني القدرات المحلية، وللاعتماد على الذات وللنشاطات الزراعية والذي يعد مفيدًا للصحة البدنية والعقلية. كما أنها تعمل على تحسين جودة الهواء وتساعد في تحسين درجات الحرارة.

توفر الأراضي الخالية والأسقف المستوية والجدران الرأسية والشرفات فرصًا للزراعة الحضرية. يمكن النظر إلى الزراعة الحضرية على نطاق اقتصادي موسع على أنها نظام منسق للحدائق المجتمعية والأسطح التي تعزز وبشكل فعال الأمن الغذائي الوطني وتوفر العديد من فرص العمل المحلية وتفتح ابوابا لبناء القدرات حول إنتاج وتصنيع الأغذية، والمحاسبة والتسويق وغيرها.

وعليه يجب تشجيع الزراعة الحضرية على الأراضي العامة وإزالة الحواجز التي قد تكون موجودة بالتزامن مع التطوير الذي يقوده القطاع الخاص.

السياسة ٤,١ تحسين نوعية الهواء والتخفيف من آثار تغير المناخ

تعتبر جودة الهواء من العلامات الحيوية على صحتنا وصحة البيئة. فهي تؤثر على نوعية حياتنا ولها عواقب مباشرة على صحتنا وعلى نظام الصحة. يؤدي التعرض للتلوث إلى أعراض قصيرة وطويلة المدى مثل السعال والصداع وسرطان الرئة.

الغاية هي تقليل انبعاثات الغازات الدفينة بما يتماشى مع خطط العمل الوطنية بشأن المناخ (تم اعتماد واحدة بالفعل في عمان) ومن خلال المبادرات ذات العلاقة الواردة في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. القصد من هذه السياسة هو رؤية تغير المناخ باعتباره قضية شاملة (عامة وخاصة، فردية وجماعية) ويشمل ذلك البيئة والنقل وتخطيط استعمالات الأراضي. جميع أنشطتنا وأنماط حياتنا تلعب دور ولها تأثير. إن دعم النقل المستدام، والحد من استخدام الطاقة، واعتماد المزيد من السياسات بشأن التكيف مع تغير المناخ (ما بعد عمان) كلها طرق فعالة لتحسين جودة الهواء بشكل كبير، وأثناء قيامنا بذلك، نحد من انبعاثات الغازات الدفينة وتغير المناخ عالميا.

المبادرات:

١,٤,١ وضع وتفعيل معايير لجودة الهواء

بشكل عام، تعد البيانات الحضرية السليمة مهمة جدًا للتخطيط القائم على الأدلة واتخاذ القرارات، ولمراقبة وتقييم الخطط والبرامج والمشاريع. يتطلب تحسين ومراقبة جودة الهواء وضع معايير كأهداف الحدود الدنيا المقبولة، ويتطلب أيضا المقدرة والالتزام بالوفاء بهذه المعايير.

أطلقت وزارة البيئة الشبكة الأردنية الوطنية لمراقبة جودة الهواء عبر الإنترنت وعملت ايضاً على توفير باصات متحركة لقياس جودة الهواء. وتهدف إلى إبقاء الأردنيين على اطلاع دائم على حالة جودة الهواء مع تحديث المؤشرات كل ساعة. يعد مرصد عمان الحضري الذي تم إنشاؤه مؤخرًا خطوة في الاتجاه الصحيح. يجب دمج هذه المبادرات ودعمها والاستفادة منها بالكامل وتكرارها لتغطية جميع أنحاء الأردن.

٢,٤,١ تطوير وتشجيع البنية التحتية الخضراء/الذكية

البنية التحتية الخضراء هي نهج ذو منعة وفعال من حيث التكلفة لإدارة مياه الأمطار وآثارها من خلال احتجازها ومعالجتها. فتحتجز البنية التحتية الخضراء مياه الأمطار وتعالجها في مصدرها مع تقديم فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية. وهذا يقلل من انتشار التلوث من خلال أنظمة التجميع الهندسية التقليدية حيث تتدفق المياه باستمرار ويتم احتواء الملوثات حتى يتم نقلها لمعالجتها في مسطحات مائية أو محطات المعالجة. تؤدي التدفقات الكبيرة إلى سيول حضرية خطرة وفيضانات مفاجئة تسبب الانجرافات وتلف الممتلكات والموائل الطبيعية.

يجب توفير التوجيه والحوافز والتمويل لتشجيع البنية التحتية الخضراء على جميع المستويات: الإقليم والمدينة والحي. على المستوى الإقليمي توفر البنية التحتية الخضراء الموائل، الحماية من الفيضانات، الهواء النقي والمياه النقية. وعلى مستوى الحي أو

الموقع، يجب احتجاز مياه الأمطار وتخزينها في قنوات أو خزانات لاستخدامها لاحقًا.

بشكل عام، ان استعمال الأراضي والبنية التحتية للنقل التي تقلل من استهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري تشكل أولوية.

٣,٤,١ دعم الابتكار في البناء والإقرار به، وربط استعمالات الأراضي بالنقل – النمو حول شبكة النقل

على المستوى الحضري، يؤثر ترتيب استعمالات الأراضي بالنسبة لبعضها البعض ولطرق النقل على مقدار الطلب على الطاقة. يعد دمج تخطيط استعمالات الأراضي والنقل الخطوة الأولى نحو تقليل مسافات التنقل. يؤثر شكل المبنى واتجاهه وتصميمه أيضًا على أحمال الطاقة اللازمة للإضاءة وتكييف الهواء. تتطلب المباني أيضًا طاقة لإنتاج ونقل مواد البناء، بالإضافة إلى التشغيل.

تتطلب المباني عالية الأداء والأحياء الخضراء الابتكار ومساهمات المجتمع المحلي. يوجد في الأردن أنظمة لتقييم استدامة تخطيط الأحياء وتصميم المباني. ان للتطبيق الإلزامي لهذه الأنظمة وتنفيذ قوانين البناء، مع ترك مجال للإبداع في تحقيق الأهداف فوائد عديدة وفيه معالجة للعديد من القضايا الحضرية في آن واحد. يجب تشجيع ودعم الابتكار حتى لا تكون المباني والأحياء ذات منعة فقط، بمعنى أنها لا تتعامل مع آثار تغير المناخ فقط، بل تتفوق وتزدهر وتقدم نموذجا يحتذى به.
يجب ربط النقل العام بتخطيط مراكز النمو والتطوير المستقبلية. وينبغي تطوير الأحياء وان يخطط لنموها حول شبكات النقل العام.

٤,٤,١ توفير البنية التحتية للنقل النشط

ينبغي تخطيط الأحياء والبناء في محيط الشوارع التي تمنح الأولوية للانسان، للمشي، لاستخدام كراسي العجلات وعربات الأطفال، للتواصل الاجتماعي، للتسوق، للاحتفالات، ولركوب الدراجات. وهذا يعني أرصفة واسعة وطرق مخصصة/آمنة للدراجات الهوائية. ولتكون وسائل النقل النشط فعالة، يجب أيضًا أن تكون مرتبطة بالمواصلات العامة.

٤. ٢. الإقتصاد والإزدهار

العقبة ، الأردن ©UN-Habitat (٢٠٢١)

الإقتصاد والإزدهار

تعتبر التنمية إضافة للمواطن الأردني فعلى حد تعبير الملك الحسين رحمه الله «الإنسان أغلى ما نملك». ويؤكد باستمرار جلالة الملك عبد الله حفظه الله ورعاه أن «غايتنا الأولى، وشغلنا الشاغل هو تحقيق التنمية الشاملة، من خلال النهوض باقتصادنا، وتحديث مؤسسات الدولة وأجهزتها بحيث تنعكس الآثار الإيجابية لكل ذلك على مستوى حياة المواطن وعلى أوضاعه المعيشية».

بينما يؤدي النمو إلى زيادة الطلب على الخدمات الأساسية والضروريات مثل الماء، الغذاء، المسكن، الصحة، التعليم والترفيه، في الوقت نفسه يعطي الفرصة لزيادة الإنتاجية، و زيادة الاعتماد على الذات، و الاعتماد الأقل على العمالة الأجنبية وخلق اقتصاد أخضر «لا يترك أحدا في الخلف» والذي يعتبر أهم مبادئ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

الهدف:

٢. خلق المزيد من فرص العمل، بناء اقتصاد أكثر حيوية وشمولاً وأخضر، وإنشاء مجتمعات تعتمد على ذاتها

السياسة ١,٢ خلق وظائف جديدة، خضراء وذكية في مناطق النمو.

يتطلب جذب استثمارات جديدة وإدراك إمكانياتها التنموية في اقليم أو مدينة، تحديد المزايا التنافسية الفريدة للمكان ومن ثم امتلاك البنية التحتية المناسبة وإزالة العوائق التي تحول دون النمو. كما يجب تحديد الحوافز المناسبة وابرازها للمستثمرين في الداخل والخارج.

المبادرات:

١,١,٢ الاستثمار في البنية التحتية، وخاصة في النقل العام والإنترنت عالية السرعة

عندما يعطون فرصة الاختيار، يختار المستثمرون أماكن مترابطة جيدًا ولديها بنية تحتية جيدة. عندما تحتل البنية التحتية الأولوية، فذلك يبث للمستثمرين رسالة التزام ويوجه النمو إلى حيث يفترض أن يحدث. هذا ينطبق بشكل خاص على النقل العام المخطط له جيدًا على المدى البعيد، الذي يكون في متناول الجميع، تكلفته ميسرة ويعتمد عليه.

أظهرت لنا جائحة كوفيد-١٩ أن التكنولوجيا تجعل العمل والتعليم عبر الإنترنت ممكنًا. كما كشفت عن الفجوة التكنولوجية الهائلة بين المناطق. تعتبر الشبكة للانترنت عالية السرعة وسهلة الوصول وميسورة التكلفة أمرًا أساسيًا لتحسين الاتصالات والوصولية ولدعم البنية التحتية الذكية. الأردن متقدم نسبيًا في هذا المجال. ان التغطية الموثوقة لجميع المناطق، في متناول الجميع وميسورة التكلفة تشكل أولوية.

تتطلب القدرة التنافسية المحلية والدولية والمعاملات التجارية والتسويقية والمصرفية الوصول إلى المعلومات وتبادلها عبر الإنترنت. فالتفاعل عبر الإنترنت يتغلب على المسافات والعزلة والحاجة إلى التنقل. تعتبر الشبكة الوطنية للانترنت عالية السرعة وسهلة الوصول وميسورة التكلفة أمرًا أساسيًا لتحسين الاتصالات والترابط ودعم البنية التحتية الذكية. كما تعتبر التغطية الموثوقة لجميع المناطق، واتاحتها للجميع وبتكلفة ميسورة أولوية.

٢,١,٢ تقليل الآثار البيئية وتكلفة الطاقة

لا يزال يعتمد الأردن على مصادر الطاقة الأجنبية، خاصة النفط والغاز الطبيعي، من الدول المجاورة. ولتخفيض فاتورة الطاقة المالية والبيئية، يتعين على الأردن مواصلة الاستثمار (وبشكل مكثف) في مصادر الطاقة المحلية والنظيفة خاصة الطاقة الشمسية. ويعتبر هذا أحد عوامل التمكين الرئيسية للاقتصاد الأخضر.

ينبغي وضع قوانين ومعايير ومبادئ توجيهية وحوافز لتوفير واستخدام موارد الطاقة المتجددة في المدن والقرى. يجب تطبيق ذلك في كل خطة وكل مشروع تطوير أو إعادة تطوير.

٣,١,٢ توفير فرص الوصول إلى الوظائف والتركيز بشكل خاص على اللاجئين والشباب والنساء.

إن الوظائف التي تخضع لضوابط قانونية سليمة والتي يتم الإبلاغ عنها رسميًا تمنح فرصا للتمكين والاستقلال و حفظ الكرامة. ينطبق هذا بشكل خاص على الفئات الأقل حظاً والأكثر تأثراً بالمخاطر. ان اللاجئين والشباب والنساء يحتاجون إلى أنظمة دعم مناسبة من أجل بناء قدراتهم وثقتهم ليصبحوا جزء من سوق العمل، وليندمجوا في الاقتصاد الرسمي.

يعتبر السكن في المواقع المناسبة وسهلة الوصول إلى وسائل النقل العام شرطًا أساسيًا لدمج هذه الفئة تحديدا في الاقتصاد.

السياسة ٢,٢ الاستثمار في الزراعة وتعزيزها

تحدد السياسة الوطنية للتنمية الزراعية (٢٠١٦-٢٠٢٥) الأولويات الاستراتيجية للقطاع: أن تكون أكثر إنتاجية، أكثر كفاءة وأكثر استدامة.

يعد التوسع الحضري وتغير المناخ من بين التحديات الرئيسية التي يواجها القطاع الزراعي. تشكل خسارة الأراضي الزراعية وتغير أنماط هطول الأمطار تهديدات خطيرة للإمكانيات الزراعية، وبالتالي للأمن الغذائي. فهذه مصلحة وطنية بالغة الأهمية. يعتبر قطاع الزراعة مساهماً مهماً في الاقتصاد الوطني. فالهدف هو جعلها أكثر منعة مما يتيح لها أن تزدهر وان تكون جزءًا لا يتجزأ من التنمية الحضرية.

تشمل الأولويات حماية الأراضي الزراعية والغطاء النباتي، توسيع الأنشطة الزراعية والتركيز على نهج الزراعة العضوية، تشجير المناطق التي تبلغ كمية هطول الأمطار فيها ٣٠٠ مم على الأقل، وتشمل كذلك تطوير الزراعة الحضرية على الأسطح والمساحات المفتوحة والأراضي الخالية.

المبادرات:

١,٢,٢ حماية الأراضي الخصبة وتحسين أنظمة الري

من الأولويات حماية الأراضي الخصبة عن طريق منع التلوث، تشجيع التطوير قليل الأثر، وإنهاء التوسع العشوائي قليل الكثافة عن طريق التطوير الحضري المتراص ووضع حدود واضحة وملزمة للتوسع الحضري.

وتعتبر الإدارة الفعالة للمياه، وتجميع الأمطار وتحسين أنظمة الري من الأولويات.

٢,٢,٢ تطوير الزراعة الحضرية في الأراضي الخالية وعلى أسطح المنازل

للزراعة الحضرية فوائد اقتصادية وصحية واجتماعية وبيئية: فهي تعوض الأراضي الزراعية المفقودة، وهي مسألة بقاء (الحياة) في المجتمعات الحضرية الفقيرة للغاية، وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي ومثالية لتنظيم المبادرات المجتمعية الشعبية. تتمتع الزراعة الحضرية بالعديد من الفوائد: فهي تحسن الاقتصاد المنزلي، توفر غذاء مزروع محليا وصحي، توفر تحكم أفضل بجريان المياه، توفر هواءا نقيا وفرصا للاتصال بالطبيعة والتنوع الحيوي، بها تكون المدن أكثر خضرة وجمالًا. علاوة على ذلك، فهي تساعد على بناء القدرات وتوفر فرص عمل محلية في جميع مراحل عملية الزراعة الحضرية، من الإنتاج إلى التسويق والمبيعات والتوزيع.

يجب دمج وتمكين الزراعة الحضرية في تشريعات التخطيط والقوانين المحلية لاستعمالات الأراضي. كما ينبغي تمويل برامج دعم المشاريع التجريبية وبناء القدرات البلدية والمجتمعية.

٣,٢,٢ دعم البحث والابتكار

تعتبر الأبحاث الزراعية هامة لإيجاد طرق جديدة وأفضل لتحسين إنتاج الثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية، تقليل الخسائر بسبب

الأمراض والحشرات، تحسين المعدات الزراعية، التصدي لمشاكل المياه وتحقيق نوعية أفضل للغذاء. كما وتساعد في زيادة مكاسب المزارعين وتعزز الاقتصاد الوطني.

يجب إنشاء مراكز بحثية تربط الأبحاث الأكاديمية بالمتخصصين في الإنتاج والأسواق لهذا الغرض. من المهم أيضًا دعم وتمويل التقنيات «الذكية» والمشاريع التجريبية.

٤,٢,٢ ربط المجتمعات الريفية بالخدمات والاسواق الحضرية والثقافة

دعم الزراعة يعني إلى حد كبير دعم المجتمعات في المناطق الريفية. ينبغي أن تكون هذه المجتمعات قادرة على الوصول إلى الخدمات الثقافية والتعليمية والترفيهية وغيرها من الخدمات التي ترتبط عادةً بالمناطق الحضرية. ويمكن تحقيق ذلك إما من خلال تقديم هذه الخدمات إلى المجتمعات الريفية أو من خلال تحسين الترابط بين المناطق الحضرية والريفية.

السياسة ٣,٢ النهوض بالسياحة كمساهم رئيسي في نمو اقتصاد المجتمع المحلي

بالإضافة إلى أصوله الطبيعية والتاريخية والثقافية الهائلة والثمينة، يتمتع الأردن أيضًا بثقافة مضيافة، مناخ معتدل، موقع إقليمي استراتيجي، استقرار سياسي مما يساعد على نمو السياحة فتصبح مساهماً أكبر في الاقتصاد الوطني.

هناك فرص لا حصر لها للسياحة ولسلسلة الخدمات الداعمة لها. ومع ذلك، لكي تكون السياحة مستدامة وذات أثر اجتماعي أو بيئي قليل ينبغي النظر إليها كوسيلة لتنمية المجتمع المحلي وليس مجرد فرصة اقتصادية. لذلك، فإن التطوير الاستراتيجي، والاستثمار في البنية التحتية الصحيحة وحماية مناطق الجذب والوجهات السياحية أمر أساسي.

أولويات القطاع، بحسب الاستراتيجية الوطنية للسياحة هي - رفع التنافسية الكلية لقطاع السياحة الأردني.، إثراء تجربة الزائر من خلال الابتكار في تطوير المنتج السياحي، تحسين وترسيخ صورة الأردن والترويج له بشكل أفضل في الأسواق العالمية من أجل جذب عدد أكبر من الزوار الأكثر إنفاقا طيلة العام. ان استحداث بيئة تنظيمية وتشغيلية تؤدي إلى تحسين أداء قطاع الأعمال السياحية، والى اطلاق امكانات القطاع الخاص بوصفه محركا للنمو السياحي.

«ان الضيافة حين تمارس بشكل جيد هي من سلوك الثقافة الإنسانية» (زيتا كوب). فهي تبني المجتمع والمكان.

المبادرات:

١,٣,٢ تحسين إمكانية الوصول والإقامة والخدمات

هناك طموحات أساسية يجب تلبيتها للزوار لتوصية الآخرين بتجربتها أو لتكرار الزيارة: الوصولية، الإقامة، المعالم السياحية، الأنشطة والمرافق.

في مجال التحضر يعتبر الترابط بين الأماكن ، إمكانية الوصول، التوجيه، والارشادات عوامل مهمة. يعد وجود نظام نقل عالي الجودة وسهل الوصول والمبني على نظام نقل عام ميسور التكلفة وسهل الاستخدام أمرًا ضروريًا لازدهار السياحة.

تتخذ مناطق الجذب السياحي أشكالًا عديدة من زيارة مواقع قديمة إلى تجربة نشاطات حياتية عصرية. إن إنشاء شوارع وأماكن عامة قابلة للمشي، آمنة، جذابة ومفعمة بالحيوية، تكملها خدمات عالية الجودة يعزز خبرات السكان والزوار على حدٍ سواء. الاستثمار في إنشاء أماكن جذابة يؤتي ثماره في المزيد من الزيارات، إقامات أطول واقتصاد أفضل.

عمان ، الأردن ©UN-Habitat (٢٠٢١)

٢,٣,٢ حماية الأصول السياحية والمواقع الطبيعية لتحسين التجربة السياحية وتشجيع إقامات أطول

من الأولويات حماية الأصول الطبيعية والثقافية والتاريخية. هذه هي الركائز وبدونها لن توجد السياحة في الأساس. يجب أن تراعي السياحة البيئة والمجتمعات المضيفة والثقافة المحلية.

تتم الفوائد الاقتصادية للسياحة وتتضاعف بزيارات وإقامات أطول. يوجد في الأردن العديد من المعالم والوجهات السياحية للتعريف بها كوجهة بتجارب متعددة. يجب تحديث الخريطة السياحية للأردن لتشمل جميع الوجهات السياحية. قد تكون التجارب السياحية ذات طابع خاص لتلبية احتياجات زوار محددين.

يعد التخطيط الوطني والإقليمي والمحلي أمرًا بالغ الأهمية لإبراز الوجهات وحمايتها والترويج لها. يجب أن تلمس المجتمعات المضيفة المكاسب التي تأتي من الأنشطة السياحية.

السياسة ٤,٢ إنشاء مراكز محلية للابتكار، الوصول إلى الخدمات، احتضان الأعمال، ريادة الأعمال وضم الاقتصادات غير الرسمية (مراكز الابتكار والتصميم المجتمعية)

تعمل الثورة الرقمية على تغيير كل شيء: فهي تؤثر على طريقة حياتنا، عملنا، تسوقنا، علاجنا، تواصلنا وترفيهنا. كما أنها تؤثر على تحركاتنا وأين نذهب. كل ما نعرفه يتعرض الآن للتحدي والتغيير. في الوقت نفسه، نحن الآن نضع الإنسان والبيئة كمحور لعمليات التخطيط والتصميم وندرك أهمية الإبداع البشري والمعرفة المحلية. في حين أن الأسباب قد تكون اقتصادية أو بيئية أو مرتبطة بالصحة، فإننا نعلم أن هناك حاجة للتغيير. الهدف هو إنشاء سلسلة من مراكز الابتكار المجتمعية في جميع أنحاء المملكة على مستوى الأحياء.

ستوفر هذه المراكز «واجهة» كواجهة المحلات التجارية مجازاً- لتكون مرئية للجميع ويمكن الوصول إليها من الشارع. يمكن للمركز أن يعمل كمركز مجتمعي يربط الإنسان بالتخطيط وبفرص التغيير.

على وجه التحديد ، يمكن تخصيصها لـ:

- رعاية الابتكار
- دعم/احتضان المشاريع الناشئة
- الوصول إلى التكنولوجيا/البيانات
- مشاركة المعرفة والخبرة
- التعرف على الخدمات والسياسات والبرامج الحكومية والوصول إليها وتصفحها
- إشراك الإنسان وربطهم بفرص إحداث التغيير
- بناء القدرات
- بمثابة واجهة عرض ومنفذ لمؤشرات الأهداف على غرار لوحة العدادات (Dashboard monitoring) لأغراض مراقبة التقدم المحلي في تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية

المبادرات:

١,٤,٢ بناء القدرات المحلية والتركيز بشكل خاص ودعم النساء والشباب

يبدأ دمج أفراد المجتمع، ولا سيما النساء والشباب في الاقتصاد، بالمشاركة والوعي والتمكين وبناء القدرات. وأثر ذلك على البيئة الحضرية هو ضمان إمكانية الوصول والاتصال بالتعليم والتدريب وفرص العمل ودعم الخدمات والموارد. فالموقع المثالي للمراكز والمؤسسات والموارد ذات الصلة في المراكز المرتبطة بالنقل العام. هناك ضرورة لتمويل برامج تنمية القدرات المتعلقة بالتخطيط، السياحة، الأعمال التجارية وما إلى ذلك.

السياسة ٥,٢ نقل وإعادة تأهيل الأنشطة الصناعية والزراعية التي لا تتوافق مع المناطق السكنية

تتسبب الأنشطة الصناعية وتربية الحيوانات غير المنظمة التي لا تتوافق مع المناطق السكنية الحضرية في تلوث بيئي وبصري

وضوضاء، مما يؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة. فهذا يضر بجودة الحياة والأماكن العامة. تشكل هذه الأنشطة مصدر إزعاج لسكان المنطقة وتحتاج إلى حلول أكثر استدامة.

تدور هذه السياسة حول إنشاء برنامج (بتمويل ودعم للمشاركة المجتمعية) لإعادة تأهيل ونقل الأنشطة غير المتوافقة مع المناطق السكنية ضمن إطار فكرة أكبر حول سلاسل ومنافذ التوريد.

المبادرات:

١,٥,٢ تقليل التلوث وأثر النفايات

لقد تغيرت النظرة الى الصناعات بشكل كبير مع التقدم التكنولوجي في مصادر الطاقة، والتحكم في التلوث واحتواء/إعادة تدوير النفايات الصناعية. ينبغي منع التلوث بجميع أشكاله في مصادره لضمان سلامة الإنسان والبيئة. توفر النفايات الصناعية والزراعية فرصًا لإعادة التدوير أو توليد الطاقة مثل توليد الطاقة العضوية من مخلفات الحيوانات.

٢,٥,٢ ادماج الصناعات المناسبة مع المجتمع

يحقق دمج الأنشطة الصناعية المناسبة وإعادة تأهيل الصناعات القائمة في المناطق الحضرية (حيثما أمكن ذلك) العديد من الفوائد: إضفاء الحيوية، قصر مسافة التنقل، استهلاك قليل للأراضي، المزيد من فرص العمل، الوصول إلى الوظائف في المناطق الرئيسية واستخدام البنية التحتية وغيرها بكفاءة. يمكن دمج العديد من الصناعات الناشئة مثل تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات بسهولة في المناطق الحضرية.

ينبغي وضع إطار تنظيمي محدث وتصنيف أنواع الصناعات، مسافات العزل الملائمة، والسماح بخلط استعمالات الأراضي المتوافقة استجابة للتقنيات الجديدة وحجم الصناعة.

٣,٥,٢ تعزيز المناطق الحرة الاقتصادية الخاصة لتقاسم المنافع

من حيث المبدأ ، يجب دائمًا النظر إلى التنمية الاقتصادية من منظور وفرص تنمية المجتمع المحلي. الاقاليم هي وحدات المنافسة للأسواق العالمية ولكن الإنتاج في الواقع يكون في مناطق معينة على المستوى المحلي ويؤثر عليها. هذا سبب آخر لأهمية تكامل كافة مستويات التخطيط .

٤,٥,٢ تحسين/تكاملية سلاسل التوريد

يتطلب تعزيز الأداء الاقتصادي دعم تنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متكامل قائم على سلاسل القيمة المضافة. ويشمل ذلك تعزيز الروابط الحضرية-الريفية من أجل التدفق السلس للمواد الخام والمنتجات الوسيطة والجاهزة بين جميع المناطق. وهذا هام أيضًا لتسهيل الوصول إلى الوظائف.

٤. ٣. أنماط التنمية الحضرية

عمان ، الأردن ©UN-Habitat (٢٠٢١)

أنماط التنمية الحضرية

يجب أن تتمحور مدننا وضواحينا وبلداتنا وقرانا حول الإنسان وان تبنى لأجله. ويجب أن يكون شكل البناء حيويًا، مستدامًا، صحيًا وشاملًا للجميع.

خلال القرن الماضي، حددت السيارات شكل المدن. انتشار مراكز التسوق (التي تحتاج إلى سيارة للوصول اليها كالمجمعات التجارية (المولات) والمعارض التجارية الممتدة، والمجتمعات ذات البوابات والشوارع الواسعة والجسور والأنفاق، بالإضافة إلى فصل استعمالات الأراضي وتباعدها، كل ذلك أدى إلى تحويل الشوارع إلى معابر مرورية للسيارات بالدرجة الأولى. وكان التوسع الحضري قليل الكثافة هو الشكل السائد للنمو. وبذلك جاء النمو بكلف مالية وبيئية واجتماعية عالية حيث يستهلك هذا الشكل للنمو الأراضي الزراعية ويرهق قدرة البلديات على تقديم الخدمات. بنيت المدن والمجتمعات والأحياء وحياة السكان حول الطرق. وغالبا ما يسبق النمو الحضري التخطيط والخدمات.

يملي علينا المنطق أن نغير أنماط التنمية الحضرية وأن نغير أولوياتنا لمواجهة تغير المناخ والمشاكل الصحية ولتحقيق المساواة. يجعل التقدم التكنولوجي الحالي ذلك ممكنا.

علينا استخدام الأراضي بكفاءة وأن نطور بشكل متراص من خلال تكثيف النمو في المناطق الحضرية القائمة وتضمين النمو ضمن حدود معينة في المناطق الريفية. المدن العظيمة تجتذب وتبقي السكان والزوار والمستثمرين. علينا أيضا بناء أماكن جذابة وذات طابع مميز، توفر فرص للوظائف، تعزز الابتكار وتكون رفيقة ومتعاطفة بالسكان. هذا يترجم الى فهم كيفية التعامل مع الأصول الطبيعية والثقافية والتاريخية، خلط استعمالات الأراضي، والتطوير حول النقل العام، ودعم النقل النشط.

الهدف:

٣. إنشاء أحياء ذكية، متراصة، معتمدة على ذاتها ومتنوعة، على مدار ٢٤ ساعة ومتمحورة حول الإنسان والنقل العام، والبنية التحتية الخضراء.

السياسة ١,٣ إعتماد الأحياء القابلة للمشي (أحياء صديقة للإنسان بالدرجة الأولى) باعتبارها وحدة نمو المدينة الأساسية

بناء المجتمعات يعني بناء أحياء كاملة سليمة وظيفيا. فالأحياء تعتبر لبنة البناء التنظيمية لإدارة النمو الحالي والمستقبلي.

تقتضي المصلحة الوطنية بناء، وإعادة بناء وتكييف المدن الصغيرة والكبيرة الجديدة والقائمة، المناطق الحضرية والضواحي والقرى الريفية حول فكرة أحياء منعة، معتمدة على ذاتها، تشاركية وحيوية.

بغض النظر عن المكان الذي يسكن فيه الإنسان، يجب أن يكون وصولهم إلى وجهاتهم اليوميَّة سهلا. هذه هي الطريقة العادلة والصحيحة للنظر إلى النمو الحضري. هناك بعض المدن التي تستهدف ١٥ أو ٢٠ أو ٣٠ دقيقة ليصل الإنسان بسرعة إلى وجهاتهم (من الأمثلة على مدن ال ١٥ دقيقة باريس و كوبنهاغن).

المبادرات:

١,١,٣ إنشاء الحدائق، الساحات، الشوارع والمؤسسات العامة كهيكل يتم بناء المجتمع حوله

ترتبط العديد من التحديات الناشئة عن التطوير الحضري بتقدم التطوير الفردي من قبل القطاع الخاص على خطط الاحياء والبنيةالتحتية و الخدمات والمؤسسات العامة.

ينبغي إنشاء المساكن، والمكاتب، ومراكز التسوق ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى حول الفراغ العام والذي يتكون من المساحات المفتوحة، والشوارع، والبنية التحتية والمؤسسات التي نتشاركها وتخدمنا جميعا بشكل يومي. الفراغ العام يربطنا ويتيح لنا الالتقاء، والاحتفال، العمل واللعب.

القصد من وراء السياسة الحضرية الوطنية هو أن تكون استباقية. هذا يعني أن الأماكن العامة هي الدائمة – بمعنى انها تأتي أولا

وتدوم لفترة أطول من التطويرات المنفردة (القطاع الخاص). فهي بمثابة الأساس لمكان وشكل النمو.

ان الحدائق، الساحات العامة، الشوارع والمؤسسات العامة هي المكونات الأساسية التي يتم بناء الحي حولها.

لإنشاء نظام مترابط من الفراغات المفتوحة والمساحات والشوارع الخضراء فوائد كثيرة. فهو يضيف المنعة، خاصة في أوقات الأوبئة والكوارث، يعزز جودة الهواء، يحد من الانجراف، يوفر الظل وينظم درجات الحرارة، يعزز التنوع البيولوجي، يربط الإنسان بالطبيعة ويعمل على خلق أماكن جميلة تجمعنا وتبقى في ذاكرتنا.

٢،١،٣ إنشاء شوارع متعددة الوظائف

تلبي الشوارع وظائف متعددة كونها مساحات مفتوحة مثل التنقل و توفير أماكن للنشاطات الاجتماعية وأسواق.

في يومنا الحالي، تعتبر الوظيفة الطاغية للشوارع هي توفير المعابر لحركة السيارة والمكان لاصطفافها. يجب إعادة ابتكار الشوارع بحيث تحقق وظيفتها ولأعلى حد كمساحات مفتوحة، وللمشي وركوب الدراجات، وكأماكن للنشاطات الاجتماعات، والجلوس، والتسوق خاصة في الشوارع المحلية (شوارع الاحياء).

تعد الشوارع مكونًا أساسيًا للأماكن العامة/أماكن الإنسان، ويجب أن يتم التعامل معها وبناؤها بعناية على هذا الأساس.

٣،١،٣ توفير الخدمات والمرافق

ينبغي أن تضمن الخطط المحلية امكانية الوصول اليومي الآمن والمريح إلى الخدمات والمرافق ضمن مسافة يمكن قطعها سيرًا على الأقدام. وتشمل هذه المحلات التجارية كالبقالة والمخابز والصيدليات، والخدمات الحكومية والمرافق العامة كالحدائق والملاعب، بالإضافة إلى الإنترنت عالي السرعة والمواصلات العامة.

٤،١،٣ توفير المؤسسات العامة

توفير الوصول الآمن إلى المرافق التعليمية والصحية والمراكز المجتمعية وأماكن العبادة.

تشير فكرة مدينة «٨ إلى ٨٠» إلى أنه إذا قمنا ببناء مدننا بطريقة تناسب طفل يبلغ من العمر ٨ أعوام وشخص يبلغ من العمر ٨٠ عامًا، سيكون ذلك البناء من أجل الجميع*. هذه هي الروح التي نريدها لمدننا.

السياسة ٢،٣ إشراك المجتمع في تشكيل مستقبله

يعتبر التخطيط المجتمعي فرصة لإشراك المجتمع في فهم الحاضر، النظر في الموارد البشرية والطبيعية والمبنية، واتخاذ القرار بكيفية المضي قدما. فهي أيضًا فرصة للمشاركة في بناء وخلق فرص عمل محلية، دمج الاقتصاد غير الرسمي وتطوير القدرات المحلية والترابط المجتمعي.

المبادرات:

١،٢،٣ بناء القدرات المحلية في التخطيط والتصميم وتطوير الحي

المشاركة تدور حول التمكين وبناء القدرات. يجب أن يُنظر إلى الأنشطة التخطيطية والمبادرات والمشاريع على أنها فرص لبناء القدرات، وزيادة الوعي وإقامة الروابط بين القطاعات والمؤسسات. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب شمول متطلبات بناء القدرات ودعمها في جميع الخطط وفي جميع المراحل.

٢،٢،٣ إنشاء مراكز للابتكار

مراكز الابتكار هي مراكز اكتشاف وتنمية الأفكار الجديدة التي تحل مشاكل الحياة من خلال توفير فرص للتفاعل والتواصل

* مدن 8 80. https://www.880cities.org

بين العقول الذكية والصناعة والإنسان. تجمع مثل هذه المراكز الحكومة والأعمال للاستكشاف والتجربة وخلق إمكانيات جديدة.

على الحكومة الوطنية أن توفر الموارد لتطوير هذه المراكز، والعمل باتجاه شبكة من المراكز عبر المملكة لتبادل المعرفة والخبرات.

٣,٢,٣ تقديم الدعم لاحتضان الأعمال

يوفر احتضان الشركات الناشئة المكان والموارد والمشورة. ويوفر فرصة لأصحاب المشاريع الصغيرة أو الناشئة لتجربة نماذج الأعمال على أرض الواقع حتى لو لم يكن لديهم القدرة على استدامة أعمالهم بسبب الموارد المحدودة.

٤,٢,٣ إنشاء بوابة إلكترونية

إنشاء وإتاحة بوابات إلكترونية للبرامج على جميع مستويات الحكومة تمكن المجتمعات/الأفراد المهتمين من العثور على المعلومات والحصول على المساعدة والوصول إلى البرامج.

٥,٢,٣ تعميم مفاهيم مثل المدينة التشاركية - التعلم بالممارسة.

يستطيع المقيمين ومنظمات الأحياء والحكومات التعاون لتطوير الحي وجمع الإنسان معًا لبناء القدرات أثناء «التعلم بالممارسة». تتعدى الفكرة تفويض السلطة من الأعلى إلى الأسفل، فهي تتعلق أيضًا بالعمل معًا، باستخدام أدوات عملية، إنشاء مجتمع تعاوني ورؤية كل مبادرة كفرصة لتمكين العمل المحلي الذي يسترشد بالمعرفة والمهارات المحلية وبالموارد البشرية والطبيعية. ومن أجل تحقيق ذلك يشترط وجود التمويل والدعم.

السياسة ٣,٣ تطوير الإسكان كبنية تحتية أساسية

السكن هو المكون الأساسي لبناء المجتمعات، والسكن يجعل الشوارع والأحياء نابضة بالحياة. يشكل الإسكان في الأردن جزءاً كبيراً من البناء الجديد والاقتصاد المحلي. تشمل أكبر تحديات الإسكان في الأردن عدم التوافق بين العرض والطلب لا سيما في ظل موجات اللاجئين، ارتفاع معدلات الشقق الخالية، عدم دمج الإسكان مع التخطيط، عدم توافر الإسكان ميسور التكلفة، ارتفاع أسعار ملكية المنازل والإيجار، وعدم القدرة المؤسسية على القيام بدور فاعل في توجيه قطاع الإسكان. يحدد الدليل المواضيعي لدمج الإسكان في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية ٢٠ توصية لمعالجة هذه القضايا. المبادرات التالية واسعة النطاق ومكملة لتلك التوصيات.

المبادرات:

١,٣,٣ وضع إرشادات ومعايير لشكل الإسكان

عموما لم يتطور شكل الاسكان في الأردن. هناك ضرورة للتحسين عن طريق التخطيط والتصميم المبتكر، ومن خلال التدخلات التشريعية والمؤسسية.

٢,٣,٣ توافق العرض مع الطلب

يقود المطورون العقاريون تزويد السوق على شكل وحدات سكنية مستقلة أو عمارات شقق. غالبًا ما يتم اعتبار الإسكان استثمارا اقتصاديا. وهذا يؤدي إلى عدم التوافق بين العرض والطلب وزيادة عدد المساكن غير ميسورة التكلفة. هناك حاجة ملحة للبحث وتطوير البرامج وآلية التمويل لسد الفجوة بين العرض والطلب. من الضروري أيضًا تشجيع توفير المزيد من المساكن لتلبية احتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط.

٣,٣,٣ تخفيض سعر الإسكان

هناك ضرورة ملحة لحل مشكلة ارتفاع أسعار المساكن. يتأثر الإسكان ويؤثر بصورة مباشرة على الحالة الاقتصادية للأفراد والأسر. ولا يمكن الإعتماد على قوى السوق وحدها لتحديد موقع الإسكان بالنسبة إلى أماكن العمل والمواصلات العامة والخدمات.

يعطي خفض أسعار المساكن مجالا أكثر للإنفاق على نواحي أخرى كالتعليم والصحة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الدمج الكامل للإسكان مع التخطيط، وعن طريق تغيير القوانين لتحقيق كثافة سكنية أعلى. حين الأخذ بهذه التدابير يجب مراعاة الظروف المحلية (ليس مجرد استنساخ لتجارب الغير) فلا يمكن النظر فيها إلا من خلال التخطيط والتفكير التصميمي السليم.

عمان ، الأردن ©UN-Habitat (٢٠٢١)

٤. ٤. قابلية العيش وجودة الحياة

عمان ، الأردن ©UN-Habitat (٢٠٢١)

THE HOUSE

قابلية العيش وجودة الحياة

ما الذي يجذب الإنسان إلى المدن وما الذي يدفعهم إلى البقاء فيها؟ في الماضي، كان الأمر يتعلق أساسا بالوظائف والرفاه الاقتصادي. وفي الوقت الحاضر أصبح الأمر متعلقا أكثر بجودة المعيشة التي تقاس على أساس البيئة النظيفة والخضراء، وإمكانيات الصحة والتعليم، والوصول إلى مواصلات عامة متميزة. هذه هي الظروف التي تساعد على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

بخلاف الصناعة المقيدة بالمواد المحلية وسلاسل التوريد في مواقع أو مصانع أو مؤسسات محددة، تستطيع الشركات الناشئة الخضراء/ الذكية أن تتواجد في أي مكان يتوفر فيه إنترنت عالية السرعة، وبيئة آمنة ومستقرة نسبيًا.

لذا أصبحت الوظائف الآن جوالة بشكل كبير حيث يستطيع الأشخاص اختيار مكان عملهم، وأصبح هناك وظائف كثيرة يمكن القيام بها عن بعد. وفي هذا السياق أصبحت الوظائف هي التي تتبع الإنسان.

يختار العديد من الأشخاص المتعلمين تعليما عاليا والمبدعين مكان سكنهم اعتمادا على العوامل المتعلقة بجودة المعيشة. تعتبر جودة المعيشة ضرورية للحفاظ على واجتذاب المقيمين، والأعمال والزوار. فهي التي تحرك عجلة الاقتصاد وتؤثر على الشباب.

الهدف:

٤. تحسين جودة البيئة العامة وإنشاء الإسكان والتعليم والصحة كبنية تحتية اجتماعية لا تترك أحدا في الخلف

السياسة ١,٤ إنشاء أماكن وخدمات من أجل معيشة صحية وممتعة للجميع

إن إنشاء أماكن عامة ومرافق آمنة وجذابة سهلة الوصول ومتمحورة حول الإنسان والتنقل يعزز بشكل كبير الحياة الكريمة ويغرس الشعور بالانتماء والفخر. تعد الشوارع الآمنة، (والتي تعتبر مهمة بشكل خاص للنساء والشباب) ، بالاضافة الى توفير الفنون العامة عالية الجودة ، كلها عوامل أساسية ومهمة لاثارء التجارب، وتوفير فرص لممارسة الرياضة البدنية والتفاعل الاجتماعي. قد تركز الشوارع على المشي، ولكن قد تكون أيضًا بمثابة فراغات عامة مفتوحة وأماكن للنشاطات الاجتماعية والتسوق.

المبادرات:

١,١,٤ الأخذ في الاعتبار احتياجات جميع فئات المجتمع والأفراد بمختلف قدراتهم عند تخطيط وتصميم الفراغات العامة والترفيهية من خلال التشاركية والتصميم الشامل ووضع وتفيذ الأنظمة ذات الصلة.

تحسين إمكانية الوصول يفيد الجميع، وليس فقط ذوي الاحتياجات الخاصة. إن التمسك بقيم المساواة الاجتماعية والشمولية على أرض الواقع دلالة على التحضر والتقدم.

لتحديد وتلبية احتياجات الفئات المجتمعية المتنوعة على أحسن وجه، ينبغي أن يكون للناس دور في عمليات التخطيط والتصميم، سواء على مستوى الموقع أو تطوير المشروع، وعلى مستوى المجتمع ووضع برامج المشاريع. القصد هو اعتماد معايير وقوانين محلية (أنظمة) لضمان أن تكون المباني (العامة والخاصة) والمساحات العامة سهلة الوصول، شاملة وذات جودة عالية على مدار اليوم والعام.

٢,١,٤ تحسين جودة الفراغات العامة القائمة والجديدة (الشوارع، الساحات، الحدائق العامة) من خلال كل الخطط ومشاريع البنى التحتية وكافة مبادرات التطوير وصناعة المكان (*Placemaking*).

تعتبر جودة البيئة العامة مهمة. فهي تمثل هويتنا. وتمثل هويتنا، وكيف نجتمع معا، وتعكس قيمنا. تلعب البلديات المحلية دور مهم في هذا الصدد، ويجب أن تطور قدراتها على التصميم الحضري لضمان جودة الأماكن العامة، وأن يكون لديها ضوابط مناسبة ونافذة على البناء في سبيل إنشاء بيئة مبنية ذات جودة عالية، وإشراك الإنسان في تقرير ما يجب القيام به، وكيفية القيام به، وتحقيقه على أرض الواقع.

السياسة ٢,٤ توفير التنوع في الوحدات السكنية ميسورة التكلفة والمدمجة لتناسب احتياجات الأسر المختلفة مع إمكانية وصول سهلة إلى الخدمات

بمرور الزمن وخلال المراحل المختلفة للحياة، يتغير حجم الأسر، وتتغير احتياجاتها وإمكاناتها المالية مما يزيد في المقابل الحاجة إلى وحدات سكنية متنوعة. هناك فجوة كبيرة بين العرض والطلب على الوحدات السكنية في الأردن.

المبادرات:

١,٢,٤ توفير خيارات للإسكان ميسور التكلفة والمدمج استجابة لاحتياجات الأسرة المتنوعة

ينبغي أن تعكس استراتيجيات الإسكان طبيعة واحتياجات مختلف الأسر. سيكون كل سياق مختلفا من حيث أنماط الحياة وملكية العقار/الأرض. يجب عدم عزل المساكن خلف بوابات الحراسة أو تبعا للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية حيث أن ذلك يؤدي إلى استقصاء الغير والعزلة الاجتماعية.

٢,٢,٤ اختيار موقع الإسكان بالقرب من الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والوظائف والنشاطات الترفيهية.

إن كثافة وموقع الإسكان مهمان لاستمرارية وجدوى الخدمات. يجب أن يتم دمج وتناول الإسكان بطريقة أفضل في التخطيط الحضري. من إحدى الطرق التي تتوسع بها المدن الكبيرة (وغالبًا ما يكون ذلك على حساب الأراضي الزراعية القيمة) هي السماح بتطوير المساكن والاسكانات منخفضة الكثافة قبل توفير الخدمات. عندما يتم ضبط الإسكان بشكل افضل وإنشاءه بمواقع استراتيجية، سيكون من الممكن توفير النقل العام، التعليم، الصحة، الوظائف، المتنزهات وأماكن الترفيه.

السياسة ٣,٤ تخفيف الإعتماد على السيارات الخاصة

لا يمكن التأكيد بما يكفي على أن الاعتماد الكبير على المركبات الخاصة يضر بالصحة والسلامة والبيئة، ويساهم في تفاقم الازدحام المروري وزيادة التوتر. ينبغي معالجة مشكلة السيارات الخاصة في الأردن على جبهات مختلفة. فهي مسألة تخطيطية وتصميمية فنية، ولكن لها أيضًا بعدا ثقافيا. يعتبر التحول الكبير إلى النقل العام الخطوة الأولى الرئيسية التي ستؤثر على جميع المبادرات الأخرى وعلى حياة الجميع في جميع أنحاء الأردن.

المبادرات:

١,٣,٤ نشر ورفع مستوى الوعي حول خيارات النقل البديلة الموثوقة، بما في ذلك النقل العام والنقل النشط

ينبغي أن يتمكن الجميع وبدون استثناء من بلوغ وجهاتهم والعودة إلى منازلهم دون الحاجة إلى امتلاك سيارات خاصة. تشمل البدائل شبكة مواصلات عامة موثوقة تغطي المجتمع والاقليم والبلد بأكمله. يعمل دمج وسائل النقل النشطة مثل المشي وركوب الدراجات في شبكة التنقل الأكبر على تحسين صحة كل من الإنسان والبيئة. هناك إجراءات اخرى تشمل عدم توفير مواقف للسيارات في المناطق الرئيسية واتباع مبدئ «التطوير الموجه نحو النقل» (Transit Oriented Development-TOD).

٢,٣,٤ خفض الطلب على التنقل وتقليل مسافات التنقل

تشمل الإجراءات التخطيط والتصميم من أجل شكل تطوير متراص، بيئة قابلة للمشي، وخلط استعمالات الأراضي، لأن ذلك يعزز الوصولية ويقلل من مسافات التنقل. ان السماح بالتعلم والعمل من المنزل والترويج له، من الأمور المجدية ويجنب وقت ومسافة التنقل غير الضرورية.

٣,٣,٤ وضع مثبطات لاستخدام المركبات الخاصة

يجب حظر أو وضع قيود على استخدام المركبات الخاصة في الأماكن والشوارع الحيوية. ولتحقيق ذلك، تشمل الإجراءات إعطاء الأولوية للنقل العام، تضييق الطرق، وضع قيود على استخدام المركبات لنقل راكب واحد وعلى مواقف السيارات، زيادة الضرائب على المركبات الخاصة والوقود، وضع نظام لتقييد عدد المركبات، زيادة تكلفة الوصول إلى الشوارع والمناطق المركزية. ولكن، لن يكون أي من ذلك قابلاً للتطبيق بشكل معقول دون توفير بديل. ويجب أن يشكل ذلك البديل طريقة أفضل للتنقل من مكان إلى آخر.

السياسة ٤,٤ استعادة دور الشوارع كأماكن للتفاعل والنشاط البشري

عادة تشكل الشوارع ٣٠٪ من المساحة الإجمالية للمدن وأكثر من ٨٠٪ من إجمالي المساحات العامة. تستخدم السيارات والشاحنات الغالبية العظمى من تلك المساحات بشكل مستمر. فكلما ازداد البناء جذب حركة مرور أكبر، والتي بدورها حلت محل الإنسان والنشاط الإنساني في الشارع. تضررت جودة حياة كثير من الإنسان، ان لم يكن اكثرهم ، لأن الشوارع لم تعد تخدم كمواقع اجتماعية وترفيهية وأسواق كما ينبغي.

المبادرات:

١,٤,٤ إعادة تصميم الشوارع والاستثمار فيها كمساحات عامة جذابة ونشطة

ينبغي اعتبار الشوارع أماكن عامة وأن يتم تصميمها لتكون آمنة، جذابة، شاملة ومتاحة للجميع على اختلاف قدراتهم واحتياجاتهم. تعتبر بيئة المشي من المكونات المهمة للشوارع ويجب أن يتم تصميمها بعناية لتلبي احتياجات الإنسان. عندما تتوفر الظروف المناسبة، تصبح الشوارع امتدادًا للمساحات المفتوحة وشبكات التنقل. وهذا يتطلب من البلديات المحلية بناء القدرات في مجال التصميم الحضري، بغية تصميم الشوارع للسيارات بشكل أقل وللناس بشكل أكبر، وللحركة بشكل أقل وللحياة الاجتماعية بشكل أكبر.

٢,٤,٤ وضع معايير لجودة عناصر بيئة الشوارع

يعتبر وضع دليل إرشادي لتصميم الشوارع من الممارسات الجيدة التي تضع معايير لأنماط الشوارع المختلفة بناءً على نوع ودرجة الأنشطة الإنسانية بدلاً عن مستوى الخدمات المرورية. تحدد هذه الأدلة رؤى واضحة للشوارع المختلفة وما يقابلها من العناصر الضرورية. في العادة تستخدم الشوارع للتنقل، ولكن يجب أيضًا أن تستخدم كمساحات مفتوحة، أماكن لنشاطات اجتماعية وترفيهية وكأسواق. فالأنشطة الإنسانية تجعلها نابضة بالحياة، آمنة وتجمع الإنسان.

٣,٤,٤ إعادة تصنيف أنواع الطرق والشوارع بناءً على مستويات الأنشطة الإنسانية ودورها ضمن السياق المجتمعي المحدد بدلاً من مستوى الخدمة المرورية (*Level of Service*)، وتحديد ما يقابلها من العناصر الضرورية.

وهذا يتطلب الابتعاد عن أنظمة تصنيف الطرق بشكل هندسي والقائمة عل الوظيفة المرورية إلى نهج أكثر حساسية للمحتوى المكاني والتي تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

السياسة ٥,٤ إشراك وتلبية احتياجات فئات المجتمع الأكثر تأثرا بالمخاطر والمهمشة ذات التمثيل الضعيف، دون ترك احد في الخلف.

تتركز فئات المجتمع الأكثر تأثرا والمهمشة ذات التمثيل الضعيف في المناطق الأقل حظا التي لا تصل إليها الخدمات والمعرضة للمخاطر بشكل أكبر نسبيا. غالبا، لا يجد النساء والشباب واللاجئين من يمثلهم، لذا ينبغي إشراكهم بشكل ممنهج لمعرفة وتلبية احتياجاتهم من المساكن، والتنقل، والتعليم، والعمل وغيرها.

المبادرات:

١,٥,٤ تحديد وإشراك فئات المجتمع الأكثر تأثرا بالمخاطر والمهمشة ذات التمثيل الضعيف

يجب تحديد وإشراك فئات المجتمع الضعيفة في وضع خطط الأحياء المحلية والمشاريع المستهدفة لمعرفة احتياجاتهم، بناء قدراتهم ومنعتهم ضد المخاطر والأخطار بما في ذلك آثار تغير المناخ.

٢,٥,٤ إعطاء الأولوية للإجراءات التي تزيد منعة فئات المجتمع الأكثر تأثرا بالمخاطر

غالبًا ما تكون فئات المجتمع الأكثر تأثرا هي الأقل قدرة على التكيف. فهم يكافحون على المدى القصير ويحاولون التكيف على المدى الطويل. ينجم الضعف عن الفقر، العلاقات الاجتماعية المحدودة، العيش في مناطق ذات خطورة عالية، قلة أو عدم القدرة على الوصول إلى الموارد والمؤسسات. وهذا يجعل من الصعب التنقل أو التعافي من الأزمات والأحداث التي تجلب اضرار أو دمار.

تشمل التدخلات لتحسين الظروف تحديث، وتنشيط وتطوير البنية التحتية في المناطق المعرضة للمخاطر. من المهم أيضًا أن يكون هناك مساواة في الوصول إلى خدمات وبرامج النقل والدعم، والاعتراف بالاقتصاد غير الرسمي وإدماجه في الاقتصاد الرسمي. يجب وضع أنظمة أفضل للإنذار المبكر لإعطاء الوقت الكافي لإدارة أفضل أثناء الأزمات.

٣,٥,٤ تحسين وتطوير الأنشطة والبرامج للنساء والشباب

غالبًا ما يتم تجاهل احتياجات النساء والشباب. من المهم التركيز عليهم وتطوير الأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية المصممة لاحتياجاتهم.

٤. ٥. التنقل والترابط

عمان ، الأردن ©UN-Habitat (٢٠٢١)

الفيصلية
Faisaliyya

التنقل والترابط

لطالما كان التنقل والترابط (بمعنى الوصولية) من محددات التحضر الرئيسية من حيث مكان حدوث النمو والشكل الذي يتخذه. يؤثر التنقل أيضًا على الاقتصاد وجودة الحياة.

يعتمد التنقل في الأردن في الوقت الحاضر على السيارات وهو غير مستدام. تعد نسبة ركاب النقل العام في الأردن من بين أدنى المعدلات في العالم. ومن النتائج المترتبة على ذلك ان التنقل مساهم كبير في تغير المناخ، و هوغير عادل (للشباب أو كبار السن أو أولئك الذين لا يملكون سيارة أو لا يستطيعون القيادة، أو الذين يقطنون في المناطق الريفية أو الضواحي). وكذلك فهو ليس موجها للانسان، ويؤثر على جودة الحياة ودور الشوارع كمساحات عامة. إن الاستمرار في بناء الطرق والطرق السريعة ليس مستدامًا ويتناقض مع فكرة التحضر ذاتها.

ان التغير ممكن ومعزز بالثورة التكنولوجية/الرقمية التي تتيح العمل عن بعد وتساعد على خلط استعمالات الأراضي، وتحديد أماكن العمل/الأعمال التجارية بالقرب من المساكن. وهي تغير أيضًا طبيعة العمل حاليا. وفي حالات عديدة، تقل الحاجة إلى السيارة للتنقل اليومي من المنزل إلى العمل، ويأتي ذلك بالتزامن مع ازدياد قلقنا بشأن تغير المناخ، ورغبتنا في بناء أحياء أكثر شمولاً وتنوعًا، آمنة، عادلة، قابلة للمشي ومترابطة. تفضل الصناعات الذكية أن تتواجد في مجتمعات تجذب وتحتفظ بأفضل العمال. يعتبر الاستثمار في النقل العام الذي يعد الخيار الأول والأفضل والأكثر موثوقية للجميع أمرًا تحويليًا. فهو يؤثر على النمو، يجذب الصناعات الذكية، يقلل من تلوث الهواء، يحسن الصحة، يؤثر إيجابا على الاقتصاد، ويساعد على استقلالية الشباب وكبار السن، يوفر مساحة أكبر في الشوارع للناس ووسائل النقل النشطة، يوفر فرصًا لإسكان ميسر (تنمية موجهة نحو النقل العام) من خلال تحسين الوصول إلى الوظائف للجميع بما في ذلك أولئك الذين لا يملكون سيارة.

أصبح من المسلمات ان الاتصال الرقمي عاملا مساعدا للنمو الاقتصادي. أصبحت الإنترنت عالية السرعة خدمة أساسية للاقتصاد، التعليم، الصحة، التخطيط للسفر، التجارة المحلية والدولية وكافة جوانب الحياة الأخرى. ويعتبر تقديم هذه الخدمة في كل مكان ولجميع الإنسان من الأولويات.

الهدف:

٥. تطوير وبناء بنية تحتية مستدامة للنقل والإنترنت تركز على خدمة الإنسان وتحسن إمكانية الوصول للجميع - كمفتاح لمجتمعات مزدهرة وصحية ولبناء القوى البشرية

السياسة ١,٥ التحول من الاعتماد على السيارة إلى وسائل النقل العام كالخيار البديهي، التمكيني والأفضل للجميع

إن الطريق الى الأمام في الأردن تعني الاعتماد بشكل أقل على السيارات الخاصة واتخاذ قرار جريء لاتخاذ النقل العام والنقل النشط كوسائل أساسية للتنقل. وهذا يعني التحول عن ثقافة السيارات الراسخة من خلال التشاركية وزيادة الوعي بالفرق الذي سيحدثه النقل العام في حياة الإنسان والاقتصاد والصحة العامة.

التحول إلى النقل العام من الأمور الأساسيَّة والتحويليَّة. فهو عابر للقطاعات ويمس حياة الجميع.

من الضروري إعادة النظر في النقل العام كخدمة عامة مدمجة، موثوقة، وأساسية تربط للانسان، والأماكن، والوظائف، والشباب والمواقع والمنافذ التاريخية – عبر الأقاليم وضمن المناطق الحضرية والريفية.

تعطي وسائل النقل العام أيضًا فراغ أوسع للناس وفرصا أكبر «لصناعة المكان» (placemaking) في الشوارع.

المبادرات:

١,١,٥ إنشاء نقل عام كمبادرة استراتيجية على مستوى الدولة ومتعددة المستويات ذات أولوية قصوى

لتعريف المشروع والنظام بشكل أفضل، ينبغي أن يصبح النقل العام عنصرا ثابتًا - مدمجًا في الخطط الوطنية والإقليمية والمحلية. من المهم التفكير على المدى البعيد ووضع تصور كلي للفكرة. يجب أن يحدث التطوير وإعادة التطوير في المستقبل حول النقل. يمكن أن تساعد آليات استرداد القيمة والنمو الموجه نحو النقل العام في جعله مجديا وتغطية تكلفته. يجب أن تستحوذ وسائل النقل العام على عقول الإنسان وقلوبهم وان تحفز مخيلتهم.

٢,١,٥ موائمة مبادرات النقل العام على مستوى المدينة/المحلي مع الفكرة الأكبر لمنظومة النقل العام على مستوى المملكة.

تعد مبادرات تحسين شبكة الطرق، المضي قدما في إنشاء شبكة سكك حديدية وطنية وإجراء التحسينات على ميناء العقبة والمطارات خطوات في الاتجاه الصحيح، ويجب أن تتماشى مع شبكة النقل العام على مستوى المملكة بين وداخل المدن وفي المناطق الريفية. سيؤدي ذلك إلى تحسين الإسكان، زيادة العدالة، تعزيز أجندة الاستدامة وإتاحة حدوث التحضر في جميع أنحاء المملكة.

السياسة ٢,٥ تحسين قابلية المشي والبنية التحتية لأشكال أخرى من النقل النشط

الهدف هو جعل المشي أسهل وأمتع وأكثر أمانا. لكي نكون ذوي منعة، وعدالة ومستجيبين لتغير المناخ، يجب أن يكون المشي والنقل النشط متصلاً بالنقل العام وأن يعطى الأولوية قبل المركبات الآلية على مستوى الحي.

يعتبر النقل النشط (كالمشي، دفع العجلات- تنقل كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة أو عربات الأطفال ، ركوب الدراجات) أكثر من مجرد وسيلة انتقال من مكان لآخر. فهو مسلي، علاجي، يحسن الصحة، يفيد البيئة، يساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ ويعزز جودة حياة كل مقيم وزائر.

هذه لحظة هامة. تذكرنا كوفيد-١٩ بأهمية المجتمع والحاجة إلى مساحة أكبر للناس والأعمال في الشارع. النقل النشط هو أساس المنعة وأصبح يحدد مفهوم المشي مدة ١٥-٢٠ دقيقة لبلوغ المقاصد اليومية طبيعة الأحياء. النقل النشط هو عنصر أساسي يتمحور تنظيم المجتمع حوله. هذه ليست فكرة جديدة، لكنها الآن ملحة لأنها تصبح صعبة ومكلفة التطبيق لاحقا بدون تخطيط مسبق.

المبادرات:

١,٢,٥ التخطيط والتصميم لقابلية المشي (*Walkability*): إعطاء سبب للمشي. جعل المشي تجربة آمنة، ومريحة وممتعة.

يجب أن تركز خطط الأحياء على تعزيز قابلية المشي وتقليل الحاجة إلى السيارات من خلال التقريب بين «السكن والعمل ومناطق اللعب».

يترتب على ذلك خلط استعمالات الأراضي، تقليل سرعة المرور، توفير وصول آمن للمشي/دفع العربات (كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأطفال) إلى المتاجر، المدارس المحلية والحدائق والملاعب.

جعل الأرصفة أوسع، ومتصلة ومريحة، وتقييم التقاطعات من أجل السلامة المرورية.

الإحساس بالإتجاه والترابط (ويقاس بكثافة التقاطعات) ونظام الارشاد السهل تشكل عوامل أخرى أساسية لقابلية المشي.

٢,٢,٥ إعطاء الأولوية للمشي

تقدر المجتمعات الحيوية القابلة للمشي قيمة الشوارع المحلية، الاستعمالات المختلطة، وتعتبر الشوارع أماكن للنشاط الاجتماعي، مساحات مفتوحة، وأسواق، بالإضافة الى كونها أماكن للتنقل.

بشكل عام، يجب أن تعطي الشوارع الأولوية للمشي، النقل العام، ركوب الدراجات، مركبات الخدمة ثم السيارات، وبهذا الترتيب.

تعتبر الشوارع المخصصة للمشي، الشوارع الخضراء، والشوارع المشتركة (Shared Streets) في أماكنها المناسبة ، استراتيجيات رائعة لدعم قابلية المشي وتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة.

٣,٢,٥ الاستثمار في البنية التحتية للنقل النشط

تطوير وتعزيز منهج يتمحور حول الانسان ويعنى بحركة الانسان اولا وليس حركة المركبات.

تقليل عدد السيارات ومواقف السيارات في الشوارع لإفساح المجال لأرصفة أوسع وأفضل، وطرق مخصصة وآمنة للدراجات.

الاستثمار في بنية تحتية ذكية وجاذبة للنقل النشط، أرصفة ومسارات للدراجات المتصلة ببعضها، تقاطعات آمنة، وأماكن عامة عالية الجودة.

دعم برامج مشاركة الدراجات والسكوتر (sharing programs) ووضع الضوابط القانونية المطلوبة.

السياسة ٣,٥ توسيع وتحسين الوصول إلى خدمات إنترنت عالية السرعة تغطي كل مكان وتخدم الجميع

تعد التغطية الموثوقة لخدمات الإنترنت عالية السرعة على مستوى المملكة أمرًا أساسيًا للانتقال إلى الأنظمة الحضرية الذكية وتقديم الخدمات بكفاءة وهذا يخص كافة القطاعات. يمكن لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة أن تلعب دورًا رائدًا في تشجيع وتسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوفير البنية التحتية الإلكترونية. يساعد ذلك على موائمة وتنسيق الأهداف القطاعية مع أهداف السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، كما يتيح المراقبة الذكية للبنية التحتية المادية والأنظمة الحضرية، وبذلك يتوفر أساس للتخطيط المستمر واعمال الصيانة، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسينات مستمرة بكلف أقل.

١,٣,٥ الاستثمار في مشاريع بنية تحتية متنوعة للاتصالات لأنواع شبكات وتقنيات مختلفة لتناسب مختلف المواقع والاحتياجات.

٢,٣,٥ وضع حوافز للاستثمار لتشجيع مزودي الإنترنت على الاستثمار في الاتصالات عالية السرعة وتوسيع البنية التحتية.

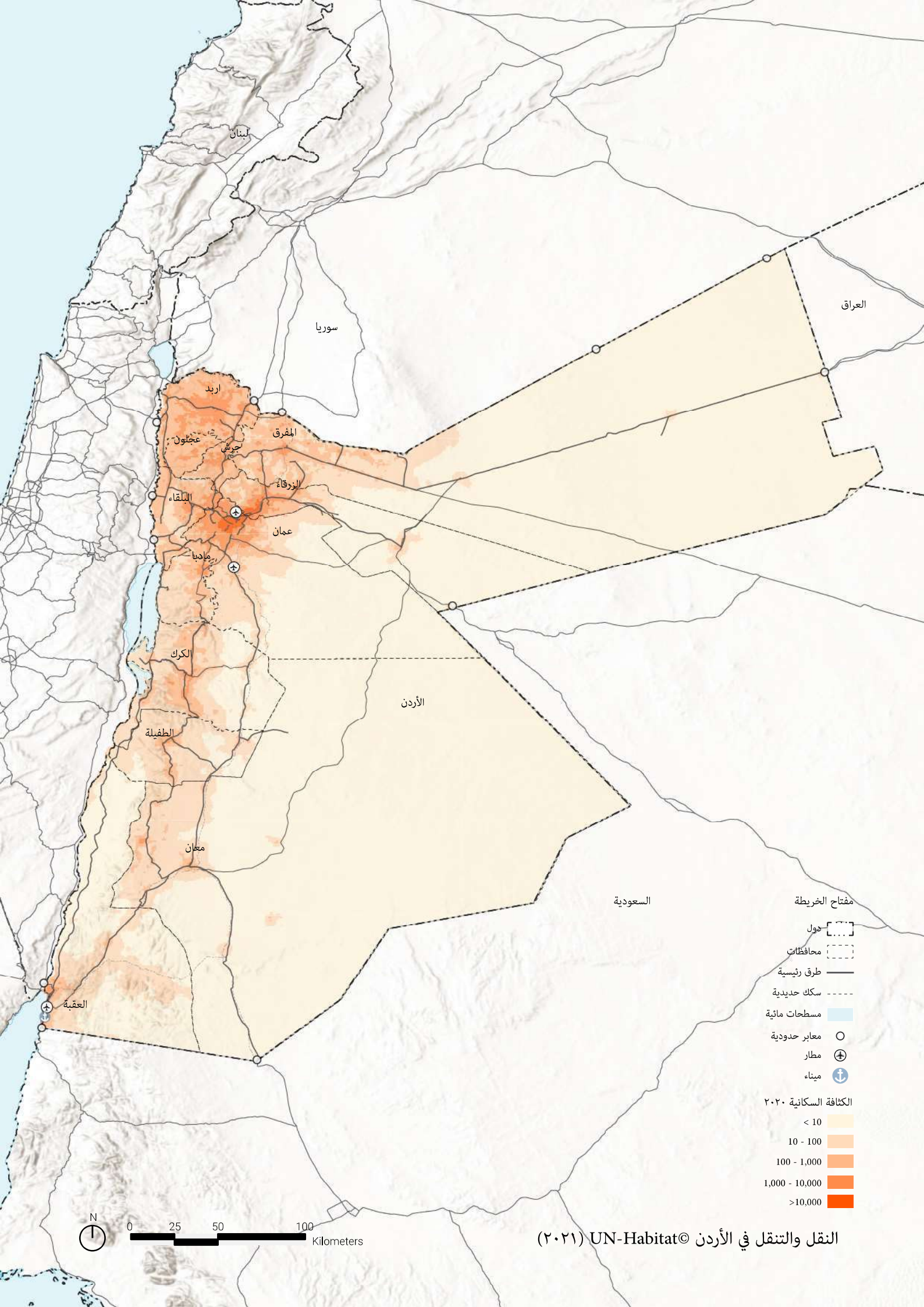

النقل والتنقل في الأردن ©UN-Habitat (٢٠٢١)

٤. ٦. الحوكمة والإدارة

وزارة الادارة المحلية ، عمان ، الأردن ©UN-Habitat (٢٠٢١)

الحوكمة والإدارة

يجتمع الإنسان في مكان ما باختيارهم أو للضرورة لبناء حياة ومستقبل أفضل. فالتحضر مستمر لا يتوقف وآثاره لا يمكن تجنبها.

في حين أن الحكومة أو البرامج أو الخطط الخاصة بالبنية التحتية قد تشجع الإنسان الذين يقطنون في المناطق الريفية على الانتقال إلى المدن وذلك إما بسبب توفر بعض الخدمات والمزايا للأفراد الذين يعيشون بالقرب من بعضهم البعض، أو لانه من الأسهل الحصول على الخدمات، او البحث عن فرص العمل، أو زيارة الطبيب على سبيل المثال. مع ذلك ، ومن ناحية أخرى ، يصعب التعامل مع التوسع الحضري ، ما لم يكن مخططًا ومنظمًا وجيد التنسيق والتوجيه، اذ قد تكون آثاره وخيمة.

عادة ما يعتبر التحضر، والمقصود به في هذا السياق انتقال الإنسان من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، أمرًا ضروريا وجيدا للاقتصاد.

كلا الفرضيتين (الضرورة والمنفعة الاقتصادية) يمكن التشكيك فيهما الآن اذ تعتبر افكار قديمة. حاليا في العالم، يساهم تغير المناخ، الأمن الغذائي، الوعي البيئي، التغيرات التكنولوجية، تطور الاتصالات، والصحة المجتمعية في انتقال سكان المناطق الحضرية إلى الريف والذي له أيضًا العديد من الفوائد الاقتصادية الهامة.

لذا يجب توسيع مفهوم التحضر، فلا يعود ما هو حضري لنقيض ما هو ريفي، أو اعتبار التحضر هو المدينة باعتبارها نقيضة القرية، ولكن، بدلاً من ذلك، إدراك أن النمو «الاستباقي» المنظم يمكن وينبغي أن يحدث - لمدينة أو قرية صغيرة، وكذلك في كل مدينة ان كان في المناطق الحضرية أو الضواحي.

ينبغي أن توفر السياسة الحضرية الوطنية المنهج، والأدوات، والمعايير، والتشريعات، والسلطة بحيث يكون التحضر استباقيا ومبادرة مقصودة نابعة من كافة المستويات الحكومية وعابرة للقطاعات.

في كثير من الأحيان، كما هو الحال في الأردن، تجاهد الحكومات اليوم بشدة وبلا توقف للتعامل مع الاحتياجات، والضغوطات والأزمات التي نتجت عن التحضر الذي حدث بالأمس.

وقد ساهم نهج رد الفعل هذا تجاه النمو غير المخطط له بشكل كبير في الأزمة البيئية الحالية، وفي عدم المساواة الاجتماعية، وفي فقدان الأراضي الزراعية وانتشار البطالة.

الهدف من السياسة الحضرية الوطنية هو أن تكون الحكومة وعلى كافة المستويات استباقية: يتعين معرفة أين يجب أن يحدث النمو والتخطيط له، والشكل الذي يجب أن يتخذه، المصالح الوطنية التي يمكنه تعزيزها، وكيفية إشراك المجتمع المحلي في تحقيقها.

التخطيط هو الأداة الأساسية لإدارة النمو وتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. وللقيام بذلك بكفاءة، ينبغي تعزيز وتقوية التخطيط نفسه، وفهمه جيدا وإقراره بشكل ملائم.

ان تحديات وفرص التحضر ملموسة بشكل مباشر على مستوى الحي. وهذا يفسر أهمية وضع وتنفيذ خطط الأحياء كنقطة انطلاق لاختبار السياسات الحضرية الوطنية، ولاستكشاف ووضع هيكل حوكمة يتسم بقدر أكبر من التعاون واللامركزية.

الهدف:

٦. تحديد أدوار ومسؤوليات ومجالات اختصاص وسلطة جميع المستويات الحكومية بشكل واضح وبسيط لادارة النمو الحضري وانشاء البنية التحتية و اعداد وتنفيذ خطط الأحياء بشكل متناسق ومتعاون

القصد هو

- وضع هيكل حوكمة لامركزي، متكامل ومنسق بشكل تعاوني يتيح التخطيط الفعال والكفؤ للنمو على المستوى الوطني ودون الوطني/المحافظة، والإقليمي والمحلي.
- ضمان أن تكون الحكومات على جميع المستويات:
  - تمتلك الكفاءة اللازمة للتعامل مع مسائل التخطيط،

- ملتزمة وقادرة على دعم التخطيط كنشاط مجتمعي مستمر
- ملتزمة ببناء بنية تحتية،
- واعية ومستجيبة للأهداف والسياسات الحضرية الوطنية عموما
- تتحمل مسؤولية إعداد وتنفيذ الخطط والموافقة على المشاريع التي تتوافق مع الخطة الحضرية الوطنية في الأردن

■ توجيه ودعم الحكومات للمشاركة باستمرار في بناء ودعم بناء القدرات في التخطيط (من خلال التجربة والممارسة)

السياسة ١,٦ تعزيز التخطيط

يستمر النمو السريع في توسيع العديد من المدن والقرى الأردنية إلى حد كبير. ودائما ماتكون التكلفة المالية والاجتماعية والبيئية للزحف العمراني قليل الكثافة والمترامي باهظة. كما أنه يصعب تخديمه وتكون صيانته مكلفة. هناك فجوة واضحة بين مبادرات التخطيط من جهة، وبين تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات من جهة أخرى. وهذا يجعل إدارة التطوير الحضري مهمة في منتهى الصعوبة تقودها قرارات غير منظمة تخص تخطيط استعمالات الأراضي، وتحكمها فرص تمويل آنية. بشكل عام، السائدة هي قوى السوق والمضاربة على الأراضي ومن ثم تتبعها البنية التحتية. لا يتطلب الأمر وجود الكثير من المنازل لتقوم الحكومة بتوفير الطرق والخدمات.

عموماً، تقلص التخطيط إلى أدواته أو الى تشريعات (تتعلق بتخطيط استخدام الأراضي، التنظيم، الارتدادات وعدد الطوابق، وإجراءات تقديم طلبات التصاريح) والنتيجة هي الكثير من القوانين التي تفتقر إلى أساس يرتكز على نوايا واضحة للسياسات أو أفكار عليا. في هذا السياق، يصبح التخطيط أمرا شخصيًا ويفتقد إلى القدرة على إعطاء تبرير منطقي أو حجة مقنعة. وغالبًا ما يُنظر إليه عادة كعائق أمام النمو والتطوير.

يجب إشراك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط ليصبح مستدامًا ومفهومًا، وليتم تقديره ودعمه. إن التحول نحو اللامركزية يتعدى كونه مجرد حوكمة فعالة وذات كفاءة، بل يتعلق أيضًا بالإيمان الحقيقي بالحكم المحلي ودعمه، مما يؤكد على الحاجة إلى الكفاءات التخطيطية التي تعمل مع المجتمعات، وليس من أجلها. هناك ضرورة ملحة لنهج تخطيط أكثر استدامة وفعالية، وليتم الاتفاق على تعريف منسق للتخطيط يكون أكثر إلهاما، أكثر تشاركية، واكثر تقدمية. سيؤثر هذا على دور المخططين ، وعلى المجتمعات والمنظمات المدنية في عملية التحضر.

يعتبر تعزيز عملية التخطيط، وخلق «مناخ ملائم للتخطيط» مصلحة وطنية، حيث تكون الخطط هي الأداة الرئيسية للتعامل مع النمو. فأفضل طريقة للبدء هي أن تبدأ! يعد وضع خطط للأحياء طريقة مفيدة للتفكير (ولإعادة التفكير) في التخطيط، وإشراك المجتمعات المحلية والمخططين المختصين والمعلمين، لاثراء النقاش حول كيف ينبغي ان يعرّف التخطيط، وكيف يفهم وكيف يدرّس. وكذلك لربط الإنسان بالتخطيط وتمكينهم من تشكيل مستقبلهم. القصد من ذلك هو تحسين الحياة اليومية، والمساهمة أيضًا في أمور مهمة بحجم تغير المناخ.

المبادرات:

١,١,٦ اتخاذ خطوات نحو إنشاء التخطيط كمهنة مستقلة (البدء بمناقشات مفتوحة وتكوين فريق عمل)

يمكن أن يبدأ مجتمع التخطيط ككل من خلال الانخراط في نقاشات مفتوحة حول مستقبل المهنة، مدفوعين بفرص مثل تلك التي بدأها وزير الإدارة المحلية السابق الذي شكل لجنة من عشرة متخصصين في التخطيط لمراجعة « كل ما يخص التخطيط» في الأردن. إن الانخراط في المشاريع الموضعية للسياسة الحضرية الوطنية (انظر القسم التالي حول التنفيذ) يتعلق «بالتعلم بالممارسة» وإجراء مناقشات مفتوحة تشمل الجميع حول التخطيط ومهنة التخطيط في الأردن. من خلال العمل الجماعي والتعاوني، يمكن تشكيل

فريق عمل يمثل الجميع يناط بمهمة وضع خارطة طريق نحو إنشاء التخطيط كمهنة مستقلة. المهمة كبيرة والطريق طويل، لكنه ضروري ويبدأ بالخطوة الأولى.

٢,١,٦ إنشاء نقابة للمخططين (الاعتراف بها كمهنة مستقلة)

ينبغي ان يمارس وان ينظم التخطيط باعتباره تخصصًا مستقلا بحد ذاته، منفصلا عن العمارة والهندسة؛ متميزا في أدواته (الخطط) وكفاءاته المهنية، وفي مسؤوليته الأساسية المتمثلة في حماية المصلحة العامة، وفي تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية. يجب أن تكون هناك نقابة مستقلة لمهنة التخطيط تشرف على المهنة وتديرها، تنميها وتقودها. في حين أنها تحتاج إلى اعتراف حكومي رسمي يبقى هذا دور المهنة وممارسيها.

٣,١,٦ تطوير تعليم التخطيط وبرامج البحث فيه

التخطيط هو تخصص مستقل ينبغي ان يعكس المبدأ المبين في السياسة الحضرية الوطنية، وان يستجيب الى تحديات وفرص التحضر. ينبغي أن تقوم الحكومة أيضًا بدعم البحث من خلال الشراكات.

وهذا يؤكد على أهمية وفائدة تشكيل وتعريف وتمكين الكفاءات التخطيطية الوظيفية بصورة واضحة، بالإضافة إلى وضع كودة للسلوك المهني، كمنصة مشتركة متفق عليها لتعليم وممارسة التخطيط.

هذا دور الأكاديميين ومسؤولي التعليم العالي، لكنه يتطلب دعمًا من الحكومة الوطنية.

٤,١,٦ تنمية القدرات التخطيطية، وزيادة والوعي المجتمعي به وفهمه له

مساعدة ودعم المدن والحكومات وممثلي المجتمع على تطوير القدرات وزيادة وعي الإنسان بالتخطيط والفرق الذي يمكن أن يحدثه، وكيفية مشاركة المجتمع بفعالية وانفتاح. وهذا يعني ربط الإنسان بالتخطيط. تلعب مراكز التصميم والابتكار المجتمعية المحلية دورًا فعالاً كواجهة لعمليات وأنشطة التخطيط المجتمعي، كذلك أماكن لبناء القدرات المحلية (انظر المبادرة ٣,١) (إنشاء مراكز تصميم وابتكار مجتمعية).

السياسة ٢,٦ اللامركزية في التشريع وعلى أرض الواقع

تم مؤخرا تشكيل لجنة ملكية من ٩٢ عضوا حيث تم تكليفها بإصلاح سياسي واسع النطاق . وهذا يعني التحول نحو الحكم المحلي واللامركزية.

تهدف السياسة الحضرية الوطنية الأردنية أن تقوم الحكومة المركزية بتفويض السلطة والصلاحية والمسؤولية إلى الحكومات الإقليمية والمحلية للتخطيط كما هو موضح في وثيقة السياسة هذه. ينبغي أن تُمنح البلديات السلطة والوسائل لتطوير القدرات المحلية ووضع الخطط بمشاركة المجتمع.

يجب أن تتمتع البلديات (بالمفهوم الواسع) ومجالسها بالقدرة والسلطة اللازمة، وأن تلتزم بالتخطيط على مستوى إداراتها بالتنسيق مع مستويات الحوكمة الأخرى: على الصعيد الوطني، ودون الوطني، المحافظات، والإقليمي، والمدن، وعلى مستوى الأحياء.

المبادرات:

١,٢,٦ مراجعة قانون الإدارة المحلية لعام ٢٠٢١ وإجراء التغييرات التشريعية اللازمة

المطلوب هو عكس طبيعة التخطيط ومستوياته المتعددة في قانون الإدارة المحلية لعام ٢٠٢١ (أطلق مؤخرًا ونتج عن دمج قانوني اللامركزية والبلديات).

- يضع التخطيط على الصعيد الوطني إطار عمل عالي المستوى لإرشاد وتوجيه مستويات التخطيط الأخرى. فهو يحدد المصالح والأولويات الوطنية ويتعامل مع القضايا الدولية مثل الاتفاقات والالتزامات (الأهداف المتعلقة بتغير المناخ)، الموانيء، المتنزهات الوطنية، الممتلكات الثقافية ذات الأهمية الوطنية، مشاريع البنية التحتية الوطنية، الإسكان، المساواة والعدالة الاجتماعية)
- يتعامل التخطيط دون الوطني مع قضايا التخطيط على الصعيد الإقليمي مثل مجاري المياه، والقضايا البيئية التي لا تتوقف عند حدود البلدية، الطرق الإقليمية، النقل الإقليمي، مراكز النمو، حدود النمو، استخدامات الأراضي على النطاق الإقليمي، تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمكاسب على النطاق الإقليمي، المراكز الصحية أو التعليمية الرئيسية أو المتنزهات الإقليمية. قد تشير الأقاليم إلى المحافظات، أو العديد من البلديات التي تحدد منطقة معينة، حتى لو كانت تقع ضمن حدود إدارية مختلفة.
- يتعامل التخطيط المحلي مباشرة مع المجتمعات المحلية وإعداد الخطط المجتمعية/الحي. وتتم صياغته من خلال التخطط الإقليمي. حيث يتم معرفة وحماية المصالح الوطنية والإقليمية على أرض الواقع على الصعيد المحلي. فالتخطيط متعدد المستويات طريق ذو اتجاهين. يفيد التخطيط المحلي مستويات التخطيط الأخرى بالقدر الذي تؤطره الخطط ذات المستوى الأعلى. وتحقيق المشاركة المجتمعية يكون أسهل وأكثر جدوى على المستوى المحلي/الحي. وعلى هذا المستوى يمس التخطيط الحضري حياة الإنسان بشكل مباشر.

يقتضي ذلك التشريع للتكليف لوضع وانفاذ خطط بلدية منسقة (مع الخطط الأخرى الإقليمية والمحلية) بشكل واضح وصريح كشرط مسبق لتمويل المشاريع البلدية والخدمات والبنية التحتية.

وكذلك التشريع لتكليف وانفاذ مشاركة المجتمع المحلي بشكل واضح وصريح.

٢,٢,٦ ريادة خطط الأحياء (*Neighborhood Plans*)

تدور هذه المبادرة حول ريادة خطط الأحياء (الخطط هي الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية) بروح التعلم بالممارسة، وبالجمع بين ممثلين عن الحكومة والأوساط الأكاديمية والمهنية بالإضافة إلى المجتمع المحلي لوضع خطط مجتمعية شاملة للأحياء. مؤطرة بأهداف وسياسات السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، يعد وضع خطط للأحياء طريقة عملية لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. وسيشمل هذا حوار وتنسيق بين مختلف مستويات الحكومة. ستكون أيضًا فرصة لكشف ومعالجة التحديات والعقبات التي تعترض وضع خطط الأحياء والتخطيط بشكل عام. علاوة على ذلك، تساعد الخطط الريادية على ترسيخ فكرة أن تخطيط وتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية يستطيع أن يبدأ تغييرًا فوريًا وفعالًا على أرض الواقع، مما يحدث فرقًا في حياة الإنسان (انظر المشاريع الموضعية: خطط الأحياء).

السياسة ٦,٣ تشكيل وتفعيل لجنة التحضر الوطنية (National Urbanization Commission)

في الأردن، تختلف المحافظات بشكل كبير في مساحتها، دورها، سكانها، تركيبتها الحضرية وكافة الجوانب الأخرى. ما يجمعها انها بالمجمل تشكل المكونات الإدارية للمملكة وتشكل الترتيب الأول للحكومات دون الوطنية. إن تمثيلها في لجنة التحضر الوطنية على المستوى العالي يؤهلها أن تكون الراعي والوصي على السياسة الحضرية الوطنية في الأردن.

كما يجب أن يكون لدى اللجنة الوطنية للتحضر ممثلين من الوزارات والموظفين ذوي الصلة، وأن تكون مسؤولة عن دفع اجندة السياسة الحضرية للأمام والتأكد من اعتماد وتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية. ينبغي أن تقوم لجنة التحضر الوطنية أيضًا بالإشراف على عملية مراقبة وتقييم السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

يتمثل دور لجنة التحضر الوطنية في:

- العمل عن كثب مع الحكومة الوطنية لضمان أن تكون الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية على دراية بالسياسة الحضرية الوطنية وأن الخطط القطاعية معكوسة في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية ومتوائمة معها.
- التنسيق مع مجالس المحافظات أو الهيئات الحضرية أو الإقليمية لضمان تضمين الخطط دون الوطنية، الإقليمية، الحضرية أو المحلية في السياسة الحضرية الوطنية كاستراتيجية وطنية وإطار للنمو، بحيث يتم تحديد وحماية المصالح الوطنية وإظهارها في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية في خطط المستويات اللاحقة.
- الإشراف على تنفيذ سياسات محددة و/أو مبادرات مشتركة لا تقتصر على خطط إقليمية او خطط المدن او خطط محلية بعينها، كما هو على سبيل المثال عند تحديد المناطق الحساسة بيئيًا وثقافيًا على مستوى المملكة.
- تقديم المشورة للحكومة المركزية بشأن التغييرات في السياسات أو الموارد التي يجب تخصيصها.
- ضمان أن الوزارات تعمل معًا على وضع المعايير، البرامج والمبادرات المتعلقة بالتحضر.

السياسة ٦,٤ إنشاء مراكز تصميم وابتكار مجتمعية (محلية)

تتطلب الحوكمة المحلية الترابط الوثيق بين المجتمعات والتخطيط وكذلك المشاركة في فعاليات التخطيط. يجب تضمين الخطط المجتمعية في السياسات الإقليمية والوطنية وأن تتماشى مع الاستراتيجيات القطاعية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يغذي التخطيط المحلي الخطط والسياسات الأعلى مستوى. لتسهيل هذا الطريق ذو الاتجاهين من التفاعل والتعاون من اسفل لأعلى ومن أعلى لأسفل الهرم الحكومي. القصد هو إنشاء مراكز مجتمعية فعلية وافتراضية في المجتمعات التي تخطط لأحيائها. وستؤدي العديد من المهام:

- تعمل كواجهات عرض للتخطيط (ابراز التخطيط) - تقوم بتعميم التخطيط وجعله ملموسا.
- هي المكان المقصود عندما يكون عند لدى أفراد المجتمع استفسارات حول شؤون المجتمع والخطط والسياسات والمشاريع المجتمعية
- تعمل كبوابة محلية لجميع الجهات الحكومية - وهذا يسهل التعامل مع الاجراءات الحكومية والبرامج
- بناء القدرات
- العمل كمختبر بحوث المدن (City Lab) للتفكر في التحديات الحالية وحلها والتفكير في مستقبل الحي/المدينة (مرتبط ببرامج البحث الجامعية) - استكشاف، تجربة، تعلم، تقييم
- أن تكون جزءًا من شبكة (وطنية أو إقليمية) للمراكز المجتمعية
- وقد تكون أيضًا مراكز احتضان/ابتكار/ ريادة الأعمال الموصوفة في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية
- من الممكن أن تعمل كوحدات عمل معنية بتغير المناخ
- جمع المجتمع والأعمال معًا - في عمليات تعاونية وشراكات بين القطاع العام والخاص.

يمكن أيضًا أن تصبح المراكز والمنصات المجتمعية جزءًا من شبكة وطنية من المراكز التي تدعم بعضها البعض من خلال تبادل المعرفة، والخبرات والأدوات والموارد.

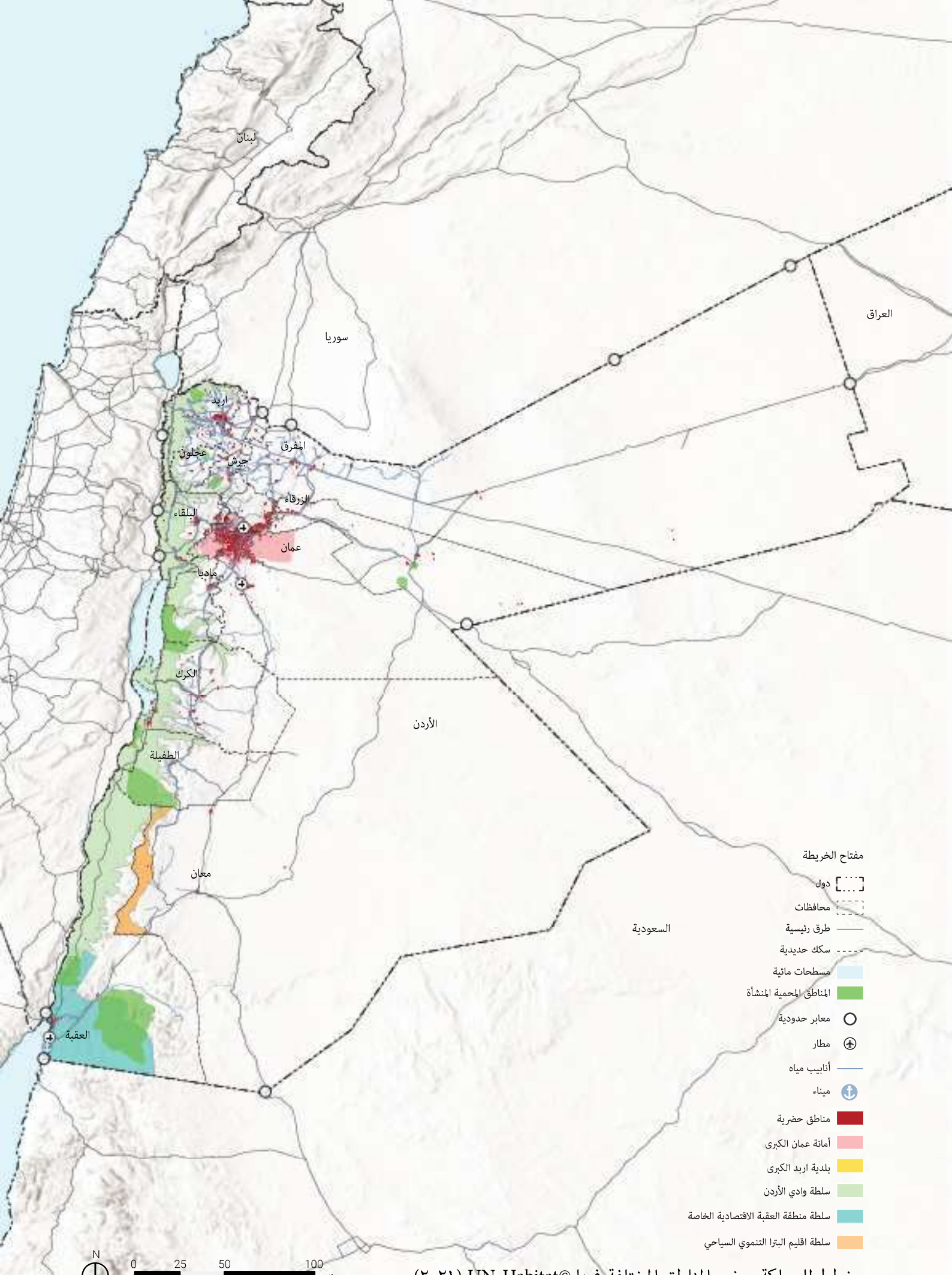

مخطط للمملكة يوضح المناطق المختلفة فيها ©UN-Habitat (٢٠٢١)

ملخص الأهداف والسياسات والمبادرات

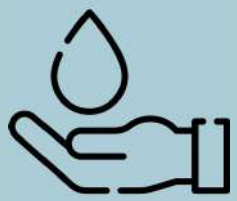

1 البيئة وإدارة المياه

النمو والبناء بصورة مستدامة مع وحول الموارد الطبيعية والثقافية

تحديد وحماية الأصول الطبيعية الهامة والمواقع البيئية الهامة والموارد التراثية

- تحديد وإنشاء قاعدة بيانات جغرافية-مكانية
- حماية واسترجاع الأصول الطبيعية الهامة مثل مجاري المياه
- إعادة تشجير الأحراش، شوارع خضراء وشبكة "ممرات" خضراء

إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة

- الحفاظ على المياه وتجميعها وتخزينها
- الاستثمار في تقنيات الطاقة الخضراء ودعمها.

تعزيز الأمن الغذائي

- حماية الأراضي الزراعية وتشجيع ودعم استخدامها للإنتاج الغذائي
- التخطيط لشكل تطوير متراص
- تطوير وتحسين الحدائق المجتمعية وحدائق الأسطح والحدائق الحضرية

تحسين نوعية الهواء والتخفيف من آثار تغير المناخ

- وضع وتفعيل معايير لجودة الهواء
- تطوير وتشجيع البنية التحتية الخضراء / الذكية
- دعم الابتكار في البناء والإقرار به، وربط استعمالات الأراضي بالنقل – النمو حول شبكة النقل العام
- توفير البنية التحتية للنقل النشط

2 الإقتصاد والإزدهار

خلق المزيد من فرص العمل، وبناء اقتصاد أكثر حيوية وشمولاً وأخضر، وإنشاء مجتمعات تعتمد على ذاتها

خلق وظائف جديدة، خضراء وذكية في مناطق النمو

- الاستثمار في البنية التحتية، وخاصة في النقل العام والإنترنت عالية السرعة
- تقليل الآثار البيئية وتكلفة الطاقة
- توفير فرص للوصول إلى الوظائف والتركيز بشكل خاص على اللاجئين والشباب والنساء.

الاستثمار في الزراعة وتعزيزها

- حماية الأراضي الخصبة وتحسين أنظمة الري
- تطوير الزراعة الحضرية في الأراضي الفارغة وعلى أسطح المباني
- دعم البحث والابتكار
- ربط المجتمعات الريفية بالخدمات والأسواق الحضرية والثقافة

النهوض بالسياحة كمساهم رئيسي في اقتصاد المجتمع المحلي

- تحسين إمكانية الوصول والإقامة والخدمات
- حماية الأصول السياحية والمواقع الطبيعية لتحسين التجربة السياحية وتشجيع إقامات أطول

إنشاء مراكز محلية للابتكار، الوصول إلى الخدمات، احتضان الأعمال، ريادة الأعمال، وضم الاقتصادات غير الرسمية (مراكز الابتكار والتصميم المجتمعية)

- بناء القدرات المحلية والتركيز بشكل خاص ودعم النساء والشباب

نقل وإعادة تأهيل الأنشطة الصناعية والزراعية التي لا تتوافق مع المناطق السكنية

- تقليل التلوث وأثر النفايات
- ادماج الصناعات المناسبة مع المجتمع
- تعزيز المناطق الحرة الاقتصادية الخاصة لتقاسم المنافع
- تحسين/دمج سلاسل التزويد

3 أنماط التنمية الحضرية

إنشاء أحياء ذكية، متراصة، معتمدة على ذاتها ومتنوعة، فاعلة على مدار ٢٤ ساعة ومتمحورة حول الإنسان والنقل العام، والبنية التحتية الخضراء

اعتماد الأحياء القابلة للمشي (أحياء صديقة للإنسان بالدرجة الأولى) باعتبارها وحدة نمو المدينة الأساسية

- إنشاء الحدائق، الساحات، الشوارع والمؤسسات العامة كهيكل يتم بناء المجتمع حوله
- إنشاء شوارع متعددة الوظائف
- توفير الخدمات والمرافق
- توفير المؤسسات العامة

إشراك المجتمع في تشكيل مستقبله

- بناء القدرات المحلية في التخطيط والتصميم وتطوير الحي
- إنشاء مراكز للابتكار
- تقديم الدعم لاحتضان الأعمال
- إنشاء بوابة إلكترونية
- جلب مفاهيم مثل المدينة التشاركية - التعلم بالممارسة.

تطوير الإسكان كبنية تحتية أساسية

- وضع إرشادات ومعايير لشكل الإسكان
- موافقة العرض مع الطلب
- تخفيض سعر الإسكان

4 قابلية العيش وجودة الحياة

تحسين جودة البيئة العامة وإنشاء الإسكان والتعليم والصحة كبنية تحتية اجتماعية لا تترك أحدا في الخلف

إنشاء أماكن وخدمات من أجل معيشة صحية وممتعة للجميع

- الأخذ في الاعتبار احتياجات جميع فئات المجتمع والأفراد بمختلف قدراتهم عند تخطيط وتصميم الفراغات العامة والترفيهية من خلال التشاركية والتصميم الشامل ووضع وتفيذ الأنظمة ذات الصلة.
- تحسين جودة الفراغات العامة القائمة والجديدة (الشوارع ، الساحات ، الحدائق العامة) من خلال كل الخطط ومشاريع البنى التحتية وكافة مبادرات التطوير وصناعة المكان (placemaking).

توفير التنوع في الوحدات السكنية ميسورة التكلفة والمدمجة لتناسب احتياجات الأسر المختلفة مع إمكانية وصول سهلة إلى الخدمات

- توفير خيارات للإسكان ميسور التكلفة والمدمج استجابة لاحتياجات الأسرة المتنوعة
- اختيار موقع الإسكان بالقرب من الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والوظائف والنشاطات الترفيهية.

تخفيف الإعتماد على السيارات الخاصة

- نشر ورفع مستوى الوعي حول خيارات النقل البديلة الموثوقة، بما في ذلك النقل العام والنقل النشط
- خفض الطلب على التنقل وتقليل مسافات التنقل
- وضع مثبطات لاستخدام المركبات الخاصة

استعادة دور الشوارع كأماكن للتفاعل والنشاط البشري

- إعادة تصميم الشوارع والاستثمار فيها كمساحات عامة جذابة ونشطة
- وضع معايير لجودة عناصر بيئة الشوارع
- إعادة تصنيف أنواع الطرق والشوارع بناءً على مستويات الأنشطة الإنسانية ودورها ضمن السياق المجتمعي المحدد بدلاً من مستوى الخدمة المرورية (Level of Service)، وتحديد ما يقابلها من العناصر الضرورية.

إشراك وتلبية احتياجات فئات المجتمع الأكثر تأثرا بالمخاطر والمهمشة ذات التمثيل الضعيف، دون ترك احد في الخلف

- تحديد وإشراك فئات المجتمع الأكثر تأثرا بالمخاطر والمهمشة ذات التمثيل الضعيف
- إعطاء الأولوية للإجراءات التي تزيد منعة فئات المجتمع الأكثر تأثرا بالمخاطر
- تحسين وتطوير الأنشطة والبرامج للنساء والشباب

5 التنقل والترابط

تطوير وبناء بنية تحتية مستدامة للنقل والإنترنت تركز على خدمة الإنسان وتحسن إمكانية الوصول للجميع - كمفتاح لمجتمعات مزدهرة وصحية ولبناء القوى البشرية

التحول من الإعتماد على السيارة إلى وسائل النقل العام كالخيار البديهي، التمكيني والأفضل للجميع

- التحول من الاعتماد على السيارة إلى وسائل النقل العام كالخيار البديهي، التمكيني والأفضل للجميع
- إنشاء نقل عام كمبادرة استراتيجية على مستوى الدولة ومتعددة المستويات ذات أولوية قصوى
- موائمة مبادرات النقل العام على مستوى المدينة/المحلي مع الفكرة الأكبر لمنظومة النقل العام على مستوى المملكة.

تحسين قابلية المشي والبنية التحتية لأشكال أخرى من النقل النشط

- التخطيط والتصميم لقابلية المشي (Walkability): إعطاء سبب للمشي. جعل المشي تجربة آمنة، ومريحة وممتعة.
- إعطاء الأولوية للمشي
- الاستثمار في البنية التحتية للنقل النشط

توسيع وتحسين الوصول إلى خدمات إنترنت عالية السرعة تغطي كل مكان وتخدم الجميع

- الاستثمار في مشاريع بنية تحتية متنوعة للاتصالات لأنواع شبكات وتقنيات مختلفة لتناسب مختلف المواقع والاحتياجات.
- وضع حوافز للاستثمار لتشجيع مزودي الإنترنت على الاستثمار في الاتصالات عالية السرعة وتوسيع البنية التحتية.

6 الحوكمة والإدارة

تحديد أدوار ومسؤوليات ومجالات اختصاص وسلطة جميع المستويات الحكومية بشكل واضح وبسيط لادارة النمو الحضري وانشاء البنية التحتية و اعداد وتنفيذ خطط الأحياء بشكل متناسق ومتعاون

تعزيز التخطيط

- اتخاذ خطوات نحو إنشاء التخطيط كمهنة مستقلة (البدء بمناقشات مفتوحة وتكوين فريق عمل)
- إنشاء نقابة للمخططين (الاعتراف بها كمهنة مستقلة)
- تطوير تعليم التخطيط وبرامج البحث فيه
- تنمية القدرات التخطيطية، وزيادة والوعي المجتمعي به وفهمه له

اللامركزية في التشريع وعلى أرض الواقع

- مراجعة قانون الإدارة المحلية لعام ٢٠٢١ وإجراء التغييرات التشريعية اللازمة
- ريادة خطط الأحياء (Neighborhood Plans)

تشكيل وتفعيل لجنة التحضر الوطنية (*National Urbanization Commission*)

إنشاء مراكز تصميم وابتكار مجتمعية (محلية)

حديقة الملك عبدالله الثاني ، عمان ، الأردن ©UN-Habitat (٢٠٢١)

٥. التنفيذ

مقدمة

تستند السياسة الحضرية الوطنية في الأردن إلى رؤية استباقية للنمو الحضري والريفي كفرصة لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص الناشئة عن التحضر.

تهدف السياسات إلى تحديد المكان الذي ينبغي أن يحدث فيه التطوير، الشكل الذي ينبغي أن يتخذه والبنية التحتية اللازمة له. وتهدف السياسات أيضًا إلى ضمان مساهمة التحضر في تحسين جودة الحياة بشكل عادل، فضلاً عن تحقيق الرفاه الوطني وتحقيق الأهداف المتعلقة بتغير المناخ.

تعتمد السياسات على الأصول البشرية، الطبيعية والثقافية الهائلة للأردن وتستجيب للتحديات الحالية الملحة. فهي تمثل التغيير الذي يحتاجه الأردن في الوقت الحالي.

من المعروف أن التغيير يستغرق وقتًا وأنه ليس خطياً؛ أي أنه يجب مشاركة المجتمع ويتطلب مسلكا جديدا وطرق تفكير وعمل أكثر إبداعية وتعاونية عبر مختلف الوزارات والمستويات الحكومية.

لا يمكن ترك تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية للفرص والظروف، ولا يمكن تفويضها ببساطة إلى وزارة واحدة أو لجنة قائمة. فهي تتطلب تغييرات هيكلية في كيفية عمل الحكومات معًا، وكيفية إدراك وممارسة التخطيط. كما يجب أن تشمل المجتمع، بطريقة ميسرة وتشاركية، يتم من خلالها وبشكل ملحوظ تحسين البيئة والاقتصاد، شكل المدن، جودة الحياة والتنقل.

في ضوء هذا، من الضروري وجود واعتماد سياسة حضرية وطنية، ووضع نموذج جديد للحوكمة اللامركزية وتحديد المسؤوليات والجداول الزمنية للتنفيذ. بالإضافة إلى ذلك من الضروري، وضع مبادئ لتوجيه وتقييم كيفية عمل السياسات والفروقات التي تحدثها. إلا أن هذا كله يعتبر ليس كافياً.

التغيير الذي تصفه السياسة الحضرية الوطنية الأردنية لن يحدث من تلقاء نفسه. وعدم التحرك ليس خيارا. فالتحضر كالحديقة التي تحتاج إلى أرض خصبة، ضوء الشمس، ماء، بذور مناسبة ومن ثم العناية اليومية.

لكي تكون السياسة الحضرية الوطنية الأردنية وسيلة للتقدم، يجب أن تستحوذ على عقول الإنسان وقلوبهم وان تحرك مخيلتهم الجماعية. يجب النظر إليها كدليل يأخذنا إلى مستقبل أفضل ويمس حياة الإنسان اليومية بشكل ملموس. يجب أن تبدأ على الفور، ولن تكتمل أبدًا.

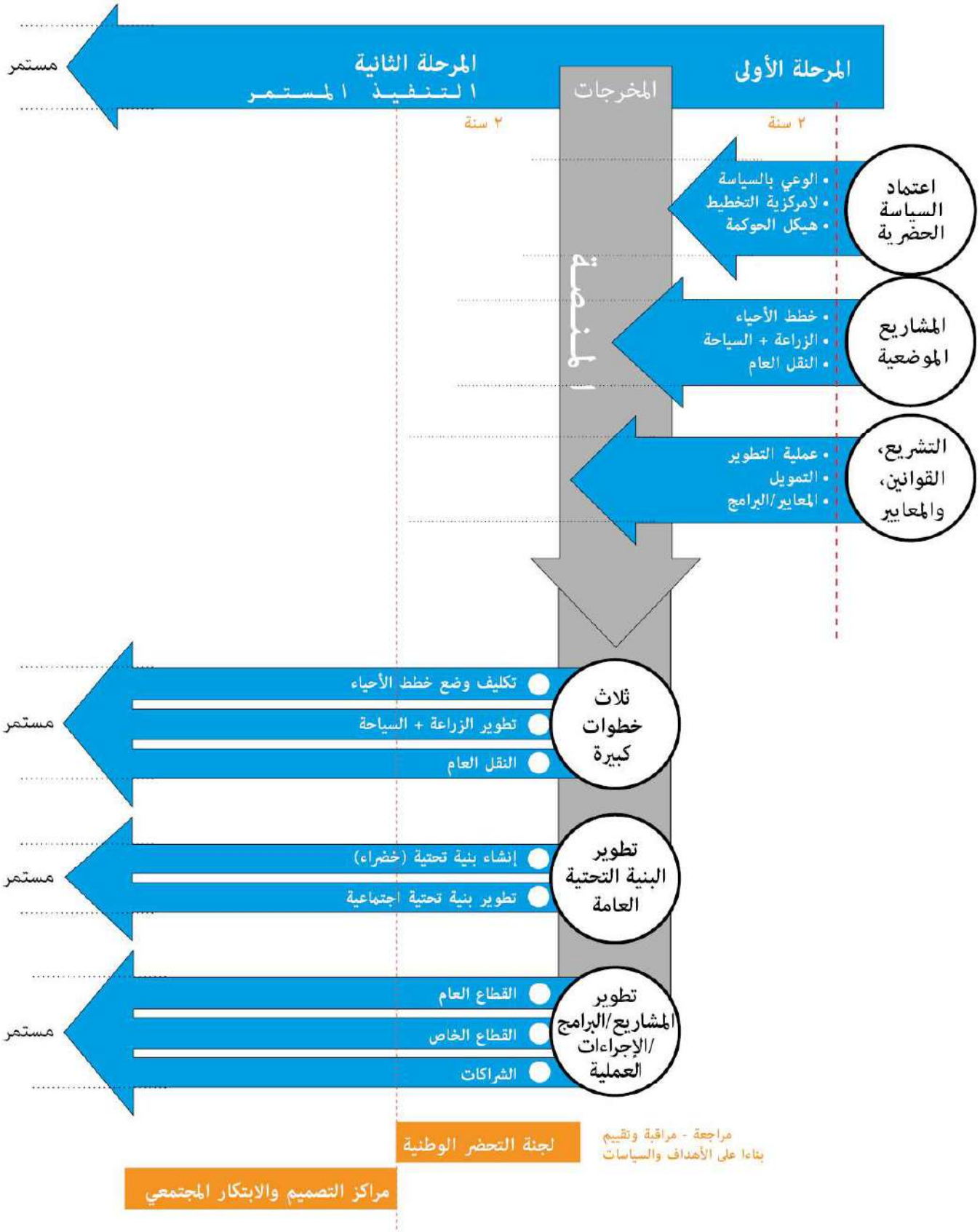

شكل (٥): تنفيذ السياسية الوطنية الحضرية الأردنية

يتم تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية على مرحلتين: مرحلة بناء منصة للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية ومرحلة التنفيذ المستمر.

المرحلة ١. بناء منصة (أرضية انطلاق) على مدار عامين. تدور هذه المرحلة حول خلق «مناخ» تمكيني وفعال للتخطيط من أجل تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. والمنصة تضمن ديمومة ونجاح التنفيذ المستمر للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

على مدى عامين، وعقب الموافقة الرسمية واعتماد السياسة الحضرية الوطنية الأردنية من قبل رئاسة الوزراء، ستعمل المنصة على:

- تشكيل لجنة التحضر الوطنية (NUC) للإشراف على وقيادة وتنسيق وإدارة أنشطة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.
- إطلاق السياسة الحضرية الوطنية الأردنية من خلال برنامج تواصل وطني.
- بناء هياكل وعمليات الحوكمة.
- إطلاق وتمويل المشاريع الموضعية (acupuncture projects).
- تعزيز التخطيط كأداة رئيسية للتنفيذ.
- تطوير أدوات، نماذج، معايير، آليات التمويل والإطار التنظيمي اللازمة للتنفيذ المستدام والناجح للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

يجب أن يتم ذلك بالتزامن مع المشاريع الموضعية المؤثرة (خطط الأحياء، الزراعة، السياحة والنقل العام) التي تتقاطع استراتيجيًا مع أهداف التحضر الستة.

تعمل المرحلة الأولى كمنصة ضرورية أو كأساس يمكّن ويغذّي ويوجّه التنفيذ المستمر.

المرحلة ٢. التنفيذ المستمر: مبني على المنصة، خلال هذه المرحلة وعلى مدى عشر سنوات (مع مراجعات رسمية على فترات منتظمة وتحديثها بشكل مستمر) سيتم:

- تكليف وضع خطط الأحياء وتطوير نظام نقل عام وطني بطريقة خلاقة، مستدامة وتعاونية يربط بين الأحياء وفي نفس الوقت يحفز الزراعة/ الأمن الغذائي والسياحة/ النمو الثقافي.
- تطوير بنية تحتية مادية واجتماعية بحيث تكون متماشية مع خطط العمل الوطنية للنمو الأخضر، وملهمة وموجهة لتبني على الفرص التي يوفرها التحضر. سيتم إشراك كافة الوزارات عبر كافة أنحاء الحدود الإدارية في النهوض بالسياسات والمبادرات المحددة في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.
- تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية يوميا من خلال كل خطة وكل مشروع وكل برنامج (في القطاعين العام والخاص أو الشراكة) وفي كل مرحلة من المراحل: من الفكرة إلى التصميم إلى البناء - لضمان تحقيق كافة الأهداف، السياسات، المبادرات والمعايير بالكامل.

المرحلة الأولى - بناء منصة التنفيذ

تهدف المنصة إلى:

- إنشاء هياكل وعمليات الحوكمة، وزيادة الوعي العام على نطاق واسع وكذلك زيادة فهم ودعم السياسة الحضرية الوطنية في الأردن. فالوعي والإدراك ضروريان للمشاركة المجتمعية الفعالة. يلزم أن يكون التخطيط لامركزي.
- تعزيز التخطيط (كعملية ومنتج) كمهنة، ممارسة، تعليم وبحث. فالتخطيط هو أداة رئيسية للتنفيذ.
- تطوير الأدوات، النماذج، المشاريع، معايير التنمية، الإطار التنظيمي، وآليات التمويل كأساس لتنفيذ السياسة على المدى الطويل.

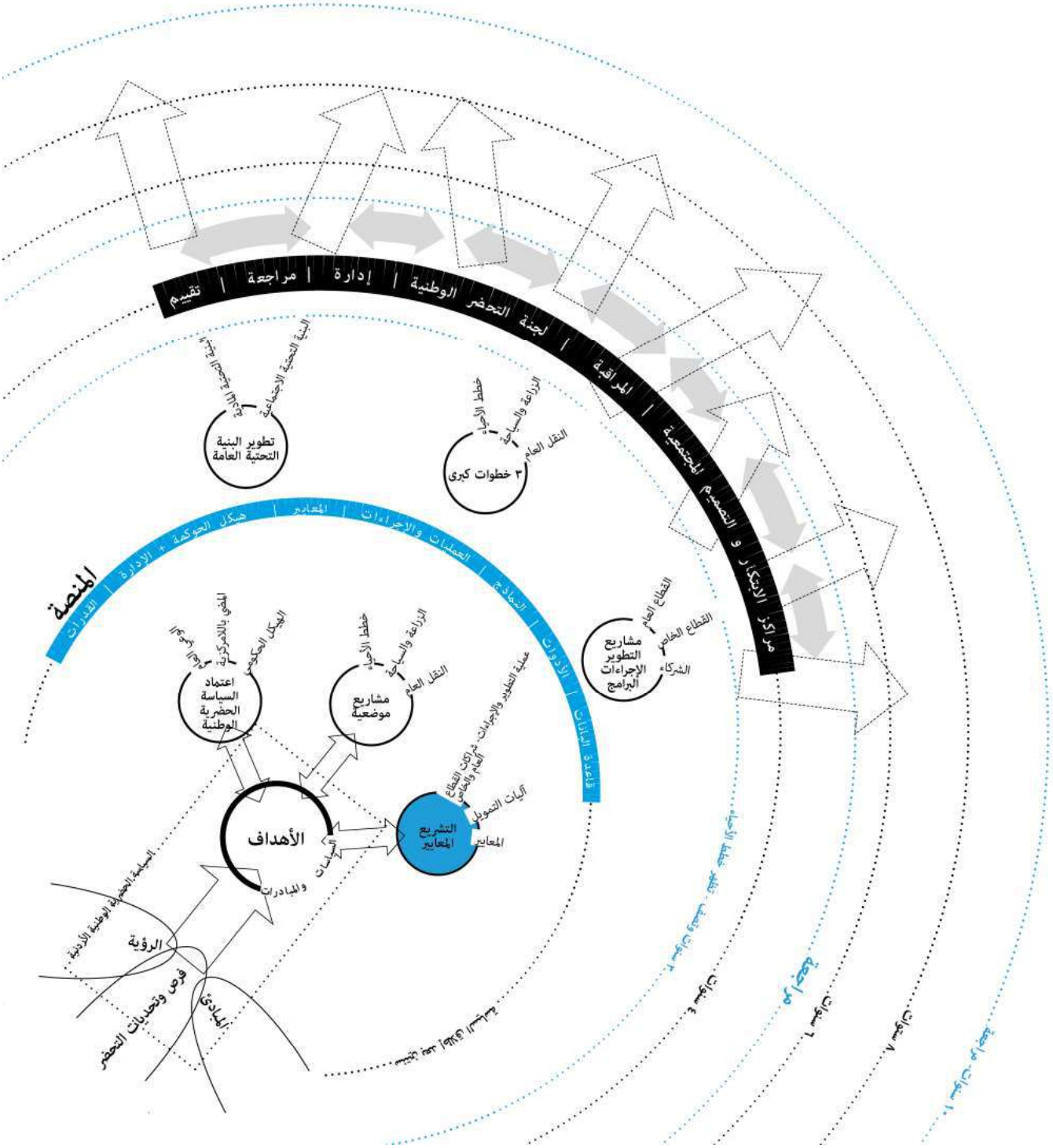

شكل (٦): مرحلة التنفيذ الأولى: بناء منصة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية

نهج تطوير المنصة هو التركيز على ٣ أنشطة مترابطة:

١. إقرار السياسة الحضرية الوطنية الأردنية والتي تشمل:

- اقرار السياسة على أعلى مستوى في الحكومة الوطنية (رئاسة الوزراء) وإطلاق حملة وطنية لزيادة الوعي المجتمعي وفهم ودعم السياسة (مع شمول الشباب والنساء).
- المضي باللامركزية وتعزيز التخطيط وإقراره كأداة رئيسية نحو تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.
- إنشاء الهيكل الحكومي والإداري الموصوف في السياسة - على وجه التحديد إنشاء لجنة التحضر الوطنية - التي ستشرف على تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية وتتولى مسؤولية إنشاء المنصة، وإنشاء/ تمويل مراكز الابتكار والتصميم المجتمعية على مستوى المجتمع.

٢. الشروع في عدد من المشاريع الموضعية في ثلاثة مجالات أساسية لتنفيذ السياسة:

- خطط الأحياء (ذات الأساس المجتمعي)
- الزراعة والسياحة
- النقل عام
- تُحدث كل مبادرة من هذه المبادرات فرقًا فوريًا وواضحًا على أرض الواقع وتساهم بشكل فعال في زيادة الوعي وزيادة مشاركة وفهم المجتمع
- تعتبر هذه جميعها مفتاحية لتحقيق أهداف التحضر الستة المحددة في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية (البيئة وإدارة المياه، الإقتصاد والإزدهار، أنماط التنمية الحضرية، المعيشة وجودة الحياة، التنقل والترابط، الحوكمة والإدارة)
- تعمل المشاريع الموضعية على حدة أو معاً كمكان وفرصة لتطوير الأدوات، النماذج، المعايير، آليات التمويل والإطار التنظيمي للتنفيذ المستمر من خلال الخطط، المشاريع، البرامج وتطوير البنية التحتية. وعلى وجه التحديد:

ـ ستتعامل خطط الأحياء المجتمعية مع التحضر من خلال إعادة تطوير المناطق الحضرية القائمة، وتكثيف الضواحي والحضر (Urban Infill)، والنمو في المناطق الريفية. وستقوم بما يلي:

» اعتماد الحي القابل للمشي باعتباره وحدة التخطيط المجتمعي
» بناء القدرات المحلية من خلال تطوير وتنفيذ الخطة
» جمع الحكومة، المجتمع، ممثلي مهنة التخطيط، الممارسين وممثلي الأكاديميا معًا للتعلم من خلال العمل وتعزيز التخطيط كمهنة، ممارسة، علم وبحث
» تثبيت أن التطوير/ إعادة التطوير يحدث ويبنى حول الموارد الطبيعية الهامة والأصول الثقافية والنقل العام
» إنتاج نموذج لتخطيط الأحياء (كوسيلة لتنفيذ جميع مجالات السياسة الستة)
» إنشاء مراكز ابتكار وتصميم مجتمعية محلية

ـ اختيرت الزراعة والسياحة عن قصد كمشاريع موضعية محددة كونها على تقاطع الأضرار التي سببها التحضر مع الإمكانيات القائمة وكذلك الوعد (وعد السياسة الحضرية) بتحديد مستقبل التحضر في الأردن بطريقة خلاقة. فهما يمسان قضايا رئيسية في كل من مجالات السياسة الستة.

الزراعة والسياحة تعود على الأصول الطبيعية والتاريخية والثقافية التي يجب حمايتها واستعادتها، فهما يحددان المكان الذي يجب أن يحدث فيه النمو أو إعادة التطوير والشكل الذي ينبغي أن يتخذه. كما أنهما يفيدان الاقتصاد، المنعة - الأمن الغذائي والاستدامة على المدى البعيد.

ـ يجب الاهتمام بالنقل العام بصورة عاجلة. فهو يمثل نقلة نوعية كبيرة في شكل التحضر المبني على استعمال السيارات، وذو مقدرة تحويلية في المناطق الحضرية والريفية والضواحي. سيكون للنقل أثرا إيجابيا على:

» البيئة: يلعب دورًا رئيسيًا في مواجهة تغير المناخ،
» جودة الحياة والصحة: خاصة عند دمجه مع شبكات النقل النشطة
» الاقتصاد: يحسن الوصول إلى فرص التعليم والعمل،

ويفيد اقتصادات الأسر مقارنة مع السيارة الخاصة
» المساواة: خاصة للنساء والشباب، وغيرهم مِمَن هم في وضع ضعيف/ ناقص التمثيل
» شكل النمو: كون الشكل الحالي غير مستدام.
» ثبت أن بناء المجتمعات حول النقل العام هو من أكثر دروس (التخطيط الحضري) أهميةوالتي انبثقت عن القرن العشرين. النقل العام تحويلي (يحدث نقلة نوعية كبيرة). هو يتطلب سلطة نقل وطنية ملتزمة، مفوضة، متجاوبة ومتعاونة للارتقاء به. يجب أن يكون مرئيا على الأرض، متاحا للجميع وذو جودة عالية حتى يصبح مجديا ومدعوما كخيار أول للتنقل.

٣. مراجعة وتطوير القوانين، المعايير والأهداف المتعلقة بالخطط، المشاريع الحكومية والخاصة والشراكات، وتطوير البنية التحتية العامة عبر الوزارات والقطاعات.

في هذه المرحلة من التنفيذ، سوف ينصب الاهتمام على تغير المناخ والإسكان والمياه بالإضافة إلى (و/ أو بالتزامن مع) مجالات المشاريع الموضعية الثلاث (خطط الأحياء، الزراعة والسياحة والنقل العام)

- وضع إجراءات عملية، آليات، أدوات ومسؤولية لمراجعة القوانين، المعايير والصلاحيات الحالية ووضع قوانين، معايير وصلاحيات جديدة متعلقة بالزراعة والسياحة، النقل العام، الإسكان، المياه وتغير المناخ. بالإضافة إلى المساهمة في التنفيذ الفعال للعديد من سياسات السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، ستكون هذه المبادرة جزء هام من المنصة من أجل التنفيذ المستمر.
- وضع، مراجعة واعتماد عملية (عمليات) لتطوير البنية التحتية وخطط الأحياء والمشاريع (الحكومية والخاصة والشراكة) – فيما يخص مراحل تطوير الموقع/ الفكرة، تصميم المشروع والموافقة الرسمية على البناء. يعد وضع عمليات واضحة، متسقة، مفتوحة ضمن فترات زمنية مناسبة أمرًا مهمًا لتحقيق اللامركزية في صنع القرار، تعزيز مصداقية السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، وترسيخ تشريعا وطنيا للتخطيط المجتمعي (أي أن يصبح مطلوبا رسميا).
- تطوير أنظمة/استراتيجيات لتمويل متسق، موثوق، ومستمر للحكومات/ البلديات المحلية مما يتيح الاستمرارية في تنفيذ الخطط، بناء القدرات، البنية التحتية، الشوارع والتحسينات التي تصنع المكان.

ينبغي استكشاف الفرص في:

- السماح للحكومات المحلية بفرض، تحصيل أو المشاركة في الرسوم الخاصة بمشاريع التطوير، الضرائب على الممتلكات والأعمال، الضرائب على الأراضي الحضرية القابلة للنمو، والضرائب على المباني غير المأهولة.
- أنظمة العلاوات (بمعنى السماح بتطوير مساحات أو ارتفاعات أكبر من الحد المسموح به) مقابل المساهمة في تطوير/ تحسين البنية التحتية العامة.
- ضرائب القيمة المضافة المتعلقة بإعادة التنظيم (تحديث تشريعات التنظيم لموقع معين) - تنطبق على التطوير الموجه نحو النقل العام.
- تقاسم التكاليف واتفاقيات الشراكة على مستويات حكومية مختلفة.

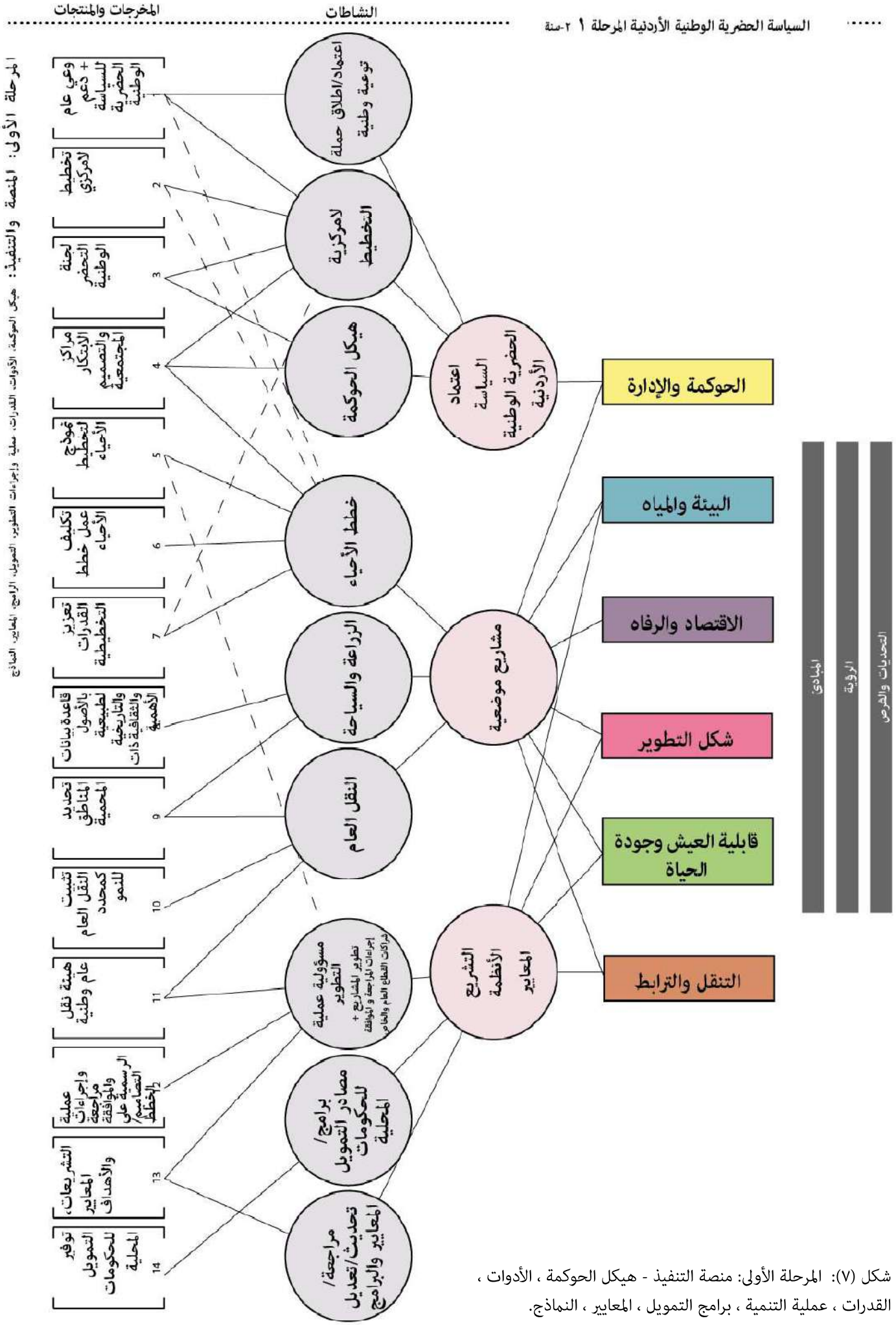

شكل (٧): المرحلة الأولى: منصة التنفيذ - هيكل الحوكمة ، الأدوات ، القدرات ، عملية التنمية ، برامج التمويل ، المعايير ، النماذج.

شارع الرينبو ، عمان ، الأردن ©UN-Habitat (٢٠٢٢)

جدول (1): منصة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية

نتائج المنصة (الأدوات/ العملية/الهياكل/المعايير)	السياسات المنفذة	الهدف (كقاعدة ل ...)	النشاط (كيفية التنفيذ)
توعية مجتمعية واسعة ودعم للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية	ـ جعل السياسة الحضرية الوطنية الأردنية ملموسة وملهمة ـ المشاركة المجتمعية ـ حكومة منفتحة وتخضع للمساءلة	٢,٣	ـ اعتماد السياسة الحضرية الوطنية الأردنية على أعلى مستوى (رئاسة الوزراء) ـ إطلاق حملة إعلامية وتوعوية وطنية للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية ـ بدء المشاركة المجتمعية في المشاريع الموضعية (خطط الأحياء والزراعة والسياحة والنقل العام) ـ إنشاء مراكز ابتكار وتصميم مجتمعية محلية لضمان الرؤية المحلية المستمرة للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية
التخطيط اللامركزي	ـ المسؤولية والسلطة المحلية لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية من خلال التخطيط	٢,٦	ـ استكمال الجهود الجارية حاليًا لتغيير هيكل الحوكمة وإنشاء إطار عمل لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية على المستوى المحلي ـ بناء المشاريع الموضعية
لجنة التحضر الوطنية	ـ هيكل وطني لإدارة وتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية	٣,٦	ـ تأسيس وتمويل (اللجنة الوطنية للتحضر) للإشراف على تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية وتوجيهها وتنسيقها
مراكز التصميم والابتكار المجتمعية	ـ جعل السياسة الحضرية الوطنية الأردنية والتخطيط مرئيا محليًا ـ تشجيع المشاركة والتخطيط المجتمعيين ـ بناء القدرات ـ متابعة الأداء (لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية + تغير المناخ)	٤,٦ /٤,٢ /٢,٣	ـ تأسيس مراكز تصميم وابتكار مجتمعية - كعمليات كواجهة محلية (بالتزامن مع إعداد خطط الحي)
نموذج لتخطيط الأحياء	ـ توفير عملية/صيغة نموذجية للخطط المحلية	١,٣ / ٢,٣ /١,٤ /٢,٤ ٥,٤	ـ وضع نموذج بالتزامن مع خطط الأحياء - المشاريع الموضعية
تكليف وضع خطط الأحياء	ـ تطوير خطط محلية استباقية لاغتنام الفرص التي تأتي من التحضر ـ تلقي التمويل والدعم الوطني للبنية التحتية المحلية/الخدمات/الحوكمة (لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية)	١,٣ /٢,٤ /٢,٦	ـ التشجيع الوطني والدعم لخطط الأحياء من خلال ▪ التمويل ▪ بناء القدرات ▪ تنمية مشاريع الأعمال المجتمعية
تعزيز التخطيط	ـ وضع خطط فعالة ـ بناء القدرات ـ اقرار مهنة التخطيط كمهنة أصلية وليست فرع من مهنة أخرى (كالهندسة او العمارة) ـ تحسين ممارسة وتعليم وبحوث التخطيط	١,٦	ـ استخدام المشاريع الموضعية كأساس ل ▪ بناء القدرات ▪ التطوير التعاوني، التشريعات والقوانين المتعلقة بتطوير التخطيط كممارسة وبحث تعليمي مهني متميز

نتائج المنصة (الأدوات/ العملية/الهياكل/المعايير)	السياسات المنفذة	الهدف (كقاعدة ل ...)	النشاط (كيفية التنفيذ)
قاعدة بيانات للأصول الطبيعية والتاريخية والثقافية الهامة	ـ إنشاء مناطق تنمية/إعادة تطوير محتملة ـ تحديد الأصول الوطنية التي تحتاج إلى إقرار أو استعادة أو تنشيط	١,١ /٢,١	ـ استعراض، مراجعة، توحيد، تحديد ورقمنة الممتلكات الوطنية - كأساس للتخطيط
مجالات المشاريع ذات الأهمية الوطنية والمحلية	ـ تحديد مكان حدوث التطوير والنمط الذي من الممكن أن يتخذه	١,١ /٢,١ /٥,٢	ـ تشريع، وضع برامج، تقديم حوافز للاستفادة من الأصول الطبيعية، التاريخية والثقافية بما في ذلك المشاريع الموضعية الخاصة بالزراعة والسياحة كالحدائق المجتمعية
النقل العام كمحدد للنمو	ـ تطوير فكرة + استراتيجية لبناء نظام نقل عام وطني يحدد نمط وموقع وشكل التحضر ويبني على فوائده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية	٣,٤/ ٤,٤	استخدام المشاريع الموضعية كفرصة ل: ـ وضع الفكرة التصميمية لبناء الوعي المجتمعي حول النقل العام ودعمه ـ ابراز (عرض على الواقع) وتقدير فوائد النقل العام خاصة فيما يتعلق بـ ■ النمو في جميع أنحاء الأردن بما في ذلك المناطق الريفية ■ حماية الأماكن الطبيعية التاريخية والثقافية ■ تغير المناخ ■ جودة الصحة/النقل النشط ■ المساواة في السكن ميسور التكلفة، والتنقل للشباب وكبار السن و النساء وذوي الاحتياجات الخاصة ■ التنمية الاقتصادية من خلال ربط الناس بالعمل وجذب المزيد من الأعمال والسياحة
هيئة وطنية للنقل العام	ـ تطوير، إدارة وتنفيذ النقل العام كأولوية عبر الحدود الطبيعية والإدارية والاجتماعية	٣,٤/ ١,٥	ـ إنشاء هيئة وطنية لتطوير، تأسيس وتشغيل شبكة نقل عام متكاملة على الصعيد الوطني كخيار أول وأفضل للجميع
عملية المراجعة واعتماد الخطط والمشاريع	ـ وضع ومراجعة واعتماد الخطط والمشاريع هو الوسيلة الأساسية لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية	١,٦	ـ وضع عمليات لتطوير، مراجعة واعتماد الخطط المحلية، البنية التحتية ومشاريع تنمية القطاع الخاص بالتزامن مع تعزيز التخطيط، اللامركزية، بناء القدرات المحلية والمشاريع الموضعية لتخطيط الأحياء)
القوانين التنظيمية والمعايير والأهداف لسياسات محددة (عبر الوزارات)	ـ معايير أساسية منتظمة تتعلق بكل مجال من مجالات السياسة الحضرية الوطنية	٣,٦/ ٤,١/ ١,٢ /٢,٢ /٣,٢ /٣,٣ /٢,٤ /٣,٥	ـ تعمل المشاريع الموضعية كأساس لتوحيد المعايير الحالية - وضع/اختبار التغييرات عليها (يشمل ذلك زيادة معايير قائمة على الأداء
تمويل الحكومة المحلية	ـ تعزيز الاستقلالية المحلية والمنعة ـ تعمل كقاعدة لصناعة الأماكن (placemaking)	٢,٦	ـ ستقوم لجنة التحضر الوطنية بمراجعة وتحديد آليات التمويل المنتظمة (التشريع) للحكومات البلدية لتتولى دورًا قياديا في ضبط مشاريع التطوير وتنفيذ للسياسة الحضرية الوطنية على المستوى المحلي ـ يشمل تمويل مراكز التصميم والابتكار المجتمعي

المرحلة الثانية - التنفيذ المستمر

يعتمد التنفيذ المستمر على المنصة التي تم تأسيسها في المرحلة الأولى - والتي توفر الأدوات، النماذج، الإجراءات، والمعايير وهياكل الحوكمة ذات الصلة لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية بصورة فعالة وتعاونية. يتكون التنفيذ المستمر من ثلاثة أجزاء:

١. **ثلاث خطوات كبرى تركز على تنفيذ:**
- التكليف بخطط الأحياء
- تنمية الزراعة والسياحة
- تطوير النقل العام

تعتبر هذه الخطوات تأسيسية وتحويلية وتتطلب اهتمامًا فوريًا ومستمرا.

٢. **البنية التحتية العامة والبرامج**
- البنية التحتية المادية والبرامج
- البنية التحتية الاجتماعية والبرامج

تعتبر هذه إلى حد كبير مسؤولية القطاع العام. وهي تضع إطارًا للتطوير من قبل القطاع الخاص.

٣. **توفر جميع مشاريع التنمية في القطاعين الخاص والعام فرصة لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية من الفكرة إلى البناء إلى التشغيل. لا يمكن إدارة ومراقبة مثل هذه المشاريع إلا على المستوى المحليم ع مراجعة من قبل لجنة التحضر الوطنية.**

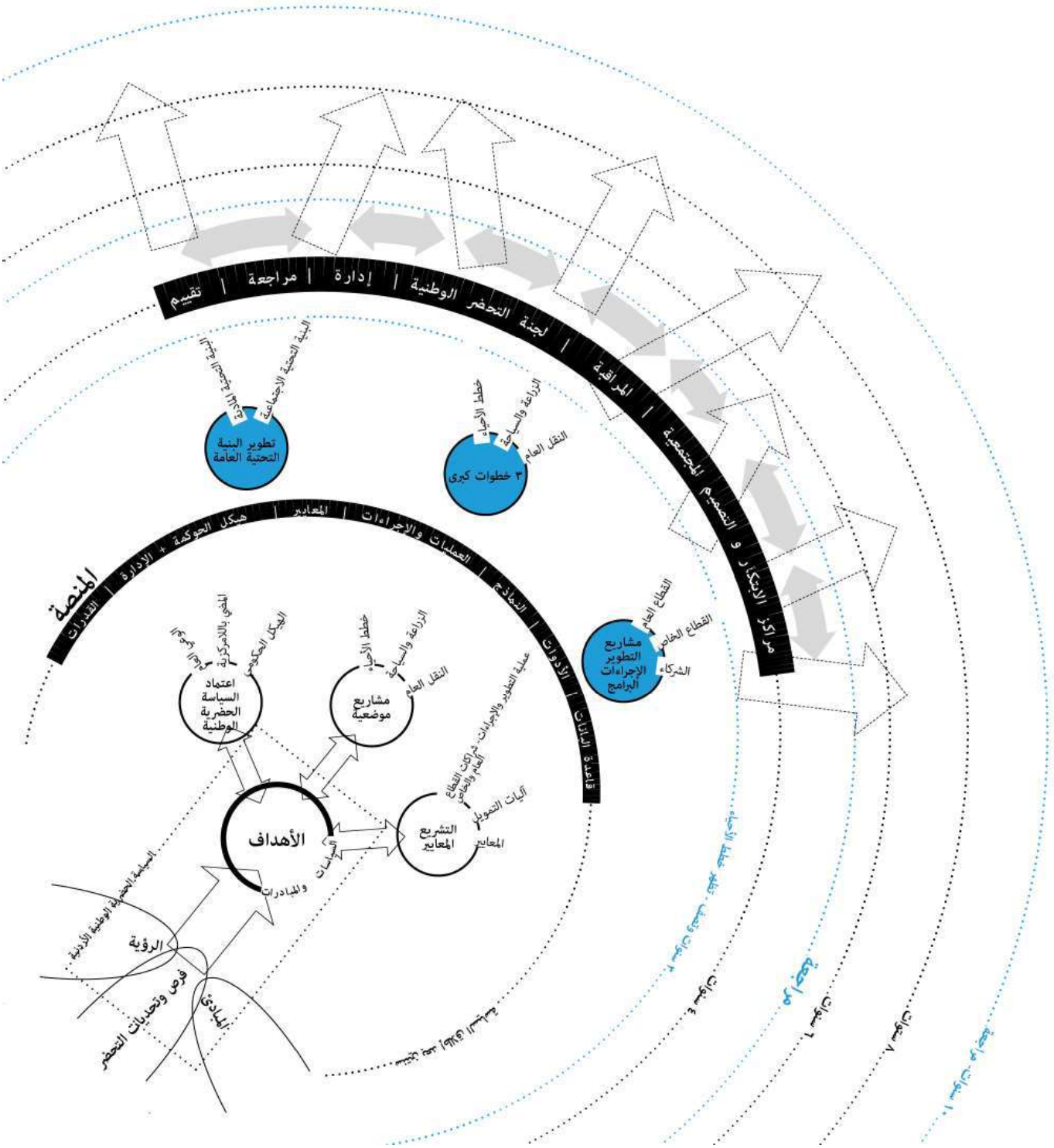

شكل (٨): مرحلة الثانية: التنفيذ المستمر

١. ثلاث خطوات كبرى تركز على تنفيذ

- التكليف بخطط الأحياء
- تنمية الزراعة والسياحة
- تطوير النقل العام

جميع الخطوات الثلاثة تتوافق مع، ويتم تمكينها عن طريق المنصة التي تم إنشاؤها في المرحلة الأولى من التنفيذ. كما أنها تمثل تحولا كبيرا عن الوضع الحالي في الأردن. الخطوات الثلاث جميعها تحتاج إلى اهتمام مباشر في جميع أنحاء المملكة، وتساهم جميعها بشكل كبير في تنفيذ كافة مجالات السياسة الستة. ستتولى لجنة التحضر الوطنية مسؤولية واسعة في دفع الخطوات الثلاث الكبرى.

شكل (٩): الثلاث خطوات الكبرى

■ التكليف بخطط الأحياء

خطط الأحياء ذات الأساس المجتمعي هي الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

تزيد المنصة من وعي الجمهور وإدراكه للتخطيط، وتؤسس هيكل حوكمة، وتعزز المهنة، وتبني القدرات وتقدم نموذجا للتخطيط ذو الأساس المجتمعي.

يعتبر التكليف بخطط الأحياء أمرا ضروريا لتنفيذ السياسة الحضرية في الأردن. لضمان وجود إقبال في جميع أنحاء البلاد، يمكن ان يرتبط التكليف بحوافز ودعم للحكومة المحلية من خلال التمويل المشترك، تنمية القدرات والالتزام بإنشاء مراكز تصميم وابتكار مجتمعية محلية.

■ تنمية الزراعة والسياحة

الزراعة والسياحة ليستا مجرد قطاعيْن مهمين في الاقتصاد الأردني وذوات إمكانيات عالية للنمو والازدهار من خلال التحضر الاستباقي. إنهم ، والأهم من ذلك، يمثلان أصلين أساسيين من الأصول الوطنية: الموارد الطبيعية (الأرض، المياه، النباتات، أشعة الشمس)، والموارد التاريخية، الأثرية، والثقافية المتجذرة والتي تربط الأردن بأوائل المستوطنات البشرية وقصة الحضارة. على مدى السنوات الثمانين الماضية، جاء التحضر في الأردن وفي كثير من الحالات على حساب خسارة الأصول الطبيعية والتاريخية/الثقافية. توفر السياسة الحضرية الآن فرصة لحماية، استرجاع، والاحتفاء بهذه الخصائص التي تتميز بها الأردن. يجب تحديد وتوثيق (على خرائط) الأصول الطبيعية والتاريخية/الثقافية، والإقرار بأنها

الأصول والمحددات التي يتمحور حولها تخطيط الأحياء الجديدة. وعلى نحو مشابه، يجب أن يكون إعادة تطوير المناطق الحضرية القائمة بمثابة فرصة لتعافي واسترجاع الموارد.

تعرّف وتحدد المنصة هذه الموارد، وتوثقها على خرائط وتوفر قاعدة بيانات ترسم حدودًا للمناطق القابلة للنمو/ إعادة التطوير. يعتبر هذا التوثيق عنصرا مهما وأساسا للتخطيط الاستباقي للأحياء. فهو يتوائم مع، يكمل، ويضيف الأولوية والزخم للاستراتيجيات الوطنية الحالية بشأن الزراعة والسياحة: الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ٢٠١٦-٢٠٢٥ والاستراتيجية الوطنية للسياحة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

تضع السياسة الحضرية الوطنية الأردنية الزراعة والسياحة في مرتبة أعلى من كونها مجرد محركات للاقتصاد. يجب ان تعتبر مرتكزات تُبنى حولها المجتمعات. فهما لا يدوران حول التنمية الاقتصادية فقط، ولكنهما حقيقة مرتبطان بالتنمية المجتمعية. فهما يحددان مكان التنمية، الشكل الذي تتخذه، يوفران وظائف محلية، يجذبان مشاريع جديدة، معنيان بالأمن الغذائي والمائي، ويدعمان تغير المناخ وجودة الحياة.

المدينة الخضراء هي أيضًا منطقة جذب سياحي بطبيعتها. تعمل مناطق الجذب السياحي أيضًا كفراغات مفتوحة، أماكن للتجمعات المحلية، وتتيح فرصا لتوفير بنية تحتية وخدمات محلية جديدة أفضل لجميع السكان.

■ تطوير النقل العام

على مدار الثمانين عامًا الماضية، تمحور التحضر حول الطرق، الطرق السريعة والشوارع التي تتسع لأعداد متزايدة من حركة السير. خلال تلك الفترة، أصبحت الشوارع معابر للتنقل ومواقف للسيارات. غذّت الثورة الصناعية النمو الحضري حيث فصلت المنزل عن العمل، أحدثت التمدد العشوائي قليل الكثافة، ازدحامات، تدني جودة وجاذبية وسط المدن والشوارع العامة الرئيسية (main streets). كما أثرت على أنماط التنمية الحضرية، جودة الحياة، وخلقت عدم مساواة خاصة في المدن مثل عمان التي نمت بسرعة دون الاستثمار في النقل العام - كأنظمة مترو الأنفاق أو شبكة قطارات للتنقل اليومي.

وقد أصبح معلوما الآن في الأردن وحول العالم أن المدينة المعتمدة على السيارات ليست مستدامة، فهي تساهم في تغير المناخ، تؤثر على صحتنا وعلى الرفاه الاقتصادي للأفراد والازدهار الوطني. كما تؤثر على المساحات العامة وعلى الرفاه الاجتماعي. هناك حاجة ماسة للتغيير، ومع التغييرات التكنولوجية الحالية أصبح ذلك ممكنًا. فالنقلة التحويلية هي إنشاء مجتمعات قابلة للمشي معتمدة على نفسها حول النقل العام الذي يربط بين الإنسان والأماكن والموارد.

النقل العام نقلة تحويلية مفتاحية تساعد على إعادة تطوير الشوارع الحضرية، وتكثيف الضواحي حول الأحياء الحضرية والمناطق الريفية لتصبح مناطق حيوية. كما أنه يربط الشباب، كبار السن، الفقراء، ذوي الاحتياجات الخاصة، اللاجئين بالخدمات والوظائف في كافة أنحاء البلاد.

يعتبر الاستثمار الحكومي في النقل العام أمرا ضروريا وله العديد من الفوائد. ويجب أن يسبق التحضر. كما يجب أن نخطط حول ومع النقل العام.

ستقوم هيئة وطنية للنقل العام بقيادة هذه المبادرة.

٢. البنية التحتية العامة وتطوير البرامج

يشمل تطوير البنية التحتية العامة والبرامج ما يلي:

- البنية التحتية المادية والبرامج مثل: المساحات المفتوحة، النقل والخدمات اللوجستية، أنماط الشوارع، المياه، الطاقة، المرافق، التراث، الموارد الطبيعية والإسكان.

- البنية التحتية الاجتماعية والبرامج مثل: التعليم، والتدريب/ بناء القدرات/ريادة الأعمال، الرعاية، الصحة، الرعاية المنزلية، الخدمات الاجتماعية، العدالة، أنظمة الغذاء وتغير المناخ.

يجب أن يشرح تطوير وبناء كل عنصر من عناصر البنية التحتية العامة أو البرنامج (على أرض الواقع) كيفية تنفيذ مجالات من السياسة الحضرية الوطنية، وأن يبين أنه ما بعد تلبية الاحتياجات الحالية كيف يسهم وبشكل استباقي يفسح المجال للنمو المستقبلي ويشكله بصورة فعالة. تتطلب خطط البنية التحتية مدخلات من المجتمع (المجتمعات) المضيفة وجميع مستويات الحكومة المتأثرة بذلك. في العادة تقوم الحكومة الوطنية بتمويل تطوير البنية التحتية. قد يتم البناء من خلال اتفاقية (اتفاقيات) متعددة المستويات لتشارك التكلفة أو من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص المجتمع (Public Private People Partnerships).

٣. تطوير كل المشاريع والبرامج والإجراءات العملية في:

- القطاع العام: (كالمباني الحكومية، الشوارع، صناعة الأماكن، الواجهات المائية، والإنترنت عالية السرعة)
- القطاع الخاص: (كمقترحات/ خطط تطوير المواقع والمباني/ الاستخدامات)
- الشراكة: (كالخدمات، الإسكان، التطويرات العامة، والمشاريع الكبيرة ذات الاستعمالات المختلطة والتطوير الموجه نحو النقل العام)

ينبغي أن يوضح كل مشروع في كل قطاع، من تخطيط الموقع إلى وضع الفكرة التصميمية، ومن التصميم إلى البناء، كيفية تنفيذه لجميع سياسات التحضر ذات الصلة في كل مرحلة من تطويره إلى البناء والتشغيل.

خلال جميع اعمال التطوير والموافقات الرسمية، يجب أن تكون المشاريع متاحة للمجتمع في المراكز المجتمعية المحلية للتصميم والابتكار. كما ويجب إعطاء الفرص لمساهمة المجتمع كجزء من عملية المراجعة والموافقة الرسمية المقررة.

يتم اتخاذ القرارات بشأن مشاريع التطوير الحضري على المستوى المحلي وقد تخضع للمراجعة أو الاستئناف على مستوى البلديات أو المحافظات أو المستوى الوطني.

تعتمد عملية تنفيذ سياسات التحضر خلال كل مشروع على خطط الأحياء، القدرة على التخطيط المحلي والمجتمع الواعي والمشارك.

هذه هي المكونات التي ينبغي ان تحدثها المنصة.

عمان ، الأردن ©UN-Habitat (٢٠٢٢)

المراقبة والتقييم

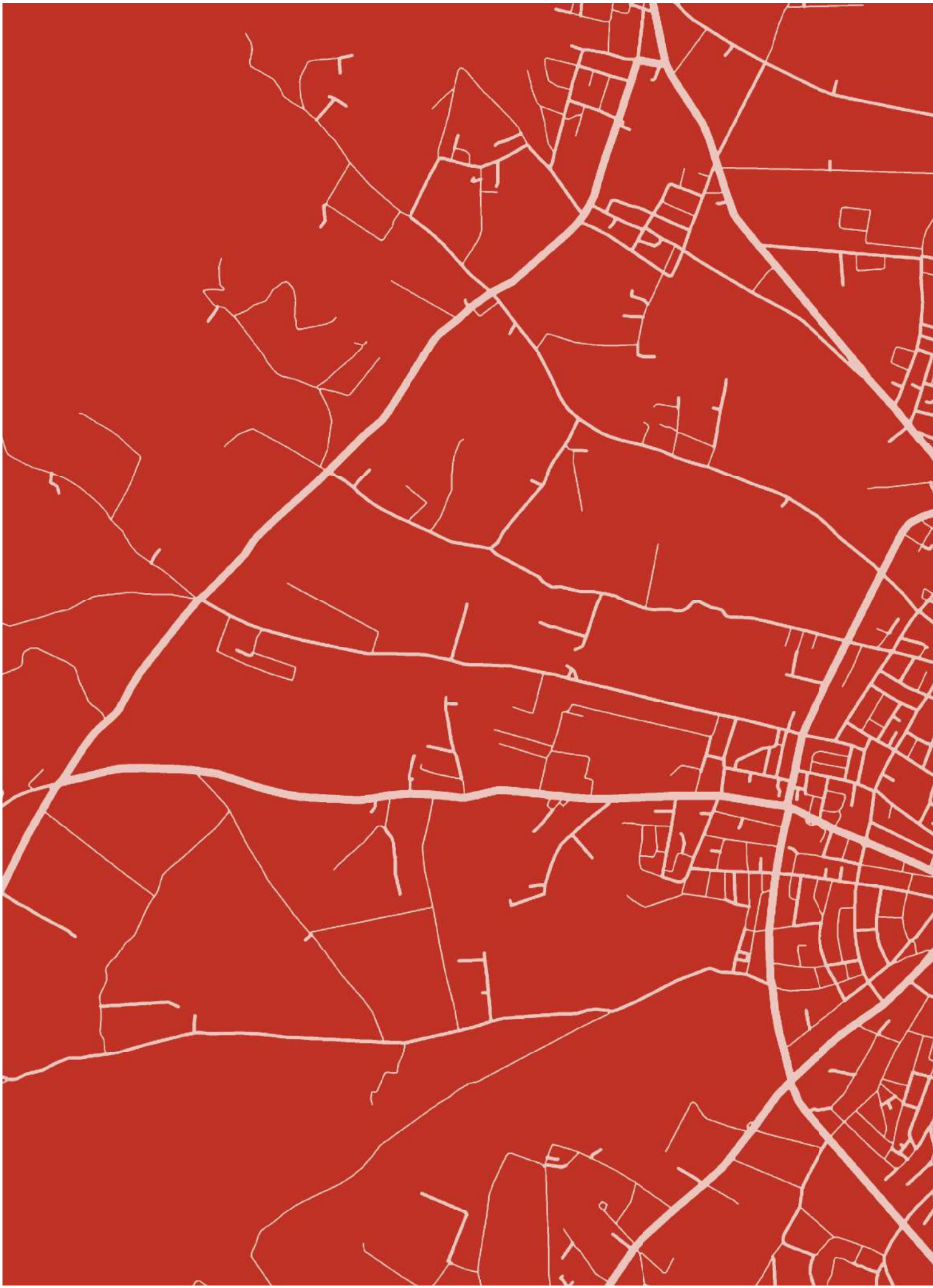

٦. المراقبة والتقييم

السياسات الحضرية الوطنية هي أدوات لدعم الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١١ بشأن المدن والمجتمعات المستدامة، وهي عابرة للقطاعات بطبيعتها وترتبط بأهداف التنمية المستدامة الأخرى. يتطلب تحقيق أهداف السياسة الحضرية الوطنية الأردنية إطار عمل تقييم ومراقبة سليم من أجل تحليل وتقييم مناسبين.

المراقبة والتقييم هي المرحلة الأخيرة من مشروع السياسة الحضرية الوطنية الأردنية في الأردن. في حين أنها تأتي بعد مرحلة التنفيذ، فإن العديد من جوانب المراقبة والتقييم متشابكة وقد تتولد في جميع المراحل.

المراقبة هي عملية مستمرة لمعرفة التقدم الذي تم إحرازه في الأنشطة المخطط لها. فهي توفر معلومات (مقاييس) عن التقدم أو التأخير في الأنشطة المتعلقة بالأهداف.

التقييم من ناحية أخرى، هو فحص منهجي وموضوعي يتعلق بأهمية، فعالية، كفاءة، وتأثير الأنشطة في ظل الأهداف المحددة. توفر المعلومات المستمدة من المراقبة النظامية أيضًا مدخلات مهمة للتقييم*.

المراجعة، في سياق السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، تشير إلى الفحص الدوري للسياسة (المحتوى) ومراجعة السياسات حسب الضرورة بناءً على أي اتجاهات سياسية جديدة متضمنة في الخطط الوطنية الأخرى، الخطط المحلية، الظروف الجديدة أو القضايا المستجدة، و/ أو النتائج والتغذية الراجعة حول تقييم السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. تعد المشاركة العامة أمرًا أساسيا في عملية المراجعة ويجب أن تساعد في استحضار أي مسائل ذات صلة أو تم التغاضي عنها سابقًا.

تتطلب المراقبة والتقييم وضع إطار للعمل، وضع قياسات أساس، تحديد المخرجات المستهدفة، المؤشرات الرئيسية، ومعايير الأداء الأخرى.

يتم وضع إطار عمل للمراقبة والتقييم بالتزامن مع المرحلة الأولى من التنفيذ (منصة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية). تكون الأنشطة خلال أول عامين من التنفيذ مترابطة ومتداخلة. فهي تتضمن تطوير خطط للأحياء، أفكار شاملة لشبكة ونظام النقل العام، النهوض بالزراعة والسياحة، وتطوير/ تحديث/مراجعة/ التحقق من الأنظمة والمعايير اللازمة لترجمة السياسات والأهداف عالية المستوى على أرض الواقع. تُحدث المشاريع الموضعية فرقًا على أرض الواقع وتساعد في تحديد والتحقق من التدابير والمؤشرات المناسبة اللازمة لمراقبة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. من المهم التأكيد (مرة أخرى) على أن السياسة الحضرية الوطنية الأردنية هي إطار عمل من السياسات لتطوير الخطط كأداة رئيسية للتنفيذ. وهذا يعني أن كافة الخطط والمشاريع والمبادرات على جميع المستويات يجب أن تجسد المصالح والأولويات الوطنية المحددة في كافة جوانب السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

هناك مستويان للمراقبة والتقييم:

- **المستوى الوطني:** تراقب لجنة التحضر الوطنية تنفيذ السياسة الحضرية وتصدر تقريرًا سنويًا. تقوم لجنة التحضر الوطنية بتقييم التقدم المحرز من حيث: الأرقام والمعايير، ومن حيث الأثار بالنسبة إلى المؤشرات الموضوعة.

- **على المستوى المحلي:** تقوم مراكز التصميم والابتكار المجتمعية بمراقبة ونشر التقدم بشكل متواصل. فهي موطن «لوحات العدادات (dashboards)» (ماديا وافتراضيًا) وتصبح أماكن لمشاركة وعرض المعلومات. ويتم في هذه المراكز عرض المؤشرات على المستويات المحلية والعليا. والقصد أيضًا إنشاء شبكة مراكز تصميم مجتمعية لتبادل المعرفة والخبرات.

هناك طرق مختلفة لمشاركة معلومات الأداء من خلال مراقبة

* مراقبة وتقييم السياسة الحضرية الوطنية: دليل. تم النشر بواسطة موئل الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ٢٠٢٠

السياسة الحضرية الوطنية:

- اجتماعات خبراء وأصحاب المصلحة دورية
- قنوات الاتصال الرسمية للحكومة (مثل النشرات)
- تجمعات المواطنين التشاركية والدورية (كمنتدى حضري وطني، حيث يجتمع أصحاب المصلحة للتعبير عن آرائهم حول وضع المدن والتطور الحضري و
- المنصات الإلكترونية (استخدام «لوحات عدادات» التفاعلية للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية).

تقييم السياسة الحضرية الوطنية الأردنية

ينطبق التقييم جزئيًا على محتوى السياسة الحضرية الوطنية (ما قبل التنفيذ). ينبغي أن توضح السياسة الحضرية الوطنية الأردنية أهدافها ونهجها في التنفيذ، والأساس المنطقي لتدخلها وأهدافها الأساسية. تم إجراء هذا التقييم رسميًا حيث تم تكليف مستشارين مستقلين بمراجعة المسودة الأولى لصياغة تقرير السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، وجزئيًا من خلال إشراك مستشارين في وضع أدلة لدمج الإسكان والنقل والتطور الاقتصادي المحلي. تمت مراجعة تقرير الصياغة وفقًا للتوصيات.

ينطبق التقييم أيضًا على التنفيذ (تقييم العملية): غالبا ما تعتمد كفاءة السياسة على تصميمها وتنفيذها. يتعلق الأمر بما إذا كان من الممكن تنفيذ السياسة كما هو مخطط لها، وما هي العوائق والمخاطر التي تواجه تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

في النهاية، الهدف من السياسة الحضرية الوطنية الأردنية إحداث تأثير إيجابي مقصود. يجب أن تحدث فرقا على الأرض. تقييم أثر السياسة: يقيس كفاءة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، وما إذا كان لها إنجازات وآثار مقصودة و/ أو غير مقصودة. وهذا يعني أن المراقبة والتقييم وسيلة لتحقيق غاية وليست غاية بحد ذاتها.

عموما، يجب أن يكون هناك مراجعة رسمية للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية كل ٥ سنوات، في حين تكون المراقبة مستمرة. من الممكن أن يتناول التقييم أيضًا سياسة محددة في أي وقت حسب ما يقتضي الأمر.

الارتباط بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

عمان هي إحدى تسع مدن دولية عالمية في مشروع «التعاون الاقاليمي لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية» - وهو مشروع تقوم بتنفيذه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). تم إطلاق هذا المشروع من عمان (شباط ٢٠٢١) ويأتي لدعم الحكومات الوطنية والمحلية لإعداد الاستراتيجيات وخطط العمل** نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يهدف المشروع إلى مواءمة السياسات المحلية مع السياسات الوطنية، بناء قدرات البلديات لخدمة مجتمعاتها، مواجهة التحديات الحضرية وتحديد أولويات أهداف التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتضمن ذلك إعداد مراجعة التقارير الوطنية الطوعية والتقارير الطوعية المحلية حول الإنجازات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأجندة الحضرية الجديدة. سيكون تقرير المراجعة الطوعية المحلية لعمّان هو الأول من نوعه في العالم العربي، ويتم إعداده بالتزامن مع مراجعة التقرير الوطني الطوعي.

هناك فرصة لإعداد إطار عمل لمراقبة وتقييم السياسة الحضرية الوطنية الأردنية بالتنسيق والتوافق مع الجهود الوطنية والمحلية لأغراض إعداد التقارير الطوعية. تلعب لجنة التحضر الوطنية (المستوى الوطني) ومراكز الابتكار والتصميم المجتمعي (المستوى المحلي) دورًا هاما في تسهيل جمع ومشاركة البيانات والمعلومات.

** لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا https://www.unescwa.org/

صنع التغيير

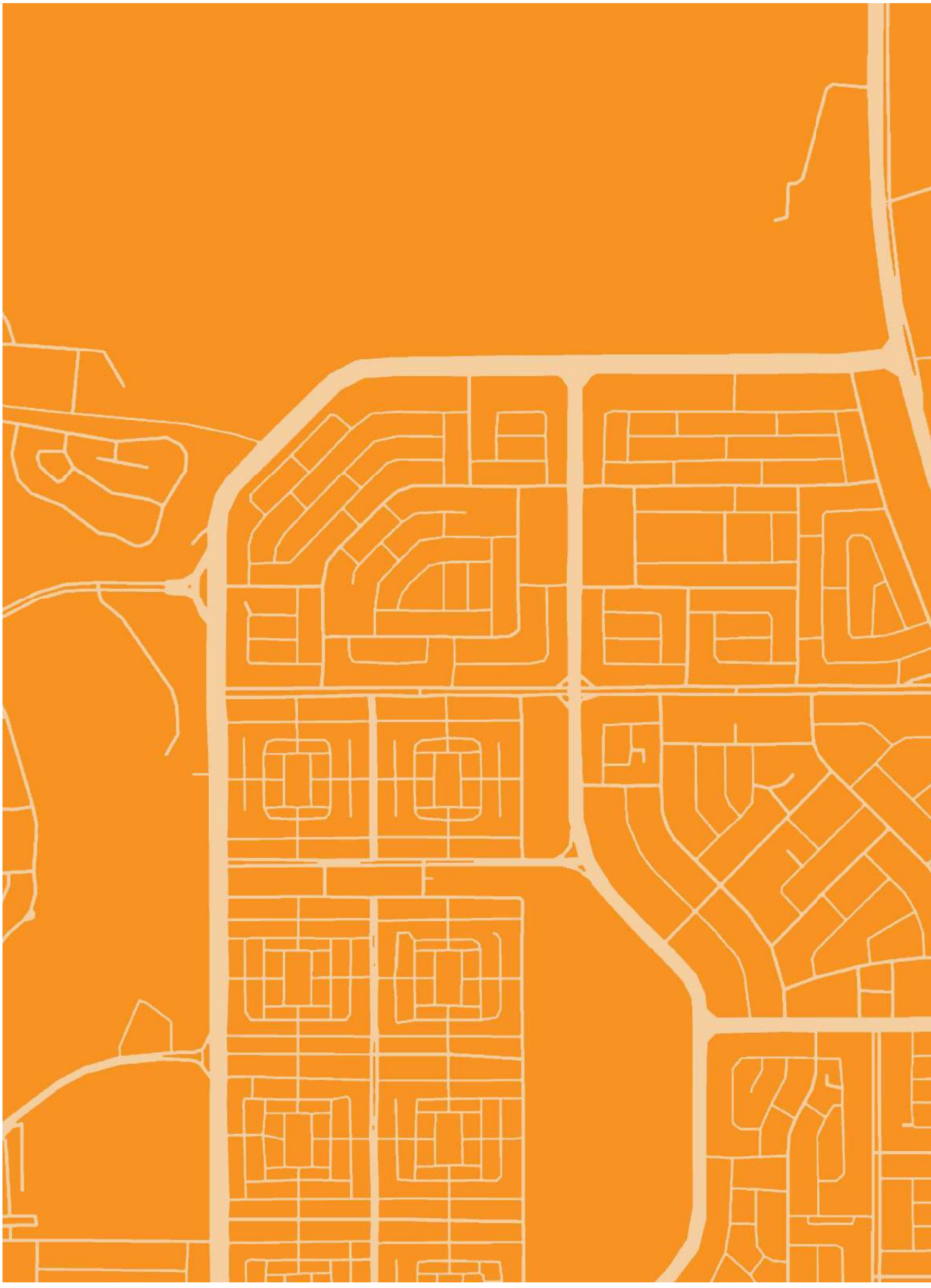

٧. صنع التغيير

تصف السياسة الحضرية الوطنية الأردنية تغييرا في كيف يجب أن يكون شكل التحضر وكيفية تحقيق هذا التغيير، بحيث يتم في الأماكن المناسبة، وبالشكل المناسب ليبني على إمكانيات الأردن، وتصف كيفية مواجهة التحديات والتأكد من عدم إغفال أحد.

تدرك استراتيجية التنفيذ أن أول عامين سوف يوظفان لبناء منصة أو أساس للتحضر الاستباقي المستمر. يعتمد إنشاء المنصة على تغيير في المسلك وطرق العمل في الحكومة (على جميع المستويات)، بالإضافة إلى ترتيبات تعاونية جديدة وتفاهم بين القطاع العام والقطاع الخاص والأفراد. تعد المشاركة والولاية المجتمعية عنصرا رئيسيًا في تحديد ما هو ممكن وكيفية تحقيقه.

في هذا السياق، تم تحديد ستة شروط لنجاح السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. تتطلب الشروط الاهتمام الفوري على أعلى مستوى.

شروط النجاح الستة

١. تبنّي السياسة الحضرية الوطنية الأردنية على أعلى مستوى (رئاسة الوزراء) ورفع وعي وادراك المجتمع في جميع أنحاء المملكة بأهميتها لمستقبل الاردن والفرق الذي من الممكن أن تحدثه في حياتهم.

- إطلاق حملة تواصل وطنية فورا لجعل السياسة الحضرية الوطنية الأردنية مرئية، سهلة الفهم وملهمة.
- الترويج لنسخة مدرسية/للشباب (طبعة خاصة) من السياسة الحضرية الوطنية الأردنية ليتم نشرها على نطاق واسع كجزء من المنهج الدراسي.
- إطلاق مشاريع توضيحية (٣ مجالات للمشاريع الموضعية) لتبين الفرق الذي تحدثه السياسة على أرض الواقع وكيفية مشاركة السكان المحليين واستفادتهم منها.

٢. المواءمة بين مهام وتكليفات وأولويات الوزارات والقطاعات الحكومية والأهداف السياسية للسياسة الحضرية الوطنية الأردنية

- تغيير طريقة عمل الحكومة بحيث تصبح عابرة للقطاعات بشكل أكبر، وتكون متعاونة على كافة المستويات وعبر الحدود القضائية (اللامركزية).
- تأسيس لجنة تحضر وطنية لإدارة، تنسيق، الاشراف على، رصد ومراجعة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية. العمل بصورة استراتيجية ضمن وبين الوزارات. الاقرار بأن كل سياسة، كل معيار، جميع برامج البنية التحتية العامة، ومشاريع التطوير (الحكومية، الخاصة والشراكات) من الممكن، بل ويجب تطويرها وتصميمها وتسليمها بحيث تؤثر على العديد من القطاعات والعديد من أهداف سياسة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

٣. تحقيق اللامركزية في التخطيط وتعزيز التخطيط، وإزالة الغموض عنه، وربطه بالإنسان بشكل قوي وبوضوح: كمهنة، عملية تعاونية/ تكاملية، مجال للدراسة والبحث وأداة استباقية أساسية لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.

- استخدام المشاريع الموضعية من أجل:
  - استكمال وتجربة وإرساء اللامركزية في التخطيط مع التركيز على خطط الأحياء.
  - اشراك المجتمع المحلي بفعالية في كل مرحلة من مراحل عملية التخطيط
  - تطوير نموذج ذو أساس مجتمعي لخطط الأحياء.
- استخدام خطط الأحياء كموضع لتعزيز التخطيط من خلال الجمع بين: الحكومة مع المخططين والممارسين والمعلمين والطلاب في مجال التخطيط، للمناقشة والعمل معا نحو إقرار التخطيط رسميًا/قانونيًا.

■ إنشاء مراكز تصميم وابتكار مجتمعية بالتزامن مع خطط الأحياء.

٤. إنشاء قاعدة بيانات للأصول الطبيعية والتاريخية والثقافية ذات الأهمية الوطنية بحيث تكون متاحة للجميع لمعرفة الحدود المكانية للتحضر بشكل استباقي.

■ بالتزامن مع المشاريع الموضعية للزراعة والسياحة - مراجعة وتحديد الأصول الطبيعية (البيئية/المائية)، التاريخية، الأثرية والثقافية ذات الأهمية الوطنية - لوضع قائمة وخرائط أساسية تحدد:

- المحميات
- مناطق التحضر المحتملة والأساسية للتحضر الاستباقي.

٥. العمل بها: تحقيق التغيير على أرض الواقع والتعلم بالممارسة - من خلال المشاريع الموضعية (المرحلة الأولى: التنفيذ - بناء المنصة)

■ على لجنة التحضر الوطنية أن تقوم بتنظيم، توفير التمويل المبدئي للمشاريع الموضعية وإدارتها- جنبًا إلى جنب مع مراكز التصميم والابتكار المجتمعية المحلية.

■ يعتمد نجاح السياسة الحضرية الوطنية الأردنية على الإظهار فورا (في أول عامين – قبل التنفيذ المستمر) الفرق الذي ستحدثه السياسة الحضرية الوطنية الأردنية على أرض الواقع.

■ تأسيس/إنشاء - مراكز ابتكار وتصميم مجتمعية بالتزامن مع خطط الأحياء كقاعدة محلية مستمرة لتنفيذ الخطة ورصد تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية الأردنية (من خلال لوحة العدادات).

٦. وضع الأفكار/النهج، الاجراءات والنماذج لإشراك الإنسان وتمكينهم بفعالية في تخطيط الأحياء (بما في ذلك النساء والشباب).

■ بناء الوعي والقدرات المحلية والتمكين باستمرار من خلال عملية تخطيط الأحياء من أجل:

- تخطيط وتنفيذ ومراقبة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية
- تعزيز الاقتصاد المحلي والمشاركة فيه
- تعزيز البنية التحتية العامة والمرافق العامة وتقديم الخدمات.

تبنّي السياسة الحضرية الوطنية الأردنية على أعلى مستوى

المواءمة بين مهام وتكليفات وأولويات الوزارات

تحقيق اللامركزية في التخطيط وتعزيز التخطيط

إنشاء قاعدة بيانات للأصول الطبيعية والتاريخية والثقافية ذات الأهمية الوطنية

تحقيق التغيير على أرض الواقع والتعلم بالممارسة

وضع الأفكار/النهج، الاجراءات والنماذج لإشراك الإنسان وتمكينهم بفعالية في تخطيط الأحياء

شكل (١٠): شروط النجاح الستة

ملاحظات ختامية

٨. ملاحظات ختامية

أصبح لدى المملكة الأردنية الآن ورسمياً سياسة حضرية وطنية. عبّر العديد من الخبراء عن آرائهم وأعربوا عن همومهم وآمالهم كمواطنين مسؤولين.

يجب أن تبقى السياسة الحضرية الوطنية الأردنية حية وأن تبقى ذات صلة وعلى دراية واطلاع على القضايا والأولويات المستجدة. إضافة إلى ذلك، من الضروري وجود تنسيق مستمر بين مستويات التخطيط المختلفة لضمان حماية المصالح الوطنية وتعزيزها على أرض الواقع، لا سيما على المستوى المحلي حيث يتم الوفاء بالالتزامات الدولية كمكافحة تغير المناخ، فالتغيير يتحقق من خلال خياراتنا اليومية والوسائل التي نختارها لتلبية احتياجاتنا اليومية.

إن وجود سياسة حضرية وطنية يعني أن لدينا الآن اتجاهًا جماعيًا لمعالجة قضايانا نحو المستقبل المنشود. لقد جمعتنا السياسة الحضرية الوطنية كأمة لنختار الطريقة التي يجب أن ننمو بها ونشكل مستقبلًا مشرقا. هذه هي الطريقة التي ستجعلنا نشعر بالفرح والجمال والخيرات التي تهبنا إياها هذه الأرض، ونضمن تمتع الأجيال القادمة بها. نقوم بذلك من خلال إدراكنا لأصولنا ومصالحنا الوطنية بطريقة خلاقة وتعاونية، والبناء عليها وحمايتها.

لا يختلف أحد على أننا نحتاج ونستحق نوعية أفضل للحياة وأننا بحاجة إلى التغيير. لن يحدث هذا التغيير فجأة، لكن لدينا جميعًا الإرادة لتتوافق خياراتنا مع قيمنا لنحدث فارقا منسقا ومتراكما.

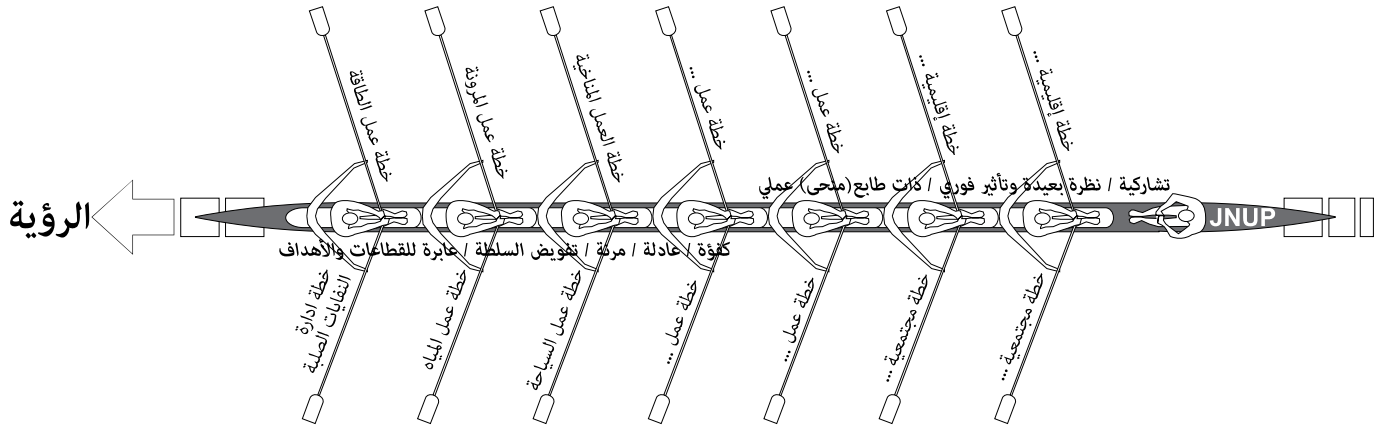

شكل (١١): دور السياسة الحضرية الوطنية الأردنية

عمان، الأردن ©UN-Habitat (٢٠٢١)

UN HABITAT

نحو مستقبل حضري أفضل

للمزيد من المعلومات:

هاتف: ١٢٢٢٢٣ ٧٩٩-٩٦٢+

فاكس: ٢٢٢٢١٦ ٧٩٩-٩٦٢+

البريد الإلكتروني: unhabitat-jordan@un.org

الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org

© موئل الأمم المتحدة